

الدكتور عزام حبر الشجراوي

الذكر الباقي من النبوة العربي



كتبة سانت العرب
www.lisanarb.com
لسان العرب

ابن الصفار
الميهوب
البلدي
بن المشتري
العلوة
الكمائين

دار النشر والتوزيع



WWW.lisanarb.com



twitter



facebook



instagram



الفكر البلاغي
عند الندوة العربية

اسم الكتاب : الفكر البلاغي عند العرب والشعراء
اسم المؤلف : الدكتور عزام عمر الشجراوي
عدد الصفحات: (١٢١) صفحة
الطبعة الأولى : عمان ٢٠٠٢
رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر : (٢٠٠٢/٨/١٨٤٨)
رقم الإبداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (٢٠٠٢/٨/١٩٦٦)



شارع جوهرة القدس - العبدلي
هاتف: ٤٦٥٩٨٩١ - ٩٦٢٦ ..
فاكس: ٤٦٥٩٨٩٣ - ٩٦٢٦ ..
ص. ب ٩٢٧٤٨٧
عمان ١١١٩٠ الأردن

e-mail:info@daralbashir.com

©All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publishers.

جميع الحقوق محفوظة © . لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نظام استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خططي مسبق من الناشر.

الدكتور عزام حمود التسجراوي

الفكر البلاغي عند الندوة العربية

دار النسخ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

يرى علماء اللغة من نحوين وبلاغرين أن العلوم اللغوية من نحو وصرف وبلاحة وغيرها قد نشأت لخدمة النص القرآني الذي انبجست من خلاله هذه الدراسات، وتتدفق من ينابيعه الرقراقة. فمن العوامل الأولى في نشأة علمي النحو والبلاغة العربية هي فهم النص القرآني، من خلال البحث في الفاظه وتراكيبه وأساليبه ومعانيه وصوره ومجازاته ونظمه وبيان إعجازه.

فبعد خروج العرب من جزيرتهم فاتحين، ناسرين للدين الله، وامتزاجهم بشعوب تلك البلاد الشاسعة، ظهر أثر هذا الامتزاج في فساد الألسنة والأذواق. كما أثر في انحراف الملوكات العربية المطبوعة على الفصاحة والبلاغة، فانبرى عدد من العلماء لوضع أسس البلاغة، كما فعل أبو عبيدة معمر بن المثنى، في كتابه مجاز القرآن، والخليل بن أحمد وسيبوه، وبشر بن المعتمر وواصل بن عطاء، والماحظ والواسطي، وابن الاخشيد، وابن الروandi، والكسائي والاخفش والرؤاسي، ويونس بن حبيب، وقطرب والفراء والمبرد وابن الانباري والزجاج والرمانى وأبو علي الفارسي، وابن جنى وأحمد بن فارس، وعبدالقاهر الجرجاني، والباقلانى، والشريف الرضي، والقاضي عبد الجبار، والزمخشري، والعلوى، والسكاكى والطيبى، والقرزونى والسيوطى. وغيرهم من العلماء، وبخاصة علماء الكلام.

على الرغم من أن علمي النحو والبلاغة علمان منفصلان، ولكل منهما حدوده المعروفة، وقضاياها الخاصة به التي تميزه عن الآخر، فإن هذين العلمين نبعاً من معين واحد، ومنهل مشابه، فانطلقا من مشكاة واحدة، إذ كان القرآن الكريم، وفن القول العربي من شعره ونشره المادة الأولى التي اعتمدا عليها في نشأتهما، وتأسيس قضائاهما، وثبتت مصطلحاتهما، فهما لذلك علمان توأمان.

إن من ينعم النظر في كتب النحو العربي، من أقدم نصوص صلنا منها، وهو كتاب سيبويه، إلى كتب النحو الأخرى عبر القرون والعصور، يلمس حقيقة لا ريب فيها، وهي أن الفكر البلاغي في مظانه الأولى منبث في ثنايا هذه الكتب النحوية، لأن هذا الفكر البلاغي اتكاً عليه هؤلاء النحويون لإيضاح معاني الكلام ومراميه وتفهمها.

إن النحو يرشدنا إلى بناء الكلمات اللغوية وتصريفها، وبيان علاقتها المعنوية في الجمل والعبارات، ثم يساعدنا، ويرشدنا كذلك إلى تكوين التراكيب اللغوية السليمة الصحيحة، وبناء الفقر المترابطة الأجزاء بروابط اللغة من حروف المعاني وغيرها، وبذلك تنتهي مهمة النحو ما دام قد حقق لنا صحة العبارة وسلامتها في ذاتها، بصرف النظر عن صلتها بالقارئ أو السامع، وعلى الفن البلاغي في أثناء ذلك أن يدخل، وينصرف بالعبارة – مع بقاء سلامتها النحوية – تصرفاً يجعل منها عبارة قوية سلسة مؤثرة في النفوس، بعيدة عن التناحر، سهلة قريبة الفهم، فقد تكون العبارة صحيحة التركيب اللغوي، والتكوين النحوي، ولكنها – مع ذلك – سقيمة التراكيب، مستغلقة الفهم، لا ترضي الذوق فلا تُسمى بلية، لأن البلاغة تستلزم أمرين متلازمين: الصواب النحوي، ثم الجمال النظمي والمعنوي والخيالي، والملازمة لأذواق المخاطبين وعقولهم وأفهامهم. وهذا ما يثبت أن كلا العلمين يكمل أحدهما الآخر. ولا غنى لأحدهما عن الآخر.

ولعله ليس من نافلة القول أن لا غنى للنحو عن علوم البلاغة ولا غنى للبلاغة عن علوم النحو واللغة، ومن هنا فقد اختلطت علوم البلاغة ومصطلحاتها وفنونها وأفاناتها بعلم النحو ومصطلحاته لدى النحويين القدماء، منذ الخليل وسيبوه، مما يدعونا إلى القول: أن النحو أصل البلاغة وجوهرها، ومتّم محسنتها، وبخاصة علم المعاني، من خبر وإنشاء كالامر والنهي والتمني والترجي والدعاء والنداء والاستثناء والقصر والمحصر. والتعريف والتنكير، والتقديم، والتأخير، والفصل والوصل. والمحذف والإطناب وغير ذلك.

إن جذور علمي النحو والبلاغة واحدة، وميدانهما واحد، وعوامل وجودهما تكاد أن تكون واحدة، فهما علمان يكمل كل منهما الآخر، بحيث لا يستغني أحدهما عن الآخر، فالنحو من غير المعاني جفاف قاحل والمعاني من غير النحو أحلام طافية هائمة، ينأى بها الوهم عن رصانة المطابقة العرفية، وينحاز بها إلى نزوات الذوق الفردي.

نستطيع أن نقول: إن البلاغة والنحو علمان توأمان؛ لأن جذور هذين العلمين واحدة، وأصولهما واحدة، وأهدافهما واحدة، ومادة بحثهما واحدة، ولكن مع مرور الزمن، وتطور العلمين أصبح لكلّ منهما اهتماماته واصطلاحاته، مع أنهما بقيا يكمل أحدهما الآخر، ولا يمكن لأحدهما أن يستغني عن الآخر، وبخاصة علم البلاغة الذي يتکئ على النحو؛ لأن الأصل في البلاغة والفصاحة سلامة اللغة بصياغتها واشتقاقها وتراثيتها ونظمها ومعانيها، وهذه جميعها من صميم علم النحو وأغراضه وأهدافه وقضايايه، ومن ثم يأتي دور البلاغة متممًا وموضّحاً ومدققاً وكاسفاً ومحللاً وحاكمًا.

والله ولي التوفيق،



مكتبة لسان العرب

www.lisanarb.com

lisanerb.com رابط بديل

الفصل الأول

صلة النحو بالبلاغة

وحدة الأصل والجذور والأهداف :

على الرغم من أن النحو والبلاغة علمان منفصلان، لكن منهما حدوده المعروفة وقضاياها الخاصة به، التي تميزه عن الآخر، فإن هذين العلمين نبعاً من منهل واحد، وانطلقاً من مشكاة واحدة، إذ كان القرآن الكريم، وفن القول العربي، من شعر ونشر، المادة الأولى، التي اعتمدَا عليها في نشأتِهما، وتأسيس قضيائِهما. فهما لذلك علمان توأمان.

فكان العوامل الأولى في نشأة النحو العربي، هي هداية الناس إلى النطق بالعربية فصيحة سليمة، جارية على مذاهب العرب، وسبلهم وطرائقهم، والحفظ على ألسنتهم من اللحن والخطأ في قراءة القرآن الكريم، وبخاصة بعد أن دخلت شعوب أعمجية متعددة في الدين الحنيف، بعد الفتوحات الإسلامية، وأصبحت تلك الشعوب راغبة ومضطورة إلى تعلم العربية. فا أصبحت الحاجة ملحة لوضع قواعد النحو العربي، فيقول أبو الأسود الدؤلي: «هؤلاء الموالي قد رغبوا في الإسلام، ودخلوا فيه، فصاروا لنا إخوة، فلو عملنا لهم الكلام»^(١). ولهذا فقد وجد النحو العربي لخدمة العربية المتمثلة بالقرآن الكريم، وفن القول بأنواعه، ليبقى مصوناً من اللحن والخطأ. ومهما يكن من أمر، فإن القضية التي لا شك فيها، أن النحو قد نشأ وتكامل في ظل القرآن الكريم، وأن العربية قد جددت في خدمة آي الذكر الحكيم الذي نزل به الوحي الأمين، على سيدنا محمد ﷺ بلسان عربي مبين^(٢). و«ويتضاع لنا كيف أن القرآن الكريم، كان دافعاً لهذه

(١) الفهرست. ص ٦٦. ابن النديم. ط القاهرة / ١٩٧٩ م.

(٢) تيسير العربية بين القديم وال الحديث، ص ١٩. د. عبدالكريم خليفة، مجمع اللغة العربية الأردني، عمان ١٩٨٦ م.

الدراسات النحوية، وفي الوقت ذاته، كان مصدراً أساسياً في وضع النحو^(١).
ويكاد لا يختلف اثنان على ما ذكر، لأن العلماء قد تناقلوا هذا القول عبر
القرون، حتى عصرنا هذا.

كان هناك هدفان أساسيان من نشأة النحو والدراسات النحوية، وهما: حفظ
القرآن الكريم، وصونه من الخطأ. ثم تيسير تعلم العربية لمن يريد ذلك من الأعاجم
الذين انتشر نور الإسلام بين ديارهم، وبسطت الدولة الإسلامية عليهم سلطانها.
«ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية، بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن
منهم، وإن شدَّ بعضهم عنها رُدْبَه إِلَيْهَا»^(٢) «وقد كان هذا الاتصال العميق بين
اللغة العربية والقرآن الكريم سبباً مباشرأً في أن تُشَرِّمُ اللغة العربية ببعض ما يتصل
به القرآن الكريم من قداسة، فتأثير الباحثون في اللغة بنوع من الإحساس العميق
باحترام اللغة، يكاد يقرب من درجة القدسية»^(٣).

وهكذا ارتبط النحو العربي بالقرآن الكريم بوشائج متينة، لأن اللغة مادة النحو
وميدانه وأصوله وتربيته التي نبت فيها جذوره وتعزّزت، ففترض على الفقيه أن
يكون عالماً بلسان العرب، ليفهم عن الله - عز وجل - وعن النبي ﷺ ويكون
عالماً بال نحو الذي هو ترتيب العرب لكلامهم الذي نزل به القرآن الكريم، وبه
يفهم معاني الكلام التي يعبر عنها باختلاف الحركات وبناء الألفاظ»^(٤). فالنحو
يرشدنا إلى بناء الكلمات اللغوية وتصريفها، وبيان علاقتها المعنوية في الجمل
والعبارات، ثم يعيننا كذلك على تكوين التراكيب السليمة الصحيحة، والفرق
المترابطة الأجزاء، وبذلك تنتهي مهمته ما دام قد حقق لنا صحة العبارة، في
ذاتها، بصرف النظر عن صلتها بالقراء أو السامعين، وعلى الفن البلاغي بعد ذلك

(١) تيسير العربية بين القديم وال الحديث من ٢٩.

(٢) المصادف، ج ١ ص ٣٤، ابن جنني، تحقيق محمد علي النجاشي، دار الكتب المصرية، القاهرة
١٩٥٦-١٩٥٢.

(٣) أصول التفكير النحوي ص ١٦١. د. علي أبو المكارم. الجامعة الليبية ١٩٧٣.

(٤) الأحكام في أصول الإحکام. ج ٢ ص ١٩٣. ابن حزم، اشراف أحمد شاكر، القاهرة، بلا.

أن يتصرف في العبارة - معبقاء صحتها - تصرفاً يجعلها سلسة قوية التأثير بعيدة عن التناقض، سهلة قريبة الفهم، فقد تكون العبارة صحيحة التكوين النحوي، ولكنها - مع ذلك سقية التركيب، صعبة الفهم، لا ترضي الذوق، فإذاً فلا يمكن أن تسمى بلاغة، لأن البلاغة تستلزم أمرين؛ الصواب النحوي، ثم الجمال والملاءمة لأذواق المخاطبين وعقولهم^(١). هذا ما يثبت أن كليهما يكمل الآخر، ولا غنى لأحدهما عن الآخر.

«ومن هنا كان فضل البلاغة بعد صحة التركيب النحوي، ولا غنى عن البلاغة للنحوي، كما أنه لا فصل بين النحو والبلاغة في حالات التصوير النفسي، والتأثير الاجتماعي، ومن هنا تكون الحاجة ملحة إلى إبراز الصلة بين النحو والبلاغة، في حالة التذوق الأدبي للنص، وإبراز الإعجاز القرآني في كلام الله - سبحانه وتعالى - وهذا ما جعل بعض البلاغيين يهتم بما يسمى بالنحو القرآني»^(٢) ومن ذلك توكييد الضميرين، فإن قيل في هذا الموضوع: «إن الضمائر مذكورة في كتب النحو فائي حاجة إلى ذكرها هنا؛ - أي في كتب البلاغة - ولم تعلم أن النحاة لا يذكرون ما ذكرته؟ قلت: إن هذا يختص لفصاحة وبلاغة، وأولئك لا يتعرضون إليه وإنما يذكرون عدد الضمائر، وأن المنفصل كذا والمتصل كذا، ولا يتتجاوزون ذلك، وأما أنا فإني أوردت في هذا النوع أمراً خارجاً عن الأمر النحوي، وأعني بتوكيلي توكييد الضميرين أن يؤكّد المتصل بالمنفصل كقولك: إنك أنت. أو تؤكّد المنفصل بمنفصل مثله كقولك: أنت أنت. أو يؤكّد المتصل بمتصل مثله كقولك: إنك إنك لعالم، أو إنك إنك لجواه، وإنما يؤتى بمثل هذه الأقوال في معرض المبالغة أو التأكيد، وهو من أسرار علم البيان»^(٣).

(١) الأسلوب، ص ٢٦، أحمد الشايب، ط٦، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٦.

(٢) البلاغة عرض وتوجيه وتفسير، ص ١١٦، د. محمد برkatات أبو علي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٣ م.

(٣) المثل السائر، ج ٢ ص ١٩١، ابن الأثير، تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة، مكتبة نهضة مصر، القاهرة ١٩٦٠.

كما بين العلوي صلة التكامل بين النحو والبلاغة، وأن النحو أصل البلاغة وجوهرها ومتعمّم محسنها بقوله: «علم المعاني وهو أخص من علم الإعراب من جهة أن علم الإعراب تحصل فائدة بمطلق التركيب، وعلم المعاني له فائدة وراء ما ذكرناه من التركيب، وهو ما يتعلّق بالأمور الخبرية من تعريفها وتنكيرها، وتقديمها وتأخيرها، وفصلها ووصلها بالأمور الطلبية الإنسانية كالاوامر والنواهي، والتمني والترجي والدعاء والنداء والاستثناء والعرض، فالنظر فيها أخص من النظر في علم الإعراب^(١) لأنها كامنة خلف الإعراب، وتحتاج إلى إعمال الفكر والعقل والذوق لكتشفيها والتقاطها وإظهارها.

فكم هو النص القرآني، وفن القول العربي، مادة النحو الأولى التي غذّته ونمّت فيها جذوره وبراعمه، فإن هذا النص القرآني نفسه، وفن القول العربي ذاته مادة البلاغة العربية الأولى التي غذّتها ونمّت فيها جذورها وبراعمه أيضاً. «وربما لا نعدو الحقيقة إذا قلنا: إن اللغة العربية قد نالت بنحوها وصرفها وبيانها ومعانيها من اهتمام الدارسين عبر القرون مالم تنه أية لغة في العالم، وذلك لكونها لغة القرآن الكريم»^(٢). ومن ناحية أخرى فقد نشأت جميع علوم الغربية هذه، وتطورت في ظل القرآن الكريم، بحدودها الدافع إلى المحافظة عليه، وإلى فهمه وتفسيره وتوضيحه»^(٣).

فمن العوامل الأولى في نشأة البلاغة العربية فهم النص القرآني، من خلال بيان إعجازه، والبحث في الفاظه وتراكيبيه وأساليبه ومعانيه وصوره ومجازاته ونظمه. ويمكن لنا أن نلخص العوامل المؤثرة في نشأة البلاغة العربية بما يلي:

أولاً: إن العرب منذ الجاهلية كانت أمّة مفطورة على البلاغة والفصاحة والبيان، فأنزل الله - سبحانه وتعالى - القرآن الكريم، ليرفع من منزلة هذه البلاغة

(١) الطراز، ج ٢ ص ٢٣٥، بحث العلوي، دار الكتب العلمية، بيروت بلا.

(٢) تيسير العربية بين القديم وال الحديث، ص ٧، د. عبد الكريم خليفة.

(٣) تيسير العربية بين القديم وال الحديث، ص ٢٦، د. عبد الكريم خليفة.

والفصاحة فوق منزلتهما بتحديه لهم فيما جبوا عليه، وافتخرت به بين الأمم والشعوب، ومن ثم كان العرب في بحثهم عن خصائص هذه البلاغة العربية، يبحثون عن أعز شيء لديهم، وأظهر أمر، لهم فيه الغلبة والتفوق.

ثانياً: إن العرب نشأوا على تذوق فن القول وأساليبه، ونقده والتمييز بين غثه وسمينه، وجيده وردئيه، فحكموا على الشعراء وشعرهم، ولعل هذا النضج الفني الذي نلمسه في الشعر الجاهلي، كان وليد تلك الآراء النقدية الذوقية التي اشتهروا بها، وكانت الأساس للنقد والبلاغة.

ثالثاً: بعد خروج العرب من جزيرتهم فاتحين، ناسرين لدين الله، وامتزاجهم بشعوب تلك البلاد الشاسعة، ظهر أثر هذا الامتزاج في فساد الألسنة والأذواق. كما أثر في انحراف الملوكات العربية المطبوعة على الفصاحة والبلاغة، فانبرى عدد منهم لوضع أسس البلاغة، كما فعل أبو عبيدة معمر بن بشير، في كتابه مجاز القرآن، والخليل بن أحمد، وسيبوه، وبشر بن المعتمر وواصل بن عطاء والمجاحد والواسطي، وابن الأخشيد وابن الرانوني، والكسائي والأخفش والرؤاسي ويونس بن حبيب وقطرب والفراء والمبرد وابن الأنباري والزجاج والرمانى وأبو علي الفارسي وابن جني وابن فارس وعبدالقاهر الجرجاني والباقلانى والشريف الرضي والقاضي عبد الجبار والزمخشري والعلوي والسكاكى والطيبى والقزوينى والسيوطى، وغيرهم من علماء اللغة والأدب والنحو والبلاغة وعلماء الكلام.

رابعاً: لعل هذا العامل أبعد أثراً وأشد التصاقاً بحياة المسلمين، لما له من صلة وثيقة لصيقة متشابكة مترابطة بالقرآن الكريم، إذ إنه عامل شغل العلماء عبر العصور، الا وهو البحث في أسرار إعجاز القرآن الكريم وإقامة الأدلة العلمية والمنطقية والدينية والعقلية على هذا الإعجاز وتوضيحه وبيان موضعه في أي الذكر الحكيم. «هذا هو الهدف الديني من الدراسات البلاغية، وهو خدمة القرآن الكريم، الذي كان معجزة تحدى الإنس والجن، ولكي يبرهنا على إعجازه، ويفهموا آياته وأسلوبه ليستبطوا الأحكام منه، اتجهوا إلى البلاغة، باحثين فنونها، موضعين أقسامها، لتكون لهم عوناً على فهم القرآن، وكان هذا الغرض

من أهم الأهداف التي دفعتهم إلى البحث والتأليف فيها»^(١).

كما أشار أبو هلال العسكري إلى هذا الهدف الديني بقوله: «اعلم - علّمك الله الخير وذلك عليه وقيضه لك وجعلك من أهله - أن أحقّ العلوم بالتعليم وأولاها بالتحفظ، بعد المعرفة بالله - جل ثناؤه - علم البلاغة، ومعرفة الفصاحة الذي به يُعرف إعجاز كتاب الله تعالى الناطق بالحق الهادي إلى سبيل الرشد، المدلول به على صدق الرسالة وصحة النبوة التي رفعت أعلام الحق، وأقامت منار الدين وأزالت شبه الكفر بираهنها، وهنكت حجب الشك بيقينها.

وقد علمنا أن الإنسان إذا أغفل علم العربية، واخل بمعرفة الفصاحة، لم يقع علمه بإعجاز القرآن من جهة ما خصه الله به من حسن التأليف، وبراعة التركيب، وما شحنه من الإيجاز البديع والاختصار اللطيف، وضمته من الحلاوة وجللها من رونق الطلاوة، مع سهولة كلمه وجزالتها وعذوبتها وسلامتها، إلى غير ذلك من معasanه التي عجز الخلق عنها، وتخيرت عقولهم فيها.. وقبع لعمري بالفقير المؤتمِ به، والقارئ المهتدى بهديه، والمتكلّم المشار إليه في حسن مناظرته، و تمام آلة في محاولته وشدة شكيمته في حجاجه، وبالعربي الصليب والقرشي الصريح، أن لا يعرف إعجاز كتاب الله - تعالى - إلا من الجهة التي يعرفه منها الزنجي والنبطي، وأن يستدل عليه بما استدل به الجاهل الغبي. فينبغي من هذه الجهة أن يقدم اقتباس هذا العلم على سائر العلوم بعد توحيد الله - تعالى - ومعرفة عدله، والتصديق بوعده ووعيده، إذ كانت المعرفة بصحة النبوة تتلو المعرفة بالله - جل اسمه -^(٢).

ويقول الماجحظ: «وذهبوا أبعد من ذلك في تفضيل البلاغة، فقال عمرو بن عبيد عن البلاغة: إنها ما بلغ بك الجنّة، وعدل بك عن النار، وما بصرك بمواقع رشدك وعواقب غيتك»^(٣).

(١) مناجي بلاغية، ص ٣٢، د. أحمد مطلوب، وكالة المطبوعات، الكويت ١٩٧٣ م.

(٢) كتاب الصناعتين ص ٢٠١ . أبو هلال العسكري.

(٣) البيان والتبيين، ج ١ ص ١١٤ ، الماجحظ، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ١٩٤٨ م. العقد الفريد، ج ٢ ص ١٢١ ، ابن عبد ربه الاندلسي، تحقيق د. مفيد قمحية، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٣ م.

أما العلامة والمؤرخ ابن خلدون فقد انتهى إلى أن غرّة علم البلاغة إنما هي في فهم الإعجاز من القرآن، لأن إعجازه في وفاء الدلالة منه بجميع مقتضيات الأحوال منطوقه ومفهومه، وهي أعلى مراتب الكلام مع الكمال فيما يختص باللفاظ في انتقائهما، وجودة رصفيها، وهذا هو الإعجاز الذي تقصّر الأفهام عن إدراكه^(١).

فكما لازمت كتب التفسير القرآن الكريم ملازمة دائمة، فإن علوم البلاغة لازمته كذلك «فأصبحت كتب البلاغة سبيلاً تفضي إلى رحاب القرآن الكريم، ومعالم يهتدى بها الدارسون، ويستعين بما فيها من ومضات مشرقة، ولمات بديعة المفسرون، ومن هنا كانت البلاغة مقدمة لدراسة كتاب الله وتفسيره، وإدراك فصاحته وبلاعنته، وصار الشيوخ لا يقدمون على تدريس كتب التفسير إلا بعد أن يلم طلابهم من البلاغة وفنونها كما فعل أمير المؤمنين يحيى بن حمزة العلوى، حينما ألف كتابه (الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز) ليكون عوناً لمن شرع في قراءة تفسير الكشاف»^(٢).

«ومن هنا كانت البلاغة عند العرب، من أشرف العلوم وأنبتها، لأنها تكشف عن سر إعجاز القرآن الكريم، مستخدمة في ذلك الشواهد الشعرية والقضايا الفكرية»^(٣).

ولعلني لا أكون مبالغأ إذا قلت: إن القرآن الكريم بالفاظه وجمله وعباراته وأياته وسوره قد فجر القرائح العربية، فتعلق به الفكر البلاغي المتفجر من تلك القرائح، «وإن هذا الفكر البلاغي عند العرب مرتبط بكتاب سماوي، على خلاف آية بلاغة من بلاغات الأم الأخرى، ولهذا فإن الفكر البلاغي عند العرب يؤدي هدفين في وقت واحد؛ هدفاً قومياً، وآخر دينياً، أما الهدف القومي

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٥٥٢.

(٢) مناجي بلاغية، ص ٥٤ د. أحمد مطلوب.

(٣) الصورة البلاغية عند بهاء الدين السبكي، ص ١٣ . د. محمد بركات أبو علي، مكتبة الرسالة، عمان ١٩٧٩ م.

فيبحث عن جماليات فن القول العربي، وأما الهدف الديني فيكشف عن إعجاز القرآن الكريم في جماله وتأثيره وغايته^(١) «وبهذا نعرف قيمة الأصول البلاغية التي عهدها القوم من حيث اعتبارها وسيلة لفهم القرآن الكريم وآيه، والكشف عن إعجازه ووجوه أسراره ودقائقه، ثم هي قنطرة تؤدي بنا إلى الحديث عن جماليات فن القول العربي، في تنوعها وتدرجها، إذ إن البلاغة بما هي عليه من صورة وبما خدمت به من أبحاث ودراسات، ما كانت لولا الاهتمام بالقرآن الكريم، وإبراز أسرار إعجازه، ثم ما آلت إليه في تبيان جماليات فن القول العربي»^(٢).

ولم يقف أثر القرآن في البلاغة عند نشأتها فقط، بل كان أحد الركائز والأركان العاملة على تطورها عبر القرون.

«فقد أثر القرآن الكريم تأثيراً كبيراً في نشأة البلاغة العربية وتطورها حيث كان هو المعجزة الكبرى التي تحدى بها العرب أن يأتوا بمثله، أو بأقصر سورة منه، على ما اشتهروا به من فصاحة وبلاغة، ودعاهم هذا التحدي إلى المقارنة بين أسلوب القرآن، وما يزخر به من صور بيانية والوان بديعية، فوق ما عليه من جمال النظم وروعه في التعبير، وبين أساليبهم الراقية الأخاذة من شعر ونشر، وقد كان التأمل في أسلوب القرآن وتفهم أسراره البيانية دافعاً لظهور الدراسات القرآنية، ومدعاة للبحوث البلاغية التي ألفت بغزاره منذ نهاية القرن الثاني الهجري، في كتب تناولت القرآن وما فيه من معانٍ ومجاز ونظم وإعجاز»^(٣).

فجذور هذين العلمين واحدة، وميدانهما واحد، وعوامل وجودهما تكاد أن تكون واحدة، فهما علمان يكمل كلّ منها الآخر. «بحيث لا يستغني أحدهما عن الآخر، فالنحو بغير المعاني جفاف قاحل، والمعاني بغير النحو أحلام طافية،

(١) سر العربية وبيانها، ص ٢٤ د. محمد برکات أبو علي، دار البشير، عمان ١٩٨٧ م.

(٢) البلاغة عرض وتوجيه وتفسير ص ٦، د. محمد برکات أبو علي، دار الفكر، عمان ١٩٨٣ م.

(٣) أثر النحو في البحث البلاغي ص ٤٢، د. عبدالقادر حسين، دار نهضة مصر للطباعة والنشر. القاهرة ١٩٧٥ م.

ينأى بها الوهم عن رصانة المطابقةعرفية، وينحاز بها إلى نزوات الذوق الفردي، ولعل من صور التكامل بين العلمين أن نرى علماء المعاني يقبلون قبول التسليم أهم أصل من أصول النحو وهو (أصل الوضع) سواء أكان هذا الأصل مرتبطاً بنمط الجملة، أم كان مرتبطاً بالعلاقات الداخلية والقرائن الدالة على المعاني المفردة فيها، وأول ما قبلوه من ذلك، أن الأصل في كل جملة أن يكون لها ركنان أساسيان، لا بد منهما في تكوينهما وهما: «المستند إليه والمستند»^(١).

مع أننا نظن ظناً أن غاية النحو لا تلتقي وغاية البلاغة ظاهرياً، فإن غايتها واحدة، لأنهما تعلمان على خدمة فن القول واكتشاف أسراره. «فللبلاغة ولا سيما المعاني صلة وثيقة بال نحو، كما لا يخفى، ومثلها في ذلك أصول الفقه والنقد، وإن يكن لكل وجهة وغاية غير وجهة الآخر وغايته.

فالمعاني يدرس أساليب التعبير في أحوالها المختلفة وصورها المتعددة، بما يكون فيها من ذكر وحذف وإظهار وإضمار، وفصل ووصل، وما إلى ذلك ليكشف عن أسرارها المصنونة، ويستخرج لطائفها المكنونة، حتى ليصبح أن يُسمى بالبلاغة النحوية أو بال نحو البلاغي»^(٢).

فإذا كان هدف النحو انتحاء كلام العرب، والقصد إلى طريقهم في التعبير، وتقويم اللسان، ليستقيم به الكلام، ويبرأ من مجانية سنن العربية وأساليبها، فإن مدار البلاغة يكمل هدف النحو، ليكون الهدفان حلقة واحدة متصلة، وهذا الهدف هو إصابة الغرض في نفس المخاطب، أو المتلقى، بحيث يكون مفهوماً وواضحاً ودقيقاً في نقل ما في نفس المتلئكم أو المنشيء من معانٍ وآفكار وخواطر، ومشاعر وأحاسيس، ومؤثراً في نفس السامع أو المتلقى.

فال نحو يرشدنا إلى بناء الألفاظ في جمل سليمة وفق معاييره ومعانيه، والبلاغة تخلق بنا إلى جماليات هذا البناء اللغوي ومعانيه وأسراره.

(١) الأصل، ص ٣٤٤، د. تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب ١٩٨١م.

(٢) سيبويه إمام النحوة، ص ١٨٩، د. علي النجدي ناصف. مكتبة نهضة مصر بالفجالة، القاهرة ١٩٥٣.

«وقد كان للقرآن الكريم تأثيره في الحفاظ على المستوى العالي لفن القول العربي في جمالياته ولغته وأسلوبه ومعانيه وأخيالاته وصوره وتراثيه، ولذلك فال الفكر البلاغي عند العرب متصل بالحياة والإنسان والكون والحضارة والعقيدة الإسلامية»^(١).

وبعد : فإننا نستطيع أن نقول - ونحن مطمئنون - : إن البلاغة والنحو علماً توأمان تربط بينهما صلة قوية حميمة، لأن جذور هذين العلمين واحدة، وأصولهما واحدة، وأهدافهما واحدة، ومادة بحثهما واحدة، ولكن مع تسارع الأيام، ومرور الزمن، وتطور العلمين أصبح لكل منهما اصطلاحاته واهتماماته، مع أنهما بقيا يكمل أحدهما الآخر، ولا يمكن لأحدهما أن يستغني عن الآخر، وبخاصة علم البلاغة الذي يتکع على النحو، لأن الأصل في البلاغة والفصاحة سلامة اللغة بصياغتها واشتقاقها وتراثيتها ونظمها ومعانيها، وهذه جميعها من صميم علم النحو وأغراضه وأهدافه وقضايايه، ومن ثم يأتي دور البلاغة متمماً وموضحاً ومدققاً وكائفاً ومحللاً وحاكماً.

(١) سر العربية وبيانها، ص ١٧، د. محمد برگات أبو علي.

الفصل الثاني

بلاغة النحويين ونحو البلاغيين

إنَّ من أشدَّ الأسباب التي تدعُو إلى صلة النحو بالبلاغة، أنْ هناك قنطرة عريضة قوية ومتينة تصل بينهما، لتدخل قضاياهما وتشابك تلك التداخلات بين العلمين لدى النحويين والبلاغيين في كتبهم. (١) وقد ظهر أنَّ بعض هذه المسائل المستخلصة من كتب النحو، موافق لمسائل البلاغيين، وخاصة علماء المعاني، ولا ضير فهُن فرز هذه المسائل عند النحويين بحدَّه على التعبين منطقه (الأعراف) بين النحو والبلاغة في إطارها التاريخي، ولكنها على هذا المستوى، تظل تنماز بأنها تتعلق بمستوى الصواب النحوي في الأساس. ثم إنَّ تمييز ضوابط هذا (البعد) الخارجي يهيئ لنا أن نتصفِّي أصلًا خالصاً في التحليل، يستمد معطياته من أعمال النحاة، وأعمال البلاغيين، ولكنه يمثل نقطة التقاء مشترك بينهم، ثم يفترقون. وهكذا يصبح هذا البعد الخارجي (أصلًا) في النحو على مستوى، وأصلًا في البلاغة على مستوى آخر، ولكنه يظل ينتمي إلى مبادئ التحليل اللساني الاجتماعي، حين يتميَّز تميَّزه الخاص، ويصرح بقواعد المستخرجة، أو المستشرعة لدى النحاة والبلاغيين» (٢).

فمن خلال نظرتنا إلى تراث النحويين في كتبهم وآثارهم، فإننا نلمس ما تركه هؤلاء العلماء في البلاغة ونظرياتها وأصطلاحاتها «فالنحاة هم أصحاب الفضل الأول في نشأة البلاغة، على الرغم من أنها كانت في البداية نظرات متداولة هنا وهناك، من مباحثهم النحوية، ثم أتيح لمن أعقبهم أن يصوغ من هذه النظارات العابرة قواعد بلاغية، ذات صبغة علمية» (٣) «وأن علم المعاني - وهو

(١) مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية / تونس، الأعراف، أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية، ص ١٧٢، د. نهاد الموسى.

(٢) أثر النحاة في البحث البلاغي، ص ٣، د. عبد القادر حسين.

فرع من البلاغة – يعد من النحو، ولكنه ليس نحو الجملة المفردة، بل نحو النص المتصل^(١).

فلو نظرنا في كتب النحويين منذ أقدمها، مبتدئين بكتاب سيبويه، وتدرّجنا مع الزمن حتى نصل إلى شراح الفية ابن مالك، ومنهم ابن هشام وابن عقيل والأشموني، لا غبطنا كثرة ما اشتغلت عليه، تلك الكتب النحوية التي ألفت عبر القرون، من نظرات بلاغية وُجدت جنباً إلى جنب مع قواعد النحو ونظرياته، فامتزجت فيها أمماً امتزاج. «فالنحويون هم المؤسرون الأول لعلم البلاغة، لما فتنوا وقعدوا تقدماً وتأخراً وذكراً وحذفاً، وهذا ما يؤيد إيمانهم من غير رفق في البحث البلاغي، فنبتت أصول البلاغة في روضة النهاة»^(٢) فمزج اللغويون العرب علوم العربية في بوتقة واحدة مزج عطار خبير، جعلت هذه العلوم ذات وحدة واحدة. «ولهم شأن أي شأن في البحوث اللغوية، حتى ليدهش الناس من ضخامة ما خلقوها من آثار. أما من حيث الكيف، فلا نحرب أن ننسى تلك اللفتات اللغوية البارعة التي نقرؤها من وقت إلى آخر منسوبة إلى الخليل بن أحمد، والتي سجل مثلها بل خيراً منها النحوي الفيلسوف أبو الفتح بن جنّي. ولم يكتف نحاة العرب بدرس اللغة من ناحية الأصوات والصرف والنحو فقط، بل نظروا إلى الكلام نظرة أرقى، فقوموه من حيث فصاحته وبلاغته ومطابقته للمقام. ومن ثم نشأت البلاغة العربية، على ما نرى في أحضان الدرس النحوي. وأظنها ما زالت مرتبطة به، معتمدة عليه حتى يومنا هذا»^(٣).

وكذلك الحال في كتب البلاغيين منذ المحافظ، حتى السكاكي والقرزيوني، وشرح التلخيص، إذ امتزجت فيها معاني النحو وقضايا بنكبات البلاغة ولطائفها، مما يوضح مدى ترابط هذين العلمين، ومتانة الصلة بينهما.

(١) الأصول، ص ٣٠٨، د. تمام حسان.

(٢) المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، ص ١٩٣، رسالة دكتوراه إعداد عبد العزيز عبده، أبو عبدالله، إشراف، د. أحمد السيد غالبي / جامعة الأزهر ١٩٨٤.

(٣) دراسات في علم اللغة، القسم الأول من ٣٦، د. كمال بشر، دار المعارف / مصر ١٩٦٩ م.

إننا لو نظرنا إلى كتاب سيبويه، الذي يعد أقدم كتاب نحوى وصلنا، فإننا نستطيع أن نقول: إن الخليل بن أحمد وسيبوه يعدان من مؤسسي علم البلاغة، لأن كتاب سيبويه يزخر بالأراء البلاغية المنسوبة إليهما، مع أنها تعد من صلب النحو وأصوله، فإن لها الأثر الحقيقى في تأسيس الفكر البلاغي العربى، ونشوئه وانتشاره فيما بعد، فتركـت تلك الآراء بضماتها الخالدة في تاريخ البلاغة وموضوعاتها وفنونها ومصطلحاتها.

مما ورد عن الخليل بن أحمد في باب البلاغة قوله: «كل ما أدى إلى قضاء الحاجة فهو بلاغة، فإن استطعت أن يكون لفظك لمعناك طبقاً، ولذلك الحال وفقاً، وآخر كلامك لاوله مشابهاً، وموارده لمصادره موازناً، فافعل»^(١). فهو يرى أن الكلام الذي يؤدي إلى إفهام المتلقى، وتكون معانيه مساوية للفاظه، ويخدم الموقف والحال الذي قيل فيه، دون غموض أو تناقض، هو الكلام البلاغي.

ونلاحظ أن كثيراً مما ذكره الخليل في هذا القول المناسب إليه، يتافق مع صميم البلاغة وجوهرها.

كما تُسبِّبُ إليه قول آخر في البلاغة وهو «ما قرب طرفاً وبعد منتهاه»^(٢) ويعنى به، جوامع الكلم، ذات الألفاظ القليلة الموجزة المقتضبة والمعانى الراخمة المزدحمة. كما تُسبِّبُ إليه قول ورأى في تنافر الحروف والألفاظ وتلاؤمها، فقال الرمانى: «واما التنافر فالسبب فيه ما ذكره الخليل من البعد الشديد أو القرب الشديد، وذلك أنه إذا بعد البعد الشديد كان بمنزلة الطفر، وإذا قرب القرب الشديد كان بمنزلة مشي المقيد، لأنَّه بمنزلة رفع اللسان ورده إلى مكانه، وكلام ما صعب على اللسان، والسهولة من ذلك في الاعتدال، ولذلك وقع في الكلام الإدغام والإبدال»^(٣). فقد وصل الخليل بهذا القول، النحو بالبلاغة باللغة

(١) الرسالة العذراء، ص ٤٨، إبراهيم من المدبّر، تحقيق د. زكي مبارك، وأما الكتب المصرية ١٩٣١ .

(٢) العمدة، ج ١ ص ٣٤٨ ، ابن رشيق القبرياني، تحقيق محمد محمي الدين عبد الحميد، دار الجليل، بيروت ١٩٧٢ م، العقد الفريد، ج ٤ ص ٢٧٢ ، ابن عبد ربہ الاندلسي .

(٣) النكت في اعجاز القرآن - ضمن ثلاث رسائل - ص ٨٨، للرمانى، دار المعارف مصر ١٩٦٤ .

بالصرف بالأصوات اللغوية بمخارج المحرف، كما بين علل وجود الإدغام والإبدال في اللغة العربية. وقد أيد الرماني رأي الخليل، في حين نجد أن ابن سنان الخفاجي يرفضه، إذ يرى أن تنافر المحرف لا يكون في التباعد بينها، بل في التقارب في مخارجها، وقد ضرب على ذلك أمثلة من اللغة، ثم قال: «ومتي اعتبرت جميع الأمثلة لم تر للبعد الشديد وجهاً في التنافر على ما ذكره الخليل»^(١).

أما ما ورد في كتاب سيبويه من قضايا بلاغية، ذات صلة وثيقة بال نحو منسوبة إلى الخليل بن أحمد، فحدث ولا حرج، فهي منشورة على صفحات الكتاب، باجزائه الأربع، ومنها: قال سيبويه: «وسالت الخليل عن (كان) فزعم أنها إن لحقتها الكاف للتشبّيه، ولكنها صارت مع أن بمنزلة كلمة واحدة»^(٢) إذ نرى أن الخليل استخدم المصطلح البلاغي (التشبيه).

كما أشار الخليل إلى الإيجاز «ففي قوله تعالى: ﴿انتهوا خيراً لكم﴾^(٣) وقولنا وراءك أوسع لك، وحسبك خيراً لك: إذا كنت تامر. وإنما نصبت خيراً لك وأوسع لك، لأنك حين قلت: انته، فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر.

وقال الخليل: كانك تحمله على ذلك المعنى، كانك قلت: انته وادخل فيما هو خير لك، فنصبته لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له: انته، إنك تحمله على أمر آخر، فلذلك انتصب، وحذفوا الفعل لكثره استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المخاطب فيما هو خير لك، ونظير ذلك من الكلام قوله: انته يا فلان أمراً فاصداً. فإنما قلت: انته وات أمراً فاصداً، إلا أن هذا يجوز لك فيه إظهار الفعل، فإني

(١) سر الفصاحة، ص ٢١٢، ابن سنان الخفاجي، شرح وتصحيح عبد المتعال الصعیدی، مكتبة صبيح، القاهرة ١٩٦٩ م.

(٢) كتاب سيبويه، ج ٣، ص ١٥١، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، ط ٣، عالم الكتب - بيروت ١٩٨٣ م.

(٣) النساء: ١٧١.

ذكرت لك ذا لا مثيل لك الأول به لأنه قد كثُر في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل فحُذف كحذفهم: ما رأيت كالبيوم رجلاً^(١) فالخليل يقر ويترتضى لإيجاز الحذف، شريطة علم المخاطب بالمحذف، حتى لا يسبب الحذف لبسًا في المعنى المقصود ولدى ذهن المخاطب، أو المتلقى. ومن ذلك حذف جواب الشرط، فيقول سيبويه: «وَسَأَلَتْ الْخَلِيلُ عَنْ قَوْلِهِ - جَلَّ ذَكْرُهُ: - هُنَّ أَنَا إِذَا جَاءُوكُمْ وَفُتُحْتَ أَبْوَابُهَا»^(٢) أين جوابها؟ وعن قوله - جَلَّ وَعْلَاهُ - هُوَ الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ^(٣). قوله تعالى: هُوَ الَّذِي إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ^(٤). فقال: إن العرب تركت في مثل هذا الخبر الجواب في كلامها، لعلم الخبر لا ي شيء وضع هذا الكلام، وزعم أنه قد وجد في أشعار العرب (رب) لا جواب لها. ومن ذلك قول الشماخ:

وَدُوَيْةٌ قَفَرٌ تَمَشِّي نَعَامُهَا كَمْشِي النَّصَارَى فِي خِفَافِ الْأَرْنَدَجِ
وَهَذِهِ الْقَصِيدَةُ الَّتِي فِيهَا هَذَا الْبَيْتُ، لَمْ يَجِدْ فِيهَا جَوابَ لِرَبِّهِ، لَعْلَمُ
الْمَخَاطِبِ أَنَّهُ يَرِيدُ: قَطَعْتُهَا وَمَا فِيهِ هَذَا الْمَعْنَى^(٥).

فكان الخليل سباقاً إلى توضيع هذا المعنى البلاغي في الحذف الذي يرمي إلى الإيجاز، دون الإخلال بالمعنى، مراعاة لحال المخاطب، وتحفيضاً عنه من الألفاظ التي لافائدة معنوية من ذكرها وتكرارها، فيكون حذفها من الجمل والعبارات عين البلاغة.

كما أورد سيبويه باباً استخلصه من الخليل الا وهو «باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي، لأن فيها معنى الأمر والنهي»^(٦) إذ اعتمد الخليل على معاني

(١) كتاب سيبويه، جـ ١ ص ٢٨٣.

(٢) الزمر: ٧٣.

(٣) البقرة: ١٦٥.

(٤) الأنعام: ٢٧.

(٥) كتاب سيبويه، جـ ٣ ص ١٠٣.

(٦) نفسه، جـ ٣ ص ١٠٠.

تلك المعرفة، عندما خرجها على الأمر والنهي، وهذه التحريرات القائمة على المعنى، من صلب علوم البلاغة التي يُعدّ المعنى محور دراساتها.

أما في مجال المعرفة الزائدة في الجمل والعبارات والأساليب، فقد أورد الخليل أمثلة متعددة على هذه الزوائد اللغوية، مبيناً أثراها في توكيده المعنى وتوضيحه. ومن ذلك قوله: «فَإِنْ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسْبُكَ بِهِ مِنْ رَجُلٍ. رَفِعْتُ أَيْضًا. وَزَعْمَ الْخَلِيلِ - رَحْمَهُ اللَّهُ - إِنَّ بِهِ هَذِهِ بَاءَةَ دَخَلَتْ هَذِهِ تَوْكِيدًا كَمَا قَالَ: كَفِي الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ، وَكَفِي بِالشَّيْبِ وَالْإِسْلَامِ»^(١).

يقول سيبويه في باب ما لا يجوز أن يُندب، وذلك قوله:

وَارْجُلَاهُ وَيَا رُجُلَاهُ. وَزَعْمَ الْخَلِيلِ أَنَّهُ قَبِيعٌ، وَأَنَّهُ لَا يُقَالُ، وَقَالَ الْخَلِيلُ - رَحْمَهُ اللَّهُ: - إِنَّمَا قَبِيعٌ لَّا نَكُ أَبْهَمْتُ، إِلَّا تَرَى أَنْكُ لَوْ قُلْتَ: وَاهْذَا، كَانَ قَبِيعًا، لَّا نَكُ إِذَا نَدَبْتُ، فَإِنَّمَا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَفْجَعَ بِأَعْرَافِ الْاسْمَاءِ، وَأَنْ تَخْصُّ وَلَا تَبْهَمُ، لَّا نَكُ النَّدْبَةَ عَلَى الْبَيَانِ، وَلَوْ جَازَ هَذَا الْجَازِ يَا رَجُلًا ظَرِيفًا، فَكَنْتَ نَادِيَّا نَكْرَةَ، وَإِنَّمَا كَرِهُوا ذَلِكَ، أَنَّهُ تَفَاحَشَ عَنْهُمْ أَنْ يَحْتَلِطُوا وَأَنْ يَتَفَجَّعُوا عَلَى غَيْرِ مَعْرُوفٍ. فَكَذَلِكَ تَفَاحَشَ عَنْهُمْ فِي الْمَبِهِمِ لِإِبْهَامِهِ، لَّا نَكُ إِذَا نَدَبْتُ، تَخْبِرَ أَنْكُ قَدْ وَقَعْتَ فِي عَظِيمٍ، وَأَصَابَكَ جَسِيمٌ مِّنَ الْأَمْرِ فَلَا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَبْهَمُ. وَكَذَلِكَ: وَأَنْ فِي الدَّارَاهُ، فِي الْقَبِيعِ. وَزَعْمَ أَنَّهُ لَا يُسْتَقْبِعُ: وَأَنْ حَفَرَ بَئْرًا زَمْزَمَاهُ؛ لَّا نَكُ هَذَا مَعْرُوفٍ بَعْيَنِهِ. وَكَانَ التَّبَيِّنُ فِي النَّدْبَةِ عَذْرًا لِلتَّفَجِيعِ، فَعَلَى هَذَا جَرَتِ النَّدْبَةُ فِي كَلَامِ الْعَربِ، وَلَوْ قُلْتَ هَذَا الْقُلْتَ: وَأَنْ لَا يَعْنِيَنِي أَمْرُهُوهُ. فَإِذَا كَانَ تُرْكَ لَأَنَّهُ لَا يُعَذَّرُ عَلَى أَنْ يَتَفَجَّعَ عَلَيْهِ، فَهُوَ لَا يُعَذَّرُ بِأَنْ يَتَفَجَّعَ وَيُبَهِّمُ، كَمَا لَا يُعَذَّرُ عَلَى أَنْ يَتَفَجَّعَ عَلَى مَنْ لَا يَعْنِيهِ أَمْرُهُ^(٢). فَقَدْ عَالَجَ الْخَلِيلَ قَضِيَّةَ بِلَاغِيَّةَ، تَعْتَمِدُ عَلَى الْمَعْنَى الْمَقْصُودُ مِنْ أَسْلُوبِ النَّدْبَةِ، وَلَهُذَا انْكَرَ أَنْ يَكُونَ الْأَسْمَاءُ الْمَنْدُوبُ نَكْرَةَ،

(١) نفسه، ج ٢ ص ٢٦.

(٢) كتاب سيبويه، ج ٢ ص ٢٢٧.

وَقِبْحَهُ لَأَنَّ الْمَعْنَى فِي النَّدْبَةِ، يَجُبُ أَنْ يَنْصُبَ عَلَى الْمَنْدُوبِ وَالْمُتَفَجِّعِ عَلَيْهِ، وَبِمَا أَنَّ النَّدْبَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي مَصَابِ الْيَمِّ، وَفَاجِعَةٌ عَظِيمَةٌ، وَقَرْحٌ عَمِيقٌ، فَلَا بَدَ أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ الْمَنْدُوبُ وَالْمُتَفَجِّعُ عَلَيْهِ مَعْرُوفًا لِدِي الْمُتَفَجِّعِ، إِذَا لَا مَعْنَى مِنَ التَّفَجِّعِ عَلَى شَخْصٍ مَجْهُولٍ، لَأَنَّ الْغَرْضَ الْبَلَاغِيَّ مِنْ أَسْلُوبِ النَّدْبَةِ وَالْمُتَفَجِّعِ، إِبْرَازُ الْمَنْدُوبِ أَوِ الْمُتَفَجِّعِ عَلَيْهِ بِإِعْرَافِ الْاسْمَاءِ أَوِ الْكَنَّائِيَّاتِ أَوِ الْأَلْقَابِ لَهُ وَأَشْهُرِهَا، لَأَنَّ ذَلِكَ أَعْمَقُ أَثْرًا فِي إِظْهَارِ الْحَزْنِ وَالْمُتَفَجِّعِ، وَأَشَدُ وَقْعًا عَلَى نَفْسِ السَّامِعِ، أَوِ الْمُتَلَقِّيِّ، مَمَّا يُشْعِلُ الْحَزْنَ وَيُزِيدُ الْحَسْرَةَ وَيُبَرِّزُ الإِشْفَاقَ. وَلِهَذَا فَإِنَّ نَدْبَةَ الْمَجْهُولِ وَالْمُتَفَجِّعِ عَلَيْهِ، لَا يُخْدِمُ الْغَرْضَ الْبَلَاغِيَّ لِدِي الْمُتَفَجِّعِ وَالْمُتَلَقِّيِّ. وَهَذَا مَا وَضَحَهُ الْخَلِيلُ فِي تَبْرِيرِهِ لِتَعْرِيفِ الْمَنْدُوبِ فِي أَسْلُوبِ النَّدْبَةِ عِنْدَ الْعَرَبِ.

كَمَا أَشَارَ الْخَلِيلُ إِلَى اسْتِعْمَالِ كُلِّ مِنْ إِنْ وَإِذَا فِي الْلُّغَةِ وَمَوَاطِنِ اسْتِعْمَالِ كُلِّ مِنْهُمَا، فَيَقُولُ سَبِيبُوهُ: «وَسَأَلَتِ الْخَلِيلُ عَنِ إِذَا، مَا مِنْعُهُمْ أَنْ يَجَازِوا بِهَا؟ فَقَالَ: الْفَعْلُ فِي إِذَا بِمَنْزِلَةِ فِي إِذْ، إِذَا قَلْتَ: أَتَذَكِّرُ إِذْ تَقُولُ، فَإِذَا فِيمَا تَسْتَقْبِلُ بِمَنْزِلَةِ إِذْ فِيمَا مَضَى، وَبَيْنَ هَذَا أَنْ إِذَا تَجْيِي، وَقَتَّا مَعْلُومًا، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قَلْتَ: آتَيْكَ إِذَا أَحْمَرَ الْبُسْرَ، كَانَ حَسْنًا، وَلَوْ قَلْتَ: آتَيْكَ إِنْ أَحْمَرَ الْبُسْرَ كَانَ قَبِيْحًا. فَإِنَّ أَبْدَأَ مِبْهَمَةً، وَكَذَلِكَ حِرَوفَ الْجَزَاءِ. وَإِذَا تَوَصَّلَ بِالْفَعْلِ، فَالْفَعْلُ فِي إِذَا بِمَنْزِلَتِهِ فِي حِينِ، كَانَكَ قَلْتَ: الْحِينُ الَّذِي تَأْتِينِي فِيهِ آتَيْكَ فِيهِ»^(١).

لَا شَكَ أَنَّ الْجَانِبَ الْبَلَاغِيَّ وَاضْعَفُ فِي هَذِهِ الْمَعَالِجَةِ الْخَلِيلِيَّةِ، فِي اسْتِعْمَالِ إِنْ وَإِذَا فِي الْلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، فَوْضَعَ أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ إِنْ وَإِذَا فِي اسْتِعْمَالِ الْلُّغُوِيِّ، إِنَّمَا يَعُودُ إِلَى الْمَعْنَى، فَبَيْنَ أَنَّ اسْتِعْمَالِ إِنْ يَكُونَ فِي مَجَالِ الشُّكِّ وَالظُّنُونِ، وَأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ يَكُونَ شَاكِنًا بِوْقُوعِ الشَّرْطِ، وَعَدْمِ الْجَزْمِ بِهِ، وَالْقُطْعَ فِي تَحْقِيقِهِ.

أَمَّا إِذَا فَإِنَّ الْمُتَكَلِّمَ يَلْجَأُ إِلَى اسْتِعْمَالِهَا فِي الْأَنْمَاطِ الْلُّغُوِيَّةِ، عِنْدَمَا يَكُونُ مَتَحْقِقًا مِنْ حَصُولِ الشَّرْطِ، وَمَتَأْكِدًا مِنْ تَحْقِيقِهِ.

(١) نَفْسَهُ، ج٣ ص٦٠.

وقد ضرب الأمثلة التي توضح هذا الاستعمال اللغوي، فالبسر - كما هو معروف لدى العرب الذين خبوروه عن قرب - سيحرر لا محالة، في زمن محدد معروف، عند قرب نضجه على شجره، فحسن دخول إذا هنا.

أما إنْ فليس من الصواب استخدامها في هذا المثال، لأنها لا تدخل على أمر محقق الواقع، بل تدخل على أمر مظنون الواقع.

وقد بقي هذا الرأي الخليلي نبراساً يهتدى به البلاغيون وال نحويون عبر القرون والعصور، للتفریق بين إنْ وإذا في الاستعمال اللغوي، « وبقي مثال الخليل الوارد ذكره، يتعدد في كتبهم عند تمثيلهم على ذلك »^(١).

وأشار الخليل إلى نداء ما لا يعقل ومخاطبته، ووضعه في منزلة العاقل، وهذا ما أطلق عليه البلاغيون، خروج الكلام على مقتضى الحال والظاهر، وهو وضع غير العاقل في موضع العاقل: فقال سيبويه: « وزعم الخليل أن قوله تعالى: ﴿كُلُّ فِي فَلَكِ يَسْبِحُون﴾^(٢). وقوله تعالى: ﴿رَأَيْتُمْ لِي سَاجِدِين﴾^(٣). وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّمَلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُم﴾^(٤). فزعم أنه بمنزلة ما يعقل ويسمع، لما ذكرهم بالسجود، وصار النمل بتلك المنزلة، حين حدثت عنه كما تحدث عن الأناسي، وكذلك في ذلك يسبحون، لأنها جعلت في طاعتتها بمنزلة من يعقل من المخلوقين ويبصر الأمور به»^(٥).

وقد جاء البلاغيون بعده، وبنوا نظريتهم البلاغية في خروج الكلام على غير مقتضى الظاهر، بمخاطبة غير العاقل في موضع العاقل، على ما أورده الخليل في هذا الأسلوب، فكان قوله نواة لما أورده وبناء البلاغيون في هذا الباب البلاغي.

(١) المقتضب، ج ٢ ص ٥٦، المبرد، تحقيق محمد عبد الحافظ عصيمة، عالم الكتب، بيروت ١٩٦٣م - البرهان في علوم القرآن، ج ٢ ص ٢٦٠، الزركشي.

(٢) الأنبياء: ٢٣.

(٣) يوسف: ٤.

(٤) النمل: ١٨.

(٥) كتاب سيبويه، ج ٢ ص ٤٧.

إنما لو تبعنا كتاب سيبويه بدقة وعناية، وقرأنا ما بين السطور، لوجدنا الكثير من هذه الآراء البلاغية المنسوبة إلى الخليل، كانت الأسس الأولى التي بني عليها البلاغيون، آرائهم، وزادوا عليها، وطوروها ووضعوا لها المصطلحات البلاغية.

فكمَا كان الخليل بن أحمد علماً في النحو واللغة والعرض، فقد كان علماً في البيان والبلاغة أيضاً، وقد لمسنا أثره فيها، وفي توثيق الصلة بينها وبين النحو، من خلال اعتماده على المعنى وتشقيقه اعتماداً كلياً في تحرير مبادئهما ومسائلهما وقضاياها.

فكان الخليل من أوائل العلماء الذين أسسوا الصرح النحوي البلاغي من النحويين، وفتح هذا الباب لمن أتى بعده من النحويين والبلاغيين.

أما سيبويه، فقد مزج بين النحو والبلاغة، في كتابه مزجاً تاماً جاعلاً منها علماً واحداً، دون أن يعي أنها سبباً في انقسام علمي منفصلين على أيدي العلماء الذين أتوا بعده، عبر القرون.

وقد بينَ غير باحث حديث أثر كتاب سيبويه في البلاغة، من خلال أمثلة وردت في الكتاب. «فهذه بعض المبادئ التي لفت انتباها في كتاب سيبويه، وهي لقن نأسست على استشهادات ضعيفة الصلة بقضايا البلاغة، فلا جدال في أنها ستستقر في التفكير اللغوي عامّة، ويقوم عليها التفكير البلاغي بوجه خاص»^(١)، ونجد في الكتاب مزج بحوث النحو بالبلاغة، فيعرض لبعض الخصائص الأسلوبية التي يعني بها فيما بعد علم المعاني، مثل التقاديم والتاخير والتعريف والتنكير والمحذف والإضافة^(٢).

ويقول الدكتور علي النجدي ناصف: «وكتاب سيبويه - كما لا يخفى - أقدم مصادر النحو التي وصلت إلينا، وفيه مع ذلك نظارات صائبة ومحات خاطفة

(١) التفكير البلاغي عن العرب إلى القرن السادس، ص ١٠٩، د. حمادي صمود، منشورات الجامعة التونسية ١٩٨١ م.

(٢) المعاني في ضوء أساليب القرآن، ص ١٦، د. عبدالفتاح لاشين، المكتبة الاموية ١٩٨٣ م.

في المجاز والتشبيه .. ولا تزال أمثلة سيبويه تتردد في بابي المجاز والتشبيه من كتب البيان^(١).

من الموضوعات البلاغية التي عالجها سيبويه في كتابه، على أنها قضايا نحوية صرفة، فساعدت على ظهور علم المعانى في البلاغة العربية لأنها تكون بعض أبوابه، وهي : القصر والاستثناء والنداء والاستفهام والمسند والمسند إليه، والتقديم والتأخير، والمحذف والزيادة، والفصل والوصل، وتناوب حروف الجر، وتوجها ببارها صفات مضيئة عن النظم، اعتمد عليها العلماء بعده، حتى تبلورت لدى عبد القاهر الجرجاني .

يقول سيبويه في القصر والاستثناء: «فاما الوجه الذي يكون فيه الاسم
بمنزلته قبل أن تلحق إلا، فهو أن تدخل الاسم في شيءٍ تُنفيه عنه ما سواه، وذلك
قوله: ما أتاني إلا زيد، وما لقيت إلا زيداً، وما مررت إلا بزيد، تُجري الاسم
مجرأه، إذا قلت: ما أتاني زيد، وما لقيت زيداً، وما مررت إلا بزيد. ولكنك
ادخلت إلا لتوjج الافعال لهذه الاسماء، ولتنفي ما سواها، فصارت هذه
الاسماء مستثناء، فليس في هذه الاسماء في هذا الموضع وجه سوى أن تكون
على حالها قبل أن تلحق إلا، لأنها بعد إلا محمولة على ما يُجر ويرفع وينصب،
كما كانت محمولة عليه قبل أن تلحق إلا، ولم تشغل عنها قبل أن تلحق إلا
ال فعل بغيرها»^(٢).

على الرغم من أن سيبويه لم يذكر مصطلح القصر البلاغي، إلا أن كلامه عن ما
وإلا في إفادة القصر، لا تشوبه شائبة، لأنَّه وضع القصر توضيحاً، لا يختلف عن
تعريف البلاغيين لهذا المصطلح، (وهو تخصيص شيء بشيء، بطريق مخصوص) (٣).
إذ خصَّ سيبويه ما قبل إلا بما بعدها ونفي غير ذلك. وهذا هو معنى القصر الذي
أفاد منه البلاغيون فيما بعد وبنوا عليه آراءهم ودراساتهم في القصر.

(١) سيبويه إمام للنحوة، ص ١٨٩، د. علي النجدي ناصف، مكتبة نهضة مصر، القاهرة ١٩٥٣.

۲) کتاب سببیه، ج ۲ ص ۲۶۰

(٣) شروح التلخيص، ص ١٦٦، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر ١٩٣٧ م.

أما تأكيد المدح بما يشبه الذم، فقد سماه سيبويه «باب ما لا يكون إلا على معنى ولكن، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَا عاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ﴾^(١) أي: ولكن من رحم. وقوله عز وجل: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرِيرَةً آمَنَتْ فَتَفَعَّلَتْ إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُونَسٌ لَمَّا آمَنُوا﴾^(٢) أي: ولكن قوم يونس لما آمنوا.. وهذا الضرب في القرآن كثير.. ومثل ذلك من الشعر قول النابغة:

ولا عيب فيهم غيرَ أَنَّ سِيوفَهُمْ بِهِنْ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَنَاثِبِ
أَيْ : وَلَكِنْ سِيوفِهِمْ بِهِنْ فُلُولٌ . وَقَالَ النَّابِغَةُ الْجَعْدِيُّ :
فَتَى كَمْلَتْ أَخْلَاقُهُ غَيْرَ أَنَّهُ جَوَادٌ فَلَا يُبْقِي مِنَ الْمَالِ بِاقيا
كَانَهُ قَالَ : وَلَكِنَّهُ مَعَ ذَلِكَ جَوَادٌ . وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الشِّعْرِ كَثِيرٌ»^(٣).

وقد بقي هذان البيتان اللذان أورددهما سيبويه المثال الذي اتكا عليه البلاغيون عبر القرون والعصور، عند حديثهم على أسلوب تأكيد المدح بما يشبه الذم في الاستثناء والقصر. وهو توضيح لقول سيبويه «كانه قال ولكنه مع ذلك جواد»^(٤). فقد فهم سيبويه معنى البيت أن النابغة الجعدي يؤكّد للممدوح صفة مدح إلى جانب صفة مدح لديه، ولا ينزعها عنه، مع أنه للوهلة الأولى يخيّل إلى السامع أن أسلوب الاستثناء هذا ذم وليس مدحًا.

ولكن هذا الأسلوب يزداد روعة وبلاغة وطراقة وسحرًا عندما يتم المعنى وتتضاعف مراميه ومقاصده ودلالياته. وقد أورد ابن السيد البطليوسى تعليلاً اجتماعياً ونفسياً لاستعمال العرب لهذا الأسلوب فقال: «والوجه في استعمال العرب هذا الاستثناء، أن اللثيم الطبع من الناس، لما كان مضاد الكريم الطبع، صار يعتقد في المحسن أنها قبائح، وفي القبائح أنها محسن، فيعتقد في السخاء أنه

(١) هود: ٤٣.

(٢) يونس: ٩٨.

(٣) كتاب سيبويه، ج٢، ص ٣٢٥.

(٤) نفسه، ج٢، ص ٣٢٦.

تبذير، وفي الشجاعة أنها هوج، وفي الحلم أنه ذل، ويرى الصواب والسداد في
أضدادهما^(١).

أي أن هذا الأسلوب يلجأ إليه المتكلّم لهدف اجتماعي ونفسي، يرضي به نوازع النفس البشرية، ويقنع به تلك الجماعات التي تغيّرت لديها القيم وتبدّلت عن طريق المفاجأة والتأثير بما يطرق أسماعهم بفترة بعد إلّا. إذ يوحّي المتكلّم بمعنى، وسرعان ما يأتي بضدّه ليثبته ويزيده يقيناً وتأكيداً.

وفي النداء وثق سيبويه الصلة بين النحو والبلاغة، من خلال حديثه عن استعمال أدوات النداء في اللغة، ومواطنها ومعانيها، والتناوب في استعمالها فقال: «هذا باب الحروف التي يُنْبَهُ بها المدعو، فاما الاسم غير المندوب فينبه بخمسة أشياء: بيا وأيا وهيا وأي وبالألف. نحو قوله: أحارِ بن عمرو. إلا أن الأربعـة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المترافقـ عليهم، والإنسان المعرض عنهم الذي يرون أنه لا يقبل عليهم إلا بالاجتهاد، أو النائم المستقل».

وقد يستعملون هذه التي للمد في موضع الألف، ولا يستعملون الألف في هذه الموضع التي يمدون فيها، وقد يجوز لك أن تستعمل هذه الخمسة غير (وا) إذا كان صاحبك قريباً منك، مثلاً عليك توكيداً.

وإن شئت حذفهن كلهن استغناء لقولك: حار بن كعب، وذلك إنّه جعلهم
منزلة من هو مقبل عليه بحضورته يخاطبه^(٢).

إن هذا النص السيبويهي يعدّ وثيقة دامغة صارخة بوجه أولئك الذين يزعمون أن النحو العربي،بني على قواعد جامدة لا علاقة لها بالمعنى، ولاعلاقة لها بمطابقة المقال لمقتضى الحال، لأن هذا النص يكشف لنا عن الدقة في بناء قواعد النحو على

(١) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، القسم الثاني، ص. ٢٩٠، ابن السيد البطليني، تحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٢.

(۲) کتاب سیویه، ج ۲ ص ۲۲۹

محاكمة المعنى وال الحال والمقام عند سيبويه في قوله : «إن الأدوات الأربع المتنمية بالف ، يستعملونها إذا أرادوا مدّ أصواتهم ليسمع البعيد عنهم ، أو المدير عنهم ، أو النائم عميقاً ثقيلاً . فهذه حالات ذات علاقة ماسة بالمقام ، ومقتضى الحال التي بني البلاغيون عليها أساس علم البلاغة وفنونها .

كما أنه وضع تناوب أدوات النداء في الأساليب العربية ، بين القريب والبعيد ، وإنزال البعيد منزلة القريب ، أو إنزال القريب منزلة البعيد في النداء لغارض وحاجات في نفس المتكلّم ، يتطلّبها المقام والموقف ، ببني عليها البلاغيون فيما بعد موضوع النداء في علم المعاني ، معتمدين في ذلك على ما ذكره سيبويه في هذا المقام .

وأشار سيبويه إلى خروج النداء إلى معانٍ بلاغية أخرى كالندبة والاستغاثة والاستعانة والتعجب والاستهزاء ، وهذه المعانٍ البلاغية قائمة على المعنى وما يفيده في سياق الكلام ، فيقول : «هذا باب ما يكون النداء فيه مضافاً إلى المنادى بحرف الإضافة ، وذلك في الاستغاثة والتعجب ، وذلك الحرف اللام المفتوحة ، وذلك قول الشاعر وهو مهلل :

يَا لَبْكَ أَنْشَرُوا لِي كُلَّيَاً يَا لَبْكَ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ؟!

فاستغاث بهم لينشروا له كلّيأ . وهذا منه وعبد وتهذّد ، وأما قوله : يَا لَبْكَ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ؟ فإنما استغاث بهم لهم ، أي لم تفرون !؟ استطالة عليهم ووعيداً .

وقال أمية بن أبي عائذ الهذلي :

إِلَّا يَا لَقَومَ الطِّيفِ الْخِيَالِ أَرْفَقَ مِنْ نَازِحِ ذِي دَلَالِ

وقالوا : يَا لَللهِ! يَا لِلنَّاسِ! إِذَا كَانَتِ الْإِسْتَغاثَةُ . فَالْوَاحِدُ وَالْجَمِيعُ فِيهِ سَوَاءُ .

وقالوا : يَا لِلتَّعْجِبِ! وَيَا لِلْمَاءِ! لَمَّا رَأَوْا عَجِباً أَوْ رَأَوْا مَاءَ كَثِيرًا ، كَانَهُ يَقُولُ : تَعَالْ يَا عَجَبَ ، أَوْ تَعَالْ يَا مَاءَ ، فَإِنَّهُ مِنْ أَيَامِكَ وَزَمَانِكَ .

ومثل ذلك قولهم : يَا لِلدواهِيِّ! أَيْ تَعَالِيَنْ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَنِكُرُ لَكُنْ ، وَكُلْ هَذَا

في معنى التعجب والاستغاثة، ولأن لم يجز، الا ترى أنك لو قلت: يا لزيد وأنت تحدثه لم يجز.

ولم يلزم في هذا الباب إلا يا للتنبيه، لفلا تلتبس هذه اللام بلام التوكيد، كقولك: لعمرو خير منك. ولا يكون مكان (يا) سواها من حروف التنبيه نحو أي وهيا وأيا، لأنهم أرادوا أن يميزوا هذا من ذلك الباب الذي ليس فيه معنى، استغاثة ولا تعجب^(١).

بعد هذا الذي أورده سيبويه، فهل بقي لزاعم أن يزعم ويدعى أن النحو العربي لم يهتم بالمعنى ومقتضي الحال، والظروف الاجتماعية والنفسية المؤثرة في فن القول، وإنما كان همه الصياغة وضبط أواخر الكلم في الجملة العربية؟.

لا، ليس الأمر كما زعموا ويزعمون، فقد فتق سيبويه هذه القواعد في النداء والاستغاثة والنديبة، وخرجها إلى معانٍ أخرى، من خلال التعمق في النظرة إلى معاني السياق الواردة فيه، وما يحمل من معانٍ خفية ثانية.

ولننظر إلى هذه اللفتة الذكية من هذا العالم القدير أوردها في أثناء كلامه بقوله: الا ترى أنك لو قلت: يا لزيد، وأنت تحدثه لم يجز، لأن الموقف والمقام ومقتضي الحال لا يتطلب هذا الأسلوب، في أثناء المحادثة، فلم ينظر سيبويه إلى ضبط أواخر الكلم فقط، وإنما اهتم بالأسلوب الذي يعبر عن الموقف بوضوح ودقة وصدق.

أما في الاستفهام وأدواته، فقد حمل سيبويه لواء البلاغيين وال نحويين في هذا الموضوع، فساروا على هديه، واقتدوا أثره في التمييز بين تلك الأدوات ومعانيها، ومواطنة استعمالها. فقال: «حروف الاستفهام لا يليها إلا الفعل، إلا أنهم قد توسعوا فيها، فابتدأوا بعدها الأسماء، والأصل غير ذلك، الا ترى أنهم يقولون: هل زيد منطلق؟ وهل زيد في الدار؟ فإن قلت: هل زيد رأيت؟ وهل

(١) كتاب سيبويه، ج ٢ ص ٢١٥ - ٢١٨.

زيد ذهب؟ قبع ولم يجز إلا في الشعر، لانه يريد به من المخاطب أمرأ لم يستقر عند السائل^(١).

إن هذا التعليل الذي أورده سيبويه في استخدام أداة الاستفهام هل، كان مبنياً على علاقة قائمة بين المتكلّم أو المنشي، وبين المخاطب أو المستمع، والمعنى المقصود من الاستفهام.

فالنقطة البلاغيون لهذا التعليل من سيبويه، وبنوا عليه قواعد الاستفهام في علم المعاني، وبخاصة ما يُسمى بالتصور والتصديق في أسلوب الاستفهام بهل أو الهمزة.

ويضيف سيبويه قائلاً في مجال الاستفهام وأساليبه: «واعلم أن حروف الاستفهام كلها يقعُ أن يصير بعدها الاسم، إذا كان الفعل بعد الاسم: لو قلت: هل زيد قام؟ وأين زيد ضربته؟ لم يجز إلا في الشعر، فإذا جاء في الشعر نصبه، إلا الألف، فإنه يجوز فيها الرفع والنصب، لأن الألف قد يُبتداً بعدها الاسم. فإن جئت في سائر حروف الاستفهام باسم وبعد ذلك الاسم اسم من فعل، نحو ضارب، جاز في الكلام ولا يجوز فيه النصب إلا في الشعر، لو قلت: هل زيد أنا ضاربه؟ لكان جيداً في الكلام، لأن ضارباً اسم، وإن كان في معنى الفعل. ويجوز النصب في الشعر»^(٢).

فقد فرق سيبويه بين الألف (الهمزة) وبين أدوات الاستفهام الأخرى في الاستعمال اللغوي، وبين أن الهمزة يجوز أن تدخل على الاسم، وإن كان بعده فعل أو اسم فاعل، وأما الأدوات الأخرى فيقع دخولها على الاسم الذي يليه فعل، إلا في ضرورة الشعر. وقد ضرب الأمثلة اللغوية على ذلك، ليوضع أثر المعنى في هذا الفرق، ويعمله تعليلاً قائماً على المعنى المستفاد من السياق اللغوي.

(١) كتاب سيبويه، ج ١ ص ٩٩.

(٢) نفسه، ج ١ ص ١٠١.

وأضاف قائلاً: «واعلم أنه إذا اجتمع بعد حروف الاستفهام نحو: هل وكيف ومن اسم وفعل، كان الفعل بـأني حرف الاستفهام أولى، لأنها عندهم في الأصل من الحروف التي يُذكر بعدها الفعل»^(١).

كما وضع سيبويه الفرق بين هل والهمزة في الاستعمال اللغوي، فقال: «وتقول: هل عندك شعير أو برأ أو تمر؟ وهل تأتينا أو تحدثنا؟ لا يكون إلا ذلك. وذاك أن هل ليست بمنزلة ألف في الاستفهام. لأنك إذا قلت: هل تضرب زيداً؟ فلا يكون أن تدعى أن الضرب واقع، وقد تقول: أتضرب زيداً؟ وأنت تدعى أن الضرب واقع. وما يدللك على أن ألف الاستفهام ليست بمنزلة هل لأنك تقول للرجل: أطرباً؟ وأنت تعلم أنه قد طرب لتوبيخه وتقرعه، ولا تقول هذا بعد هل»^(٢).

فقد جعل المعنى الذي يخرج إليه الاستفهام الأساس الذي اعتمدته، للتفريق بين استعمال الهمزة وهل، لأن ما بعد هل لا يكون تقريراً ولا توبيخاً، لأن المتكلّم يقصد الاستفهام والاستفسار لجهله بالحكم، في حين أن ما بعد الهمزة يكون تقريراً أو توبيخاً، نعلم المتكلّم (المستفسر) بالحكم، ولهذا ليس هدفه الاستفهام.

وقد فتح سيبويه بآرائه الأبواب، للبلاغيين وال نحوين، فتناولوا هذه القضية في البحث والدراسة المستفيضة العميقية، فخرجو بآراء متعددة، خالفوه في بعضها، وأثبتو صحة آرائهم ودقتها من خلال استشهادهم بآيات عديدة من القرآن الكريم، وفن القول العربي الخاضع لقرون الاستشهاد، في موضوع الاستفهام وأدواته واستعمالاتها، لا مجال لذكرها هنا، لأنها خارجة عن إطار موضوعنا»^(٣).

(١) كتاب سيبويه، ج ٣ ص ١١٥.

(٢) نفسه، ج ٣ ص ١٧٥.

(٣) أساليب الاستفهام في القرآن الكريم، ص ١٠٧، د. عبدالحليم السيد فودة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، القاهرة، بلا.

من الجوانب البلاغية الرئيسة التي تناولها سيبويه في كتابه، خروج الاستفهام عن معناه الأصلي إلى المعاني الأخرى المستفادة من السياق، وقرائن الأحوال، كالتوبیخ والتعجب والتقریر والاستنکار. وهي من صميم علم المعانی في البلاغة العربية، فقال: «في باب من جرى من الأسماء التي تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل، وذلك قولك: أتميماً مرة وقيسياً أخرى؟ وإنما هذا أنك رأيت رجلاً في حال تلوّن وتنقل فقلت: أتميماً مرة وقيسياً أخرى؟.. كأنك قلت: انحول تميماً مرة وقيسياً أخرى، فأنت في هذا الحال تعمل في ثبیت هذاله، وهو عندك في تلك الحال في تلوّن وتنقل، وليس يسأله مسترشاً عن أمر هو جاھل به، ليفهمه إياه ويخبره عنه، ولكنه وبخه بذلك.

وحدثنا بعض العرب أن رجلاً من بني أسد، قال يوم جبلة واستقبله بعير أبور، فتطئير منه فقال: يا بني أسد، أبور وذا ناب؟! فلم يرد أن يسترشدهم ليخبروه عن عوره وصحته، ولكنه نبههم، كأنه قال: « تستقبلون أبور وذا ناب فالاستقبال في حال تنبیه إياهم كان واقعاً، كما كان التلوّن والتنقل عندك ثابتين في الحال الأول، وأراد أن يثبت لهم الأبور ليحدروه، ومثل ذلك قول الشاعر:

أفي السَّلْمِ أَعْيَارًا جَفَاءً وَغَلْظَةً وَفِي الْحَرْبِ أَشْيَاءُ الْإِمَاءِ الْعَوَارِكِ
أَيْ تَنْقُلُونَ وَتَلَوَّنُونَ مَرَّةً كَذَا وَمَرَّةً كَذَا^(١).

إنّ مثال سيبويه أتميماً مرة وقيسياً أخرى. يصور البيئة الاجتماعية والسياسية في عصره (- ١٨٠هـ). فهو يربط النحو والبلاغة بالظروف الاجتماعية والسياسية السائدة في عصره بأمثلة من الواقع.

كما أن خروج الاستفهام في هذه الأمثلة التي أوردها إلى معانٍ أخرى وضّحها فيما ذكر «أخذها النحويون والبلغيون بعده من كتابه، وردّوا كلامه، واستشهدوا بشواهد نفسمها»^(٢).

(١) كتاب سيبويه، ج ١ ص ٣٤٣.

(٢) المقتضب، ج ٣، ص ٢٦٤، المبرد، دلائل الإعجاز ص ١٨٤، عبد القاهر الجرجاني.

ثم أشار في كلامه إلى خروج الاستفهام إلى معنى التعجب فقال:
 «وَأَيُّمَا فَتَىٰ اسْتَفْهَامٌ. إِلَّا تَرَى أَنكَ تَقُولُ: سَبَحَانَ اللَّهَ مَنْ هُوَ وَمَا هُوَ
 فَهَذَا اسْتَفْهَامٌ فِيهِ مَعْنَى التَّعْجِبِ، وَلَوْ كَانَ خَبْرًا لَمْ يَجْزُ ذَلِكَ، لَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي
 الْخَبْرِ أَنْ تَقُولَ مَنْ هُوَ وَتَسْكُتَ»^(١).

وقد بين أن الاستفهام قد يخرج إلى معنى التعريف والإقرار، فقال: «وَبِنَزْلَةِ أَمْ
 مَهْنَا قَوْلَهُ - عَزَّ وَجَلَ - ﴿الَّمْ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ
 الْفَتْرَاه﴾^(٢)، فجاء هذا الكلام على كلام العرب، قد علم - تبارك وتعالى - ذلك من
 قولهم، ولكن هذا على كلام العرب لِيُعْرَفُوا ضَلَالَتِهِمْ»^(٣).

كما أشار إلى خروج معنى الاستفهام إلى معنى التنبيه والتبصر، ومثل ذلك
 قوله تعالى: ﴿أَمْ أَتَخْذُ مَا يَخْلُقُ بُنَاتٍ وَأَصْنَافًا كُمْ بِالْبَيْنِ﴾^(٤). فقد علم النبي
 ﷺ والمسلمون أن الله - عز وجل - لم يتخذ ولداً، ولكنه جاء على حرف
 الاستفهام، ليبحروا ضلالتهم. إلا ترى أن الرجل يقول للرجل: السعادة أحب إليك
 أم الشقاء؟ وقد علم أن السعادة أحب إليه من الشقاء، وأن المسؤول سيقول:
 السعادة، ولكنه أراد أن يبصر صاحبه وأن يعلمه^(٥).

من خلال هذه الأمثلة المستقة من كتاب سيبويه على الاستفهام، فإنها تبين
 لنا تبياناً ساطعاً أن سيبويه قد عالج قضایا الاستفهام وأدواته وخروجه إلى معانٍ
 أخرى واردة في خفايا السياق اللغوي الاستفهامي.

فكانت هذه الومضات منارات اهتدى بهديها علماء النحو والبلاغة فيما
 بعد، فتنازع باب الاستفهام في اللغة علماء النحو والبلاغة. في حين أن سيبويه

(١) كتاب سيبويه، ج ٢ ص ١٨١.

(٢) السجدة: ٢-١.

(٣) كتاب سيبويه، ج ٣ ص ١٧٢.

(٤) الزخرف: ١٦.

(٥) كتاب سيبويه، ج ٣ ص ١٧٣.

عالج هذا الموضوع، دون أن يعي الفصل بين النحو والبلاغة، أو أن يفكر بهذا الفصل، لأنّه اعتمد في تحليله وتحليله على المعنى الذي يربط بين النحو والبلاغة، وهو في هذه الصيغة الاستفهامية، قائم على المقام والحال اللذين طرح في ظروفهما هذا الاستفهام.

كما عالج سيبويه في كتابه مواطن الحذف في فن القول معللاً أسبابه وأغراضه وبلاغته، فقال: «اعلم أنهم يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعرضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً. فمما حذف وأصله في الكلام غير ذلك، لم يك، ولا أدر، وأشباه ذلك، وأما استغناهم بالشيء عن الشيء، فإنهم يقولون: يدع ولا يقولون ودع، استغنو عنها بترك»^(١). إلا أنه يرى أن الحذف - على كثرته في اللغة العربية - يخضع لقواعد ومعايير معنوية، فلا يكون هناك حذف إلا إذا كان المخاطب عالمًا به من خلال السياق، وقرائن الأحوال. فيقول: «ففي قولك ضربت وضربني زيد، وضربني وضربت زيداً، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين، وأما في المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره، وأنه لا ينقض معنى، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد، وإنما يقوى ترك نحو هذا العلم المخاطب قوله - عز وجل - : ﴿وَالْحَافِظُينَ فُرُوجُهُمْ وَالْحَافِظُاتِ، وَالذَاكِرِينَ اللَّهُ كَثِيرًا وَالذَاكِرَاتِ﴾^(٢). فلم ي عمل الآخر فيما عمل فيه الأول. استغناه عنه، وجاء في الشعر من الاستغناء أشد من هذا، وذلك قول قيس بن الخطيم:

نَحْنُ بِمَا عَنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عَنْدَكَ راضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ^(٣)

أي نحن بما عندنا راضون، فحذف خبر المبتدأ اكتفاء بذكر خبر الثاني، إذ لا يسبب حذفه لبساً.

(١) نفسه ج ١، ص ٢٤.

(٢) الأحزاب: ٣٥.

(٣) كتاب سيبويه، ج ١ ص ٧٣.

وفي الآية الكريمة، حذف المفعول به، وهو لفظ الجملة في قوله تعالى:
هُوَ الْمَحْفُظُاتُ .. وَالْذَاكِرَاتُ^(١) إيجازاً واختصاراً، لأن هذا الحذف لا يضر
 المعنى ولا يؤثر على فهم السامع.

وقد كانت العرب تمحض في كلامها، مالم يسبب لبساً، أو سوء فهم لدى السامع. لذلك فقد أورد سيبويه أمثلة على الحذف، غرضه الاختصار والإيجاز، فقال: «هذا باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار، وذلك في قولك: متى سير عليه؟ فيقول: مقدم الحاج، وخفوق النجم، وخلافة فلان، وصلة العصر. فإنما هو: زمن مقدم الحاج، وحين خفوق النجم، وزمن خلافة فلان، وحين صلة العصر، ولكنه على سعة الكلام والاختصار»^(٢).

كما تناول عبدالقاهر الجرجاني موضوع الحذف في السياق اللغوي، فقال: «هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفعى من الذكر، والصمت عن الإفاده، أزيد للإفادة، وتجده أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تُبَيِّن»^(٣) فهو يرى أن الحذف خاضع لمواءل نفسية مرتبطة بظروف المنشئ والمستمع، إذ يرى المنشئ أن الحذف في موطن الحذف أفعى من الذكر، لأن الحذف يؤدي إلى الإيجاز، والإيجاز يصل إلى البلاغة.

وقد بين سيبويه أن الحذف خاضع لحال المخاطب، ومقدراته على استجلاء المعنى وفهمه فقال: «إنما أضمروا ما كان يقع مظهراً استخفافاً، ولأن المخاطب يعلم ما يعني، فجري بمنزلة المثل، كما تقول: لا عليك، وقد عرف المخاطب ما تعني، انه لا باس عليك، ولا ضر عليك، ولكنه حذف لكثرة هذا في كلامهم»^(٤).

(١) الأحزاب: ٣٥.

(٢) كتاب سيبويه ج ١ ص ٢٢٢.

(٣) دلائل الإعجاز، ص ١٠٣، عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: د. محمد الدايم وفائز الدايم، دار قتبة، دمشق ١٩٨٣ م.

(٤) كتاب سيبويه، ج ١ ص ٢٢٤.

وذكر سيبويه أن حذف حرف الجر في لغة العرب كثير، فقال: «هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، فإن شئت اقتصر على المفعول الأول، وإن شئت تعدى إلى الثاني، كما تعدى إلى الأول، وذلك قوله: أعطى عبدالله زيداً درهماً، وكسوت بثياب الجياد. ومن ذلك: اخترت الرجال عبدالله، ومثل ذلك قوله - عز وجل - ﴿وَخَتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾^(١) ومنه قول الشاعر:

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُخْصِبِيهِ رَبُّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوِجْهُ وَالْعَمَلُ

وقال عمرو بن معد يكرب الزبيدي:

أَمْرَتُكَ الْخَيْرَ فَافْعُلْ مَا أَمْرَتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالِ وَذَا نَشَبِ

وإنما فضل هذا أنها أفعال توصل بحروف الإضافة، فتقول: اخترت فلاناً من الرجال، وأستغفر لله من ذلك، فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل. ومثل ذلك قول المتلمس:

الْبَيْتُ حُبُّ الْعَرَاقِ الدَّمَرُ أَطْعَمَهُ وَالْحُبُّ يَا كَلْمُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ

يريد: على حب العراق، وكما تقول: نبت زيداً يقول ذاك، أي عن زيد^(٢).

نرى أن حروف الجر المذكورة لم تؤثر على سلامة المعنى الذي قصده المنشئ، ولهذا جاز حذفه، لأن المخاطب يعي المعنى تماماً.

وقد علل سيبويه كثرة الحذف والإيجاز في لغة العرب، لأنهم يرغبون في تحقيق اللفظ على اللسان والنطق، وعندما تعرض سيبويه لتوضيح قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾^(٣) بين حذف المضاف في الجملة العربية فقال: «اما ما يضاف إلى الآباء والأمهات فهو قوله: هذه بنو تميم، وهذه بنو سلول، ونحو ذلك، فإذا قلت: هذه تميم، وهذه أسد، وهذه سلول، فإنما تريد ذلك المعنى، غير أنك إذا حذفت حذفت المضاف

(١) الأعراف: ١٥٥.

(٢) كتاب سيبويه، ج ١ ص ٣٨.

(٣) يوسف: ٨٢.

تخفيفاً، كما قال - عزوجل - **«وأسأل القرية»**^(١) وإنما يريدون أهل القرية. وهذا في كلام العرب كثير، فلما حذفت المضاف، وقع على المضاف إليه ما يقع على المضاف، لانه صار في مكانه، فجرى مجراه^(٢).

كما أشار سيبويه في كتابه إلى الحذف في موضوع (الاستثناء) فقال: «هذا باب يُحذف المستثنى فيه، استخفافاً، وذلك قوله: ليس غير، وليس إلا. كأنه قال: ليس إلا ذاك، وليس غير ذلك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاء بعلم المخاطب ما يعني، ومثل ذلك قوله تعالى جده: **«وَإِنْ مَنْ أَهْلُ الْكِتَابِ إِلَّا** لِيؤْمِنَ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ»^(٣). أي وإن من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمن به قبل موته. ومثل ذلك من الشعر قول النابغة:

كأنك من جمالبني أقيش يُقمع خلف رجليه بشن

أي كأنك جمل من جمال أبي أقيش... فكل ذلك حذف تخفيفاً، واستغناء بعلم المخاطب بما يعني^(٤) ولو تتبعنا كتاب سيبويه بدقة وتمعن وتعمق، لوجدنا أنه قد تعرض للحذف في جميع أبوابه، متخدنا من المعنى دليلاً على ما حذف، وقد بين أغراض هذا الحذف وطرائقه ومواضعه وشروطه وأسبابه، وسر بلاغته، كما بين لنا أن العرب تفضل الحذف في أساليبها، وأن اللغة العربية، قد بنيت عليه للتخفيف والإيجاز. وأظن ظناً أن المتكلم كان يلجأ إلى هذا الأسلوب القائم على الحذف والإيجاز، قبل عصر التدوين، عندما كانوا يعتمدون على الرواية الشفوية والحفظ في نقل الأشعار والأخبار، تيسيراً على المستمع، والراوي، الذي كان يعول عليه في الحفظ ونقل الأشعار والأخبار، وكانوا قد عرّفوا البلاغة بقولهم: **«البلاغة تغيير اللفاظ في حُسن إفهام، والإيجاز الكلام، وحذف الفضول، وتقريب البعيد»**^(٥) وسمع خالد بن صفوان رجلاً

(١) يوسف: ٨٢.

(٢) كتاب سيبويه، ج ٣ من ٤٦-٤٧.

(٣) النساء: ١٥٩.

(٤) كتاب سيبويه، ج ١ من ٤٤-٤٦.

(٥) العقد الغريب، ج ٢ من ١٢٢.

يتكلّم ويُكثّر، فقال: أعلم - رحمك الله - أن البلاغة ليست بخفة اللسان وكثرة الهدىان، ولكنها بإصابة المعنى، والقصد إلى الحجّة^(١) وتتكلّم ربعة الرأي يوماً فاكثّر، وإلى جانبه أعرابي، فالتفت إليه فقال: ما تعدون البلاغة يا أعرابي؟ قال: قلة الكلام، وإيجاز الصواب^(٢) وقالوا إن البلاغة إقلال في إيجاز وصواب مع سرعة جواب، وأبلغ الناس من ترك الفضول، واقتصر على الإيجاز، وسئل بعض الحكماء عن البلاغة فقال: من أخذ معاني كثيرة فأدّها بالفاظ قليلة^(٣).

إن هذه الأقوال العربية تبيّن لديهم أهمية الإيجاز الذي فطروا عليه، لحاجتهم الماسة إليه في عصور ما قبل التدوين، فادرك سيبويه هذه الظاهرة في لغتهم، وبخاصة إيجاز الحذف، ففصل فيها القول في كتابه. ثم جاء البلاغيون بعده وبنوا نظرياتهم في الحذف على ما بينه وأظهره.

فقد أفرد ابن الأثير في كتابه المثل السائر، باباً كاملاً للحذف ومواطنه وأغراضه في اللغة العربية.

وأشار ابن مضاء إلى أن لغة العرب مبنية على الحذف، فقال: «إن العرب بنوا لغتهم على الحذف، مالم يؤدّ إلى لبس في المعنى لدى السامع. ولهذا فقد قال علماء اللغة: إن في القرآن نيفاً على ألف موضع حصل فيه حذف»^(٤) إن هذا الرقم يدل دلالة ساطعة على أن العربية لغة حذف وإيجاز، وأن البلاغة فيها؛ قصد المعنى باقصر الألفاظ وأوجزها وأقلّها، ببيان وفصاحة وإصابة هدف.

أما في موضوع التقديم والتأخير الذي شغل النحوين والبلاغيين، فقد أبرز سيبويه هذه القضية، وطرق مصراعيها، فأوغل في بحثها، وأبرز سرّ بلاغتها،

(١) نفسه، ج ٢ ص ١٢٢.

(٢) نفسه، ج ٢ ص ١٢٢.

(٣) نفسه، ج ٢ ص ١٢٢.

(٤) الرد على النحاة ص ٩٦، ابن مضاء الذهبي، تحقيق د. شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٤٧ م.

فتلقفه النحويون والبلغيون، فزادوا عليه، ووسعوا جوانبه، وعمقوا مغارسه، ما بين مؤيد ومعارض.

مما بحثه سيبويه في هذا الباب قوله: «هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول، وذلك قوله: ضرب عبدالله زيداً. فعبدالله، ارتفع ه هنا كما ارتفع في، ذهب عبدالله، وشغلت ضرب به كما شغلت به، ذهب، وانتصب زيد لأنّه مفعول به، تعدى إلّيه فعل الفاعل، فإن قدّمت المفعول، وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قوله: ضرب زيداً عبدالله، لأنك إنما أردت به مؤخراً، ما أردت به مقدماً، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخراً في اللفظ. فمن ثمّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدماً، وهو عربي جيد كثير، لأنهم إنما يقدمون الذي بيّانه أهم لهم، وهم بيّانه أعنى، وإن كانوا جمِيعاً يهمُّهم ويعنُّونَهم»^(١).

إن هذا النص يوضع لنا أن سيبويه، لم يميّز الفاعل عن المفعول اعتماداً على حركة الآخر، ولم يكتثر لذلك، وإنما ميّز بينهما من خلال المعنى المقصود، وأثر الفعل في الفاعل والمفعول به، وهو جانب معنوي.

كما أشار إلى العامل النفسي وأثره في التقديم والتأخير، موضحاً أن الإنسان يقدم الأهم الذي يعني بيّانه وإيصاله وإبرازه، سواء أكان فاعلاً أم مفعولاً به. فيقول: «هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل، قدم أو آخر، وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم، فإذا بنيت الاسم عليه قلت: ضربت زيداً. وهو الحدّ، لأنك تريد أن تعمله وتحمل عليه الاسم، كما كان الحدّ، ضرب زيداً عمراً، حيث كان زيد أول ما تشغله الفعل. وكذلك هذا إذا كان يعمل فيه: وإن قدّمت الاسم فهو عربي جيد كما كان ذلك عربياً جيداً، وذلك قوله: زيداً ضربت. والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير، سواء مثله في ضرب زيداً عمراً، وضرب عمراً زيداً»^(٢).

(١) كتاب سيبويه)، ج ١ ص ٣٤.

(٢) نفسه، ج ١ ص ٨٠.

وقد بَيْنَ أثُر الاهتمام والعناية في التقديم والتأخير فقال: «والتقديم مهنا والتأخير فيما يكون ظرفاً ويكون اسمأ في العناية والاهتمام، مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول، وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير، وهو عربي جيد كثير، فمن ذلك قوله تعالى عز وجل: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾^(١).

بالإضافة إلى ما بينه سيبويه من أثر العامل النفسي عند المنشيء في التقديم والتأخير، عندما يفرغ المعاني النفسية في الفاظ منطروقة أو مكتوبة، فيقدم المعنى ذات الأهمية في نفسه على غيره، فقد أبرز أثر هذا التقديم والتأخير على الجوانب البلاغية في حديثه عن ظن وأخواتها فقال: «أظن زيداً منطلقاً، وأظن عمراً ذاهباً. وزيداً أظن أخاك، وعمراً زعمت أباك». وتقول: زيد أظنه ذاهباً. ومن قال: عبد الله ضربته، نصب. فقال: عبد الله أظنه ذاهباً. وتقول: أظن عمراً منطلقاً، وبكراً أظنه خارجاً، كما قلت: ضربت زيداً وعمراً كلّمته، فإن الغيت قلت: عبد الله أظن ذاهباً، وهذا إدخال أخوك، وفيها أرى أبوك. وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى. وكلّ عربي جيد. وقال اللعين بهجو العجاج:

أبا الأراجيز يا ابن اللؤم تُوعِدُنِي وفي الأراجيز خلتُ اللؤم والخورُ

انشدناه يونس مرفوعاً عنهم. وإنما كان التأخير أقوى، لأنّه إنما يجيء بالشك بعد ما يمضي كلامه على اليقين، أو بعد ما يبتدي وهو يريد اليقين، ثم يدركه الشك كما تقول: عبد الله صاحب ذاك بلغني، وكما قال من يقول ذاك تدرى، فآخر ما لم يعمل في أول كلامه. وإنما جعل ذلك فيما بلغه بعد ما مضى كلامه، على اليقين، وفيما يدرى. فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك، أعمل الفعل، قدم أو آخر، كما قال: زيداً رأيت، ورأيت زيداً^(٢).

فقد وضع سيبويه أن التقديم في أمثلته السابقة، ليست للاهتمام بالشيء

(١) الأخلاص: ٤، كتاب سيبويه ج ١ ص ٥٦.

(٢) كتاب سيبويه، ج ٣ ص ١٦٩.

المقدم، والعنایة بابرازه فقط – كما ذكر من قبل – وإنما كان التقدیم هنا لأغراض بلاغیة ذات علاقه بنفسیة المنشئ أو المتكلّم، ومقتضی حاله في أثناء الكلام مرتبطة بالشك والیقین، وتحويل اليقین إلى الشك، أو الشك إلى اليقین.

ونحن نلمس اهتمام سیبویه بالجوانب المعنوية ذات العلاقات البلاغیة، من خلال حديثه عن التقدیم والتاخیر في الاستفهام بالهمزة، فقال: «هذا باب أم، إذا كان الكلام بها بمنزلة أيهما وأیهما، وذلك قوله: أزيد عندك أم عمرو؟ وأزيدأ لقيت أم بشر؟ فأنـتـ مـدـعـ أنـعـنـهـ أحـدـهـماـ،ـ لأنـكـ إـذـاـ قـلـتـ:ـ أـيـهـماـعـنـدـكـ،ـ وأـيـهـماـلـقـيـتـ؟ـ فـأـنـتـ مـدـعـ أنـالـمـسـؤـلـ قدـ لـقـيـ أـحـدـهـماـ،ـ أوـ أـنـعـنـهـ أحـدـهـماـ،ـ إـلـأـ أـنـ عـلـمـكـ قدـ اـسـتـوـىـ فـيـهـماـ،ـ لـاـ تـدـرـيـ أـيـهـماـهـوـ.ـ وـالـدـلـلـيـلـ عـلـىـ أـنـ قـوـلـكـ:ـ أـزـيـدـعـنـدـكـ،ـ أـمـعـمـرـوـ؟ـ فـقـالـ:ـ لـاـ،ـ كـانـ مـحـالـاـ،ـ كـمـأـنـهـ إـذـاـ قـالـ:ـ أـيـهـماـعـنـدـكـ؟ـ فـقـالـ:ـ لـاـ.ـ

واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن، لأنك لا تسأله عن اللقى، وإنما تسأله عن أحد الأسمين لا تدری أيهما هو، فبدأت بالاسم، لأنك تقصد أن يبين لك أي الأسمين في هذا الحال، وجعلت الاسم الآخر عديلاً للأول، فصار الذي لا تسأله عنه بينهما. ولو قلت: القيت زيداً أم عمراً؟ كان جائزاً حسناً، أو قلت: أعنـدـكـ زـيـدـ أـمـعـمـرـوـ كـانـ كـذـلـكـ»^(١).

إن هذه الموضوعات التي بحثها سیبویه، جاعلاً المعنى السیاقی أساس الصحة والخطأ فيها، هي عین البلاغة في تقريرها وحكمها على سلامـةـ السـيـاقـ المرـتـبـطـ بـسلامـةـ المعـنىـ وـدقـتهـ وـوضـوحـهـ.ـ فـلـاـ صـحـةـ لـسـيـاقـ،ـ وـتـرـكـيـبـ لـغـوـيـ،ـ يـكـونـ فـيـ المعـنىـ سـقـيـماـ مـعـوجـاـ.

ولهذا فقد وثق سیبویه الصلة بين النحو والبلاغة، بآرائه المرتبطة بسلامـةـ التـرـكـيـبـ اللـغـوـيـ فـيـ فـنـ القـوـلـ العـرـبـيـ منـ حـيـثـ التـقـدـیـمـ وـالتـاخـیرـ،ـ فـمـعـ أـنـهـ تـحدـثـ عـنـ هـذـهـ المـسـأـلـةـ عـلـىـ أـسـاسـ نـحـوـيـ،ـ إـلـأـ أـنـ طـرـيقـتـهـ فـيـ معـالـجـتـهـ بـلـاغـیـةـ صـرـفةـ،ـ لـانـهـ

(١) كتاب سیبویه، جـ1 صـ119.

ربط فيها بين صحة التركيب وسلامة المعنى، وعلى اختلاف هذا المعنى باختلاف التقديم والتأخير في السياق اللغوي.

لم يكن يخطر على بال سيبويه، أن ما بحثه سيصبح علمين منفصلين بعده على أيدي علماء النحو والبلاغة الذين اعتمدوا على كتابه أیما اعتماد. «فيبدو أن البلاغيين اعتمدوا إلى حد كبير على الموراث من قواعد التوجيه النحوية، وبخاصة ما دار منها حول المعنى من الخبر والإنشاء، والذكر والمحذف، والتقديم والتأخير، والفصل والوصل، والتعريف والتشكير، والعلاقة والقرينة والوجه»^(١) وهذه الموضوعات جميعها حاورها سيبويه محاورة النحو البلاغي، كما هو واضح.

من الموضوعات النحوية البلاغية الأخرى التي عالجها سيبويه، وربط فيها النحو بالبلاغة برباط وثيق الصلة، المسند إليه.

فبين أن تعريف المسند إليه أصل متبع في اللغة، لأنّه محكوم عليه، فلا بد إذاً من أن يكون معرفة، لأن الحكم على المجهول والنكرة لا معنى له، وربط هذا ببنفسية المخاطب وظروفه المحيطة به، فهو يبحث عن المعرفة وفهمها، والتوصّل إلى حقيقة الحكم، في حين لو بقي الكلام مجهولاً ونكرة، لا أصبح لغزاً محيراً له، لأنّه يصعب عليه فهم معناه، فيقول: «واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة، فالذي تشغله كان المعرفة، لأنّه حدّ الكلام، لأنهما شيء واحد، وليس بمنزلة قولك: ضرب رجل زيداً. لأنهما شيئاً مختلفان، وهما في كان بمنزلتهما في الابتداء إذا قلت: عبد الله منطلق تبتدئ بالأعراف، ثم تذكر الخبر، وذلك قوله: كان زيد حليماً. وكان حليماً زيد. لا عليك أقدمت أم أخرىت إلا أنه على ما وصفت في قوله: ضرب زيداً عبد الله، فإذا قلت: كان زيد، فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك فإنما ينتظر الخبر. فإذا قلت: حليماً، فقد أعلمه مثل ما أعلمت. فإذا قلت كان حليماً، فإنما ينتظر أن تعرّفه صاحب الصفة، فهو مبدوء به في الفعل،

(١) الأصول ص ٣٠٧، د. تمام حسان.

ولأن كان مؤخراً في اللفظ. فإذا قلت: كان حليماً أو رجلاً، فقد بدأت بنكرة، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكورة، وليس هذا بالذى ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة، فكرهوا أن يقربوا باب لبس.. ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة. الا ترى أنك لو قلت: كان إنساناً حليماً، أو كان رجلاً منطلقاً، كنت تُلبس، لأنه لا يُستنكر أن يكون في الدنيا إنساناً هكذا، فكرهوا أن يبدأوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس»^(١).

فقد بنى سيبويه آراءه في تنكير المسند إليه وتعريفه على حال المخاطب ونفسيته، لأنه يوضع في موقف يتوقف فيه إلى معرفة الحكم والوصف إذا تقدم اسم كان المعرفة - المسند إليه - أو إلى صاحب الوصف - اسم كان - إذا تقدم الحكم والوصف عليه. وبهذا فعل المتكلّم أو المنشئ أن يراعي حال المخاطب أو المتلقى، والظروف المحيطة بهما. وهذا جمیعه يرتبط بـ«الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته».

تناول سيبويه في طيات كلامه النظم، وبين طرائق العربية وسننها في تأليف الكلم وضمه، وصياغة الجمل والعبارات التي تؤدي معنى بحسن السكوت عليه. فهو لم يقتصر في كتابه على البحث في حركات أواخر الكلمات وتحليلها وأعرابها، بل تناول كذلك طريقة تضامنها وتتأليفها ونظمها وفق معانٍ نحو وسنن العربية، فيقول: «وهذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة، فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فاما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس، وسأتيك غداً. وأما الحال فإن تنقض أول كلامك بأخره، فتقول: أتيتك غداً، وسأتيك أمس. وأما المستقيم القبيح، فإن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكـي زيداً يأتـيك، وأشباه هذا. وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر ونحوه، وأما الحال الكذب فإن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس»^(٢).

(١) كتاب سيبويه، ج ١ ص ٤٧.

(٢) كتاب سيبويه، ج ١ ص ٢٥.

فقد اهتم سيبويه بالنظم في هذه الأمثلة التي أتى بها، وبين من خلال نظمها وتضام ألفاظها وصياغتها، ومعناها ومدى صدقه أو كذبه أو استحالته أو تناقضه، ما يكون حسناً، وما يكون محلاً، وما يكون كذباً، وما يكون قبيحاً، فهو يرى أن وضع الألفاظ في غير مواضعها في الجمل والعبارات، دليل على فساد النظم وقبحه، لأنه لا يؤدي إلى معنى مفهوم واضح مستقيم، وأنه «ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناست دلالاتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل»^(١).

ومن القضايا التي أوردها سيبويه في كتابه، ولها علاقة بالنظم، قضية استعمال حروف العطف ومعانيها، وبخاصة الواو والفاء، وأثرهما في الكلام على صحة النظم أو فساده، فقال: «وإذا أردت بالكلام أن تجريه على الاسم كما تجري النعت، لم يجز أن تدخل الفاء، لأنك لو قلت: مررت بزيد أخيك وصاحبك، كان حسناً، ولو قلت: مررت بزيد أخيك فصاحبك، والصاحب زيد، لم يجز. وكذلك لو قلت: زيد أخوك فصاحبك ذاًهب، لم يجز. ولو قلتها بالواو حسنت، كما أنسد كثير من العرب، والبيت لأمية ابن أبي عائذ:

ويناوي إلى نسوةِ عُطل وشُعْثِ مراضيغ مثل السعالى
ولو قلت: فشعث، قبع»^(٢).

فقد بين سيبويه أثر الواو والفاء في صحة النظم وأداء المعنى السليم، وأن لكلّ منها موضعًا في الكلم، لا تصلح الأخرى له، فقد تصلح الواو في مكانٍ ضمن السياق اللغوي، فتؤدي بتعليقها فيما قبلها وما بعدها معنى سليماً مستقيماً حسناً، وإذا استعملت الفاء في المكان نفسه، أصبح المعنى قبيحاً سقيناً، غير مستقيم.

(١) دلائل الإعجاز، ص ٤٣.

(٢) كتاب سيبويه، ج ١ ص ٣٩٩.

ولو تبعنا المحرف الآخرى، كحروف الجر، وأدوات الاستفهام، وأدوات الشرط وغيرها، للمسنا أن سببويه أشار إلى إنَّ تغيير هذه الأدوات عن مواضعها في النظم والسياق اللغوى، يؤدى إلى سقم فى المعنى، وقبح فيه.

وبذلك فقد طرق سببويه باب النظم، ووضح أثره على المعنى المقصود الموجه إلى المخاطب أو المستمع، فوصل النحو بالبلاغة صلة وثيقة لا بل جعل منها علماً واحداً، لا علمين منفصلين، لأن طائق طرحة للقضايا النحوية ومسائله، في تركيزه على سلامة السياق اللغوى وارتباطه بالمعنى وقرائن الاحوال، يثبت وحدة الأصل والجذور والمنشأ العلمي النحو والبلاغة «ويبدو أن النسق الذى أخذ به سببويه، هو الذى ألهم علماء المعانى فكرة انحصر مباحثه في أبوابه الثمانية المعروفة، وليس يسع المرء، وهو يقرأ كلامهم في ذلك، إلا أن يتبيَّن اقتباسهم منه، واقتداءهم بهداه»^(١).

إن سببويه في كتابه، نظم أبواب النحو والبلاغة في عقد واحد، دون أن يتخيل أنها سيفصلان إلى علمين، لكل منها مصطلحاته الخاصة، وقضاياها الذاتية. «ولذلك فإن سببويه في إدراكه لتدخل العلوم، قد اهتدى إلى ربط النحو بالمعانى، فنفت في النحو روحًا مشعة لها جلالها وقيمتها»^(٢).

ولهذا فإن سببويه أثار السبيل للبلغيين بعده، لأنه أدرك معنى النظم في كتابه، ولأن النحو لم يكن عنده تعليلاً لحركات أواخر الكلمات وإعرابها في السياق اللغوى، وإنما كانت معانى النحو المعلول الرئيسي في الدرس النحوي عنده.

فالقطع البلاغيون قضية النظم منه، حتى وصلت إلى عبد القاهر الجرجاني فبني هذه النظرية على الأسس التي أوجدها سببويه، هذه النظرية النقدية التي بنيت على النحو والبلاغة، وربطت بينهما ربطاً وثيقاً محكماً قائماً على تعلق

(١) سببويه إمام النحاة، ص ١٨٠، د. علي النجدي ناصف.

(٢) ابن النحاة في البحث البلاغي، ص ١٢٨، د. عبد القادر حسين.

الكلم بعضه ببعض، وبناء بعضه على بعض، وفق ترتيب المعاني في نفس المنشئ أو المتكلم الخاضعة لمعانٍ النحو.

(إذا اقتبس عبد القاهر من سيبويه في دلائل الاعجاز وأسرار البلاغة نظرية النظم^(١)) ومع أن هذا الكلام يعيق برائحة المبالغة، إلا أنه يُظهر أثر سيبويه في تأسيس نظرية النظم.

مزج البلاغة بالنحو عند عبد القاهر الجرجاني:

إذا تخططنا عتبة الزمن عبر القرون، ووصلنا إلى عبد القاهر الجرجاني (-٤٧١هـ) وحططنا رحالتنا في فناء فكره وعلمه، فإننا مالعون عدولنا مما نبحث عنه من إيجاد صلة متينة بين النحو والبلاغة، لا بل إننا واجدون علمًا في البلاغة والنحو، مُزج بينهما مزج الروح بالجسد، فإذا كان النحو جسداً فالبلاغة روحه التي لا يحيا بدونها، وإذا كانت البلاغة جسداً، فالنحو روحها الذي به تحيا وتعيش، فلا انفصام بينهما عنده، إذ بني نظريته في النظم على معطياتها.

مع أن عبد القاهر الجرجاني هو الذي فصل هذه النظرية، وعمّقها، وثبت أساسها وأركانها، وبين أصولها وفروعها، فإن روح هذه النظرية كانت تبرز لدى النحوين والبلاغيين قبله، فعرفنا شيئاً عن أثر سيبويه في النظم، كما وضع الماحظ (-٢٥٥هـ) رسالة في نظم القرآن، وقد أشار إلى النظم في قوله: «وأجود الشعر إذا رأيته متلامح الأجزاء، سهل المخارج، فتعلم بذلك أنه أفرغ إفراغاً واحداً، وسبك سبكًا واحداً، فهو يجري على اللسان كما يجري الدهان»^(٢) فمعنى النظم عند الماحظ، سبك الألفاظ يجعل سائفة سلسة رقراقة، سهلة النطق، دون تعقيد لفظي أو معنوي. ويضيف الماحظ قائلاً: «إذا كان الشعر مستكرهاً، فكانت الفاظ البيت من الشعر لا يقع بعضها مماثلاً لبعض، كان بينها من التنافر ما بين أولاد العلات»، وإذا كانت الكلمة ليس موقعها

(١) سيبويه إمام النحاة، ص ١٨٩، د. علي التجددي ناصف.

(٢) البيان والتبيين، ج ١ ص ٥٠، الماحظ، دار الفكر للجميع، بيروت ١٩٦٨ م.

إلى جنب اختها مرضياً موافقاً، كان على اللسان عند إنشاد ذلك الشعر مؤونة^(١) فهو يبين لنا أثر النظم وجودته في سلامة الشعر وسبكه، وأن الكلمة إذا لم تقع إلى جانب اختها موقعاً سليماً صحيحاً، وفق سنن العربية وطرائقها، فإن الكلام يصبح مموججاً ومرفوضاً نطقاً ومعنى.

وكان أبوالعباس المبرد (-٢٨٥هـ) من العلماء الذين سبقو عبد القاهر الجرجاني في الحديث عن النظم ولكن بصورة مقتضبة فقال: «إن حق البلاغة إحاطة القول بالمعنى، واختيار الكلام، وحسن النظم، حتى تكون الكلمة مقارنة اختها، ومعاضدة شكلها، وأن يقرب بها البعيد، ويحذف منها الفضول»^(٢).

وأشار الخطابي (-٣٨٨هـ) إلى النظم، وبين سماته وخصائصه، وأثره في المعنى، وأنه ليس ميسوراً، إلا لاصحاب الثقافات الواسعة، فيقول: «وأما رسوم النظم، فال الحاجة إلى الثقافة والحمدق فيها أكثر، لأنها لجام الألفاظ، وزمام المعاني، وبه تننظم أجزاء الكلام، ويلتئم بعضه مع بعضه، فتقوم له صورة في النفس يتشكل بها البيان»^(٣).

ثم جاء أبو هلال العسكري (-٣٩٥هـ) الذي تكلم في النظم كلاماً واضحاً، ينم عن فهم ودرأية وشمول، إذ لا يكتفي بتوضيح حد النظم فقط، وإنما يوضح مواطن جودته، وموقع روايته، من خلال تعلق الألفاظ فيما بينها، وتضامنها، فيقول: «فحسن الرصف أن توضع الألفاظ في مواضعها، وتتمكن في أماكنها، ولا يستعمل فيها التقديم والتأخير، والمحذف والزيادة إلا حذفاً لا يفسد الكلام، ولا يعمي المعنى. وتضم كل لفظة إلى شكلها، وتضاف إلى لفتها. وسوء الرصف تقديم ما ينبغي تأخيره منها، وصرفها عن وجوهاها، وتغيير صيغتها، ومخالفة الاستعمال في نظمها»^(٤).

(١) نفسه، ج ١ ص ٤٨ المحاجظ.

(٢) البلاغة ص ٨١، المبرد، تحقيق، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ١٩٨٥ م.

(٣) بيان إعجاز القرآن - ضمن ثلاث رسائل - ص ٣١، الخطابي، تحقيق محمد خلف الله، محمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر ١٩٦٨ م.

(٤) كتاب الصناعتين، ص ١٦١، أبو هلال العسكري.

أما شيخ المعتزلة، القاضي عبد الجبار (٤١٥هـ) فقد جعل الجزء السادس عشر من كتابه (المغني في أبواب التوحيد والعدل) عن إعجاز القرآن، وقد تناول موضوع النظم، في أثناء كلامه على إعجاز القرآن الكريم، بصورة واضحة إذ بين أن الفصاحة في الكلم، لا تكون إلا بعد نظمه في جمل وعبارات سليمة المبني والمعنى اللذين يتحققان بثلاث قرائن وهي : المواجهة والإعراب والموقع. وبهذا فقد جعل صحة النظم قائمة على سلامة الإعراب والنحو، فجعل النحو أساس البلاغة، وعاملًا أساسياً في بناء النظم وسلامته، فوصل بذلك النحو بالبلاغة إذ يقول : «اعلم أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام، وإنما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة، ولا بد من الضم من أن يكون لكل كلمة صفة، وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواجهة التي تتناول الضم، وقد يكون بالإعراب الذي له مدخل فيه، وقد تكون بالموقع، وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع، لأنه إما أن تعتبر في الكلمة أو حركاتها أو موقعها، ولا بد من هذا الاعتبار في كل كلمة، ثم لا بد من اعتبار مثله في الكلمات إذا انضم بعضها إلى بعض، لأنه قد يكون لها عند الانضمام صفة، وكذلك لكيفية إعرابها وحركاتها وموقعها، فعلى هذا الوجه الذي ذكرناه، إنما تظهر مزية الفصاحة بهذه الوجوه دون ما عداتها»^(١).

بعد هذا العرض الموجز المقتضب المكثف عن أثر النحويين والبلاغيين والعلماء في نظرية النظم و موضوعه قبل عبد القاهر، فإنه يبدو لنا، أنه لم يستدعها من فراغ أو عدم، وإنما طورها، وجعل منها نظرية قائمة بذاتها، عُدّت من أشهر النظريات اللغوية والبلاغية.

وقد اعترف عبد القاهر نفسه بمن سبقه إليها فقال : «وقد علمت أطباق العلماء على تعظيم شأن النظم، وتفخيم قدره، والتنويه بذكره، وإن جماعهم أن لا فضل مع عدمه، ولا قدر لكلام إذا هو لم يستقم له، ولو بلغ في غرابة معناه ما

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج٦، القاضي عبد الجبار، تحقيق محمد مصطفى حلمي وأخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٥٢م.

بلغ. وبتهم الحكم بأنه الذي لا تمام دونه، ولا قوام إلا به، وأنه القطب الذي عليه المدار، والعمود الذي به الاستقلال^(١).

يدل هذا النص الوارد في دلائل الإعجاز، على أن عبد القاهر قد أطلع على آراء العلماء في النظم، فبني نظريته على الأسس التي وضعوها.

فقد أطلع على آراء سيبويه والمبرد والجاحظ والأمدي والخطابي والرماني، والقاضي عبد الجبار. فكان مصطلح النظم منتشرًا عند غير واحد من العلماء قبله، ولهذا فقد كانت طريقه ميسرة لبناء أركان هذه النظرية، وإقامة صرحها. فهو المؤسس الحقيقي لنظرية النظم، لأن من جاءه وأقبله، لم تتبّر لديهم نظرية متكاملة شاملة لجميع جوانبها، وإنما هي آراء عابرة في النظم، لا تشكل نظرية.

أما عبد القاهر فقد بني نظرية لغوية متكاملة، تحملت فيها عبقريته الفذة، فنسبت إليه لأنّه الأحق بها، هذه النظرية التي توجّت صلة النحو بالبلاغة، وجعلت منها علمًا واحداً متراابط الأصول والفروع.

فالنظم موضوع مشترك بين النحو والبلاغة، وهو مركز لدائرتين متعركتين الضيقة منهما النحو، والآخرى البلاغة^(٢).

مع أن العلماء يعدون كتاب (دلائل الإعجاز) كتاباً في البلاغة، إلا أن عبد القاهر صرّح في مقدمة كتابه، أنه كتاب نحو بقوله: «هذا كلام وجيز يطلع به الناظر على أصول النحو جملة، وكل ما به يكون النظم دفعه، وينظر منه في مرآة تريه الأشياء المتباعدة الأمكنة، قد التفت له حتى رأها في مكان واحد»^(٣).

إنّ هذا تصريح لا تلميع يثبت أن عبد القاهر بني أسس البلاغة وعلومها ونکاتها ولطائفها على معانٍ النحو وقواعدـه، وبني أسس النحو وقضاياـه على

(١) دلائل الإعجاز، ص ٦٢، عبد القاهر الجرجاني.

(٢) مقتضى الحال بين البلاغة القديمة والنقد الحديث، ص ١٣٩، رسالة دكتوراه، إعداد إبراهيم محمد الخطولي، إشراف، د. كامل إمام الخطولي / جامعة الأزهر.

(٣) دلائل الإعجاز، ص ٣، عبد القاهر الجرجاني.

المعاني ذات الصلة بالبلاغة، وبخاصة في علم المعاني منها.

فجاءت نظرية النظم تطبيقاً عملياً لهذا الاتجاه في الربط بين معاني النحو ومعطيات البلاغة وفنونها، فقال: «معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض». والكلم ثلات: اسم وفعل وحرف. وللتعليق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما، فالاسم يتعلق بالاسم لأن يكون خبراً عنه، أو حالاً منه، أو تابعاً له صفة، أو تاكيداً، أو عطف بيان، أو بدلاً، أو عطفاً بحرف.

أو لأن يكون الأول مضافاً إلى الثاني، أو لأن يكون الأول يعمل في الثاني عمل الفعل، ويكون الثاني في حكم الفاعل له، أو المفعول، وذلك في اسم الفاعل كقولنا: زيد ضارب أبوه عمراً. وك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبُّنَا أَخْرَجَنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرِيرَةِ الظَّالِمٌ أَهْلُهَا، وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا﴾^(١) و قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدِّثٌ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ لَا هِيَةَ قُلُوبُهُمْ﴾^(٢) واسم المفعول كقولنا: زيد مضروب غلمانه. وك قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِمَنْ خَافَ عَذَابَ الْآخِرَةِ ذَلِكَ يَوْمَ مَجْمُوعَ لِهِ النَّاسُ، وَذَلِكَ يَوْمٌ مَشْهُودٌ﴾^(٣) والصفة المشبهة...^(٤) ويستمر عبد القاهر بسرد أبواب النحو وموضوعاته، ليبين تعلق الكلم في تكوين جمل تامة المعنى، يحسن السكوت عليها، إذ ينتقل إلى تعلق الاسم بالفعل، ويعدد أبواب النحو فيه. ثم ينتقل إلى تعلق الحرف بهما على ثلاثة أضرب: «أحدهما أن يتوسط بين الفعل والاسم، فيكون ذلك في حروف الجر... والضرب الثاني من تعلق الحرف بما يتعلق به العطف، وهو أن يدخل الثاني في عمل العامل في

(١) النساء: ٧٥.

(٢) الأنبياء: ٢ - ٣.

(٣) هود: ١٠٣.

(٤) دلائل الإعجاز، ص ٣، ص ٤، عبد القاهر المرجانى.

الاول، كقولنا: جاءني زيد وعمرو.. والضرب الثالث: تعلقه بمجموع الجملة، كتعلق حرف النفي والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه^(١).

إن هذه الأبواب النحوية التي ذكرها وعددها في مجال التعليق، تؤكد ما ذهب إليه، من أن دلائل الإعجاز كتابٌ نحوٌ بُني على طريقة جديدة، ذات خيوط متشابكة في اتجاهات متعددة، جعلت منه نسيجاً جديداً، في مادة النحو والبلاغة. فيقول: «ومختصر كلّ الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنه لا بدّ من مسند ومسند إليه، وكذلك السبيل في كل حرف رأيته يدخل على جملة. الا ترى أنه إذا قلت (كان) يقتضي مشبههاً ومشبههاً به كقولك: كان زيداً الأسد. وكذلك إذا قلت (لو) و (لولا) وجدتهما يقتضيان جملتين، تكون الثانية جواباً للأولى».

وجملة الأمر أنه لا يكون كلام من حرف و فعل أصلاً، ولا من حرف واسم إلا في النداء نحو: يا عبدالله، وذلك أيضاً إذا حقّق الأمر كان كلاماً بتقدير الفعل المضمر الذي هو أعني وأريد وأدعوه، و(يا) دليل عليه وعلى قيام معناه في النفس.

فهذه هي الطرق والوجه في تعلق الكلم بعضها ببعض، وهي كما تراها معاني النحو وأحكامه^(٢).

هذا تصريح واضح للدلالة من عبد القاهر، في أن ما ذكره داخل في مجال النحو وأحكامه وقضاياها. ولم يكتف بهذا التصريح، بل أضاف قائلاً: «و كذلك في كل شيء كان له مدخل في صحة تعلق الكلم بعضها ببعض، لا ترى شيئاً من ذلك يبعد أن يكون حكماً من أحكام النحو، ومعنى من معانيه، ثم إننا نرى هذه كلها موجودة في كلام العرب، ونرى العلم بها مشتركاً بينهم»^(٣).

(١) نفسه، ص ٤، ص ٥، عبد القاهر الجرجاني.

(٢) دلائل الإعجاز، ص ٦، عبد القاهر الجرجاني.

(٣) نفسه، ص ٦.

ويتجلى ربطه بين النحو والبلاغة ربطاً وثيقاً لا انفصام له، في بيانه أن كلاً منهم أصل للآخر، وأن علم النحو هو نفسه علم المعاني في البلاغة، فقد جمع أبواب العلمين وموضوعاتها على أنهما علم واحد بقوله: «واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها، وذلك أنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظامه غير أن ينظر في وجه كل باب وفروقه – فينظر في الخبر إلى الوجه التي تراها في قوله: زيد منطلق، وزيد ينطلق، ومنطلق زيد، وزيد المنطلق، والمنطلق زيد، وزيد هو المنطلق، وزيد هو منطلق.

وفي الشرط والجزاء، إلى الوجه التي تراها في قوله: إن تخرج أخرج، وإن خرجت خرجت، وإن تخرج فانا خارج، وأنا خارج إن خرجت، وأنا إن خرجت خارج»^(١).

وقد اعتمد البلاغيون في بحثهم لأسلوب الشرط على النحوين «فلا غزو في أن يعتمد البلاغيون في مفهوم الشرط على تعريفه في علم النحو، ولا يفكروا في صياغة حد يخصهم في علم المعاني، لأن علم النحو هو الأُمُّ الرؤوم للبلاغة العربية، والأساس الذي تولدت منه، والأصل الذي استقت منه، ولا سيما علم المعاني منها الذي لا تزال الصلة بينه وبين النحو واضحة قوية، في مباحثه ومصطلحاته، وفي دراسته للمعاني الوظيفية والتركيبية، فصلة البلاغة، وبخاصة علم المعاني بالنحو أمر واضح الثبات ظاهر الحجة، ولا تحتاج إلى إطالة في ذكر الأدلة التي ثبتت صلتها، واستقاقها منه»^(٢).

وقد مزج عبد القاهر بين الدرس النحوي والفكر البلاغي، في إطار نظرية النظم، فجعل الدرس النحوي أصل البلاغة وسببها، وضرب على ذلك أمثلة عديدة من أبواب النحو فقال: «وفي الحال، إن الوجه التي تراها في قوله:

(١) نفسه، ص ٦٢.

(٢) أساليب الشرط في القرآن الكريم، ص ١٢٨، رسالة جامعية، إعداد عبد الله محمد آدم، إشراف د. محمد رفعت محمود، جامعة الأزهر - ١٩٧٩ م.

جائني زيد مسرعاً، وجاءني يسرع، وجاءني وهو يسرع، وجاءني قد أسرع، وجاءني وقد أسرع، فيعرف لكل من ذلك موضعه. ويجيء به حيث ينبغي له، وينظر في الحروف التي تشتراك في معنى، ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى، فيوضع كلاً من ذلك، في خاص معناه، نحو أن يجيء بـ(ما) في نفي الحال وـ(بلا) إذا أراد نفي الاستقبال، وـ(بأن) فيما يترجع أن يكون أو لا يكون، وبإذا فيما علم أنه كائن، وينظر في الجمل التي تسرد، فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع الواو من موضع الفاء، وموضع الفاء من موضع ثم، وموضع أو من موضع أم، وموضع لكن من موضع بل. ويتصرف في التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير في الكلام كلّه، وفي الحذف والتكرار، والإضمار والإظهار، فيصيب بكل من ذلك مكانه، ويستعمله على الصحة، وعلى ما ينبغي له»^(١).

وهناك عشرات الأقوال والفترات الواردة في دلائل الإعجاز، أثبت عبد القاهر فيها أن جوهر النحو والبلاغة واحد، وبحث هذين العلمين على أنهما علم واحد، في نظرية النظم التي أقام عليها درسه النحوي واللغوي، فقال: «فلا ترى كلاماً قد وصف بصحّة نظم أو فساده، أو وصف بمزية وفضل فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية، وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجده يدخل في أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه»^(٢).

وقد وضع عبد القاهر آراءه ودافع عنها في غير كتاب له، لإثبات أن جوهر البلاغة والنحو واحد، وأنه لا يمكن أن يُفصل بينهما في فن القول، لأن الكلام البلّيغ، يعتمد في بلاغته الأولية على معاني النحو، وتعليق الألفاظ في الجمل والعبارات وفق تلك المعاني، بتناسق تام مع المعاني النفسية التي أفرغت بتلك الألفاظ، وإن فقد الكلام روحه ومعناه، وأصبح رصيفاً من الكلام غير ذي فائدة ومعنى فقال: «إن الألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضرباً خاصاً من التأليف، ويعد

(١) دلائل الإعجاز، ص ٦٣.

(٢) نفسه، ص ٦٣.

بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب^(١).

والى هذا المعنى أشار في أثناء كلامه على أن النحو ليس رصف كلام غير ذي معنى وإنما هو وضع الألفاظ وفقاً لمعاني النفس، فقال: « فهو إذن نظم يُعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق»^(٢).

أفاد العلماء والمفسرون بعد عبد القاهر من مزجه النحو بالبلاغة، ووظفوا نظريته ومنهم «الزمخشري» الذي أفرد تفسيراً، أبرز فيه قيمة النحو البلاغي في الفهم القرآني، واهتم بهذا اللون في العصر الحديث أغلب المشتغلين بالنحو والصرف والدراسات اللغوية^(٣).

فالنحو أصل البلاغة وأساسها الذي نشأت عليه، وترعرعت من خلاله، لأن البلاغة بعلومها وفنونها قائمة على معاني النحو، فلو أتينا بشخص غير عربي، ولا يفقه من العربية شيئاً، وحفظناه آلاف المفردات العربية منفصلة، خارجة عن النظم وسياق الكلام، وطلبنا منه بعد ذلك أن يكتب أو يؤلف جملة في العربية، فلن يستطيع أبداً، لأنه لم يتعرف على معاني النحو، وطرائق العربية وسنتها وسمتها في نظم مفرداتها، لتؤدي معنى سليماً مفهوماً لدى المتكلفي، ولأنه يجهل الارتباطات المعنوية المرتبطة بالارتباطات العقلية والاجتماعية والذوقية والعاطفية للغة العربية وأذكر في هذا المقام زميلاً من باكستان، كان يدرس اللغة العربية في الجامعة الأردنية، وكان يحفظ آلاف المفردات العربية، إلا أنه كان يعجز أحياناً كثيرة عن تأليف جمل عربية سليمة النظم، وفق معاني النحو وسنت العربية؛ لأنه كان يضع الألفاظ في الجمل والعبارات، في مواضع ليست في مكانها السليم في النظم والصياغة اللفظية، فلا تؤدي إلى معنى سليم مستقيم.

(١) أسرار البلاغة، ص ٨، عبد القاهر الجرجاني، تصحح محمد رشيد رضا، مطبعة محمد صبيح وأولاده، القاهرة ١٩٥٩.

(٢) دلائل الإعجاز، ص ٤٢.

(٣) البلاغة، عرض ونوجيه وتفسير، ص ١١٧، د. محمد برकات أبو علي.

ومن هنا فإن أفعى الفصحاء، وأبلغ البلغاء، سيكونون مقصرين إذا لم يبنوا كلامهم ويصوغوه وفق معاني النحو في نظم الكلام. « لأن الألفاظ معلقة على معانيها، حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وإن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها؛ وأنه المقياس الذي لا يُعرف صحيح من سقيم، حتى يرجع إليه »^(١).

ولعل أكثر ما يشير إلى ربط البلاغة بالنحو عنده، أنه جعل روعة الشعر، ودقة معانيه، وجمال عباراته وصوره قائمة على توخي معاني النحو، ولن يكون الشعر رائعاً إذا لم يتتوخ الشاعر فيه تلك المعاني النحوية، وهي التي تميز شاعراً عن شاعر، وتفضل بعضهم على بعض، فبميز الفصل والوصل، والتقديم والتاخر، والتعريف والتنكير والذكر والمحذف. فقال « ولما ينبغي أن يعلمه الإنسان و يجعله على ذكر أنه لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم إفراداً و مجردة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم، ولا يصح في عقل، أن يتفكّر متفكّر في معنى فعل، من غير أن يريد إعماله في اسم، ولا أن يتفكّر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه وجعله فاعلاً له، أو مفعولاً، أو يريد منه حكماً سوي ذلك من الأحكام، مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبراً أو صفة أو حالاً، أو حاشا كل ذلك.

وإن أردت أن ترى ذلك عياناً، فاعمد إلى أي كلام شئت وازل أجزاءه عن مواضعها، وضعها وضعاً يمتنع معه دخول شيء من معاني النحو فيها فقل في :

قفأ نبك من ذكرى حبيب منزل

من نبك قفا حبيب ذكرى منزل

ثم انظر هل يتعلق منك فكر بمعنى كلمة منها؟ واعلم أنني لست أقول : إن الفكر لا يتعلق بمعاني الكلم المفردة أصلاً، ولكنني أقول : إنه لا يتعلق بها مجردة من معاني النحو، ومنطوقاً بها على وجه لا ياتي معه تقدير معاني النحو و توخيها فيها كالذي أربتك، وإنما فإنك إذا فكرت في الفعلين، يتأتى الاسمين تريد أن تخبر

(١) دلائل الإعجاز، ص ٣٣، عبد القاهر الجرجاني.

بأحدهما عن الشيء أيهما أولى أن تخبر به عنه، وأشبه بغرضك مثل أن تنظر أيهما أمدح وأذم، وفكرة في الشيئين تريد أن تشبه الشيء بأحدهما أيهما أشبه به، كنت قد فكرت في معاني أنفس الكلم، إلا أن فكرك ذلك لم يكن إلا من بعد أن توخيت فيها من معاني النحو، وهو إن أردت جعل الاسم الذي فكرت فيه خيراً عن شيء أردت فيه مدحاً، أو ذمّاً، أو تشبيهاً، أو غير ذلك من الأغراض، ولم تجيء إلى فعل أو اسم ففكّرت فيه فرداً، ومن غير إن كان لك قصد أن يجعله خبراً أو غير خبر. وإن أردت مثلاً فخذ بيت بشار:

كأنَّ مثار النَّقْعَ فوقَ رُؤُوسِنَا وأسيافُنَا لِلَّيلِ تهاوِي كواكبُه

وانظر هل يتصور أن يكون بشار قد أخطر معاني هذه الكلم بباله، أفراداً عارية من معاني النحو التي تراها فيها. وأن يكون قد وقع (كأن) في نفسه من غير أن يكون قصد إيقاع التشبيه منه على شيء، وأن يكون فكراً في (مثار النقع) من غير أن يكون أراد إضافة الأول إلى الثاني، وفكراً في (فوق رؤوسنا) من غير أن يكون قد أراد أن يضيف (فوق) إلى الرؤوس، وفي الآسياف، من دون أن يكون أراد عطفها بالواو على (مثار)، وفي الواو من دون أن يكون أراد العطف بها، وأن يكون كذلك فكراً في (الليل) من دون أن يكون أراد أن يجعله خبراً لكان، وفي (تهاوِي كواكب) من دون أن يكون أراد أن يجعل تهاوِي فعلاً للكواكب، ثم يجعل الجملة للليل ليتم الذي أراد من التشبيه؟ أم لم تخطر هذه الأشياء بباله إلا مراداً فيها هذه الأحكام والمعاني التي تراها فيها؟ وليت شعرى كيف يتصور وقوع قصد منك إلى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى»^(١).

فالمعنى النفسي مبني على المعنى النحوى في السياق اللغوى، وأن ترتيب الألفاظ في استعمالها في السياق اللغوى قائم على المعانى النفسية المبنية على المعانى النحوية. «فالمعنى النحوى ثمرة التعليق والتضام على النحو الذى ترتضيه

(١) دلائل الإعجاز، ص ٢٨٠، عبد القاهر الجرجاني.

اللغة، ولذلك فإن فهم المعنى النحوي على وجه يتطلب الوقوف على هذين الأمرين، لإقامة العلاقات النحوية بين مكونات الكلام على نحو معين، يتحقق به أداء الكلام المعاني التي تراد منه، فليس نظم الكلام سوى تعليق الكلم بعضها ببعض^(١).

ولعل اللفظ القائم بنفسه، لا معنى له، إلا بتعليقه بما قبله أو بما بعده، ليفيد السامع المعنى المقصود من الجمل والتركيب، لأن المنشئ أو المتكلم ليس هدفه تعريف السامع معاني الألفاظ مفردة، وإنما توصيل المعنى السياقي إليه.

«ومعنى القصد إلى معاني الكلم، أن لا تعلم السامع معاني الكلم المفردة التي تكلمه بها. فلا تقول: خرج زيد: لتعلم معنى خرج في اللغة، ومعنى زيد. كيف ومحال أن تكلمه بالفاظ لا يعرف هو معانيها كما تعرف؟ ولهذا الم يكن الفعل وحده دون الاسم، ولا الاسم وحده من دون اسم آخر، أو فعل كلاماً، وكانت لو قلت: (خرج) ولم تأت باسم، ولا قدرت فيه ضمير الشيء، أو قلت: (زيد) ولم تأت بفعل، ولا اسم آخر، ولم تضمره في نفسك، كان ذلك وصوتاً تصوته سواء»^(٢).

من هنا فإن المعنى الذي يُراد توصيله إلى المستمع، هو معنى السياق اللغوي، لا معنى الألفاظ المفردة المستخدمة في السياق والنظم. «وربما كان هذا هو الذي جعل (كروتشر) يربط فلسفة اللغة بعلم الجمال، لأن كليهما يتصل بالتعبير عن النفس، حتى إنه لا يمكن وضع الفواصل بين الحالة العقلية والتعبير اللغوي. وبمعنى آخر يمكننا القول: إن هناك اتصالاً بين تكوين الجملة نحوياً وتكوينها بلاغياً، بحيث يمكن اعتبار وسائل التعبير المختلفة هي التعبير ذاته.

فالعمل الأدبي - وإن احتوى على عناصر متعددة - فهو في النهاية لا يكتب

(١) مشكلة المعنى بين النحو والبلاغة، ص ١١٥، رسالة دكتوراه، إعداد محمد فؤاد علي الدين، إشراف د. عبد الرحمن السيد وكمال بشر، كلية دار العلوم، القاهرة ١٩٨٦.

(٢) دلائل الإعجاز، ص ٢٨١، عبد القاهر الجرجاني.

إلا باللغة، ولذا فإن كروتشه يؤكّد في الماجح على أن لا نفصل بين اللغة وفلسفة الجمال، لأنهما غير مختلفين. وعلم اللغة هو الذي يتخذ من التعبير موضوعاته، وهذا التعبير قائم على إمكانات اللغة التي لا تُنكر^(١).

أما عن علاقة النحو بالمجاز والبيان والبدائع، فإنه يضع عبارةً لجودة البيان والبدائع، وهو أن اللفظة الواحدة بمفردها لا تكون مجازاً، وإنما يكون المجاز إذا ارتبطت بما قبلها وما بعدها، في إطار النظم الخاضع لمعاني النحو وأحكامه ووجوهه، والعمل بقوانينه وأصوله فيقول: «إن القارئ إذاقرأ قوله تعالى: ﴿وَاشتعل الرأس شيئاً﴾^(٢) فإنه لا يجد الفصاحة التي يجدها إلا من بعد أن ينتهي الكلام إلى آخره. فلو كانت الفصاحة صفة فقط (اشتعل) لكان ينبغي أن يحسها القارئ فيه، حال نطقه بها،^(٣) فالفصاحة لا تكون في اللفظة المفردة، بل تتصف بالفصاحة بما امتازت به من مجاز وبيان من خلال استخدامها في السياق اللغوي.

«وجملة الأمر أنا لا نوجب الفصاحة للفظة مقطوعة من الكلام الذي هي فيه، ولكننا نوجبها لها موصولة بغيرها، ومعلقةً معناها بمعنى ما يليها. فإذا قلنا في لفظة: اشتعل من قوله تعالى: ﴿وَاشتعل الرأس شيئاً﴾^(٤). إنها في أعلى المرتبة من الفصاحة، لم نوجب تلك الفصاحة لها وحدتها، ولكن موصولاً بها الرأس معرفاً بالألف واللام مقررناً إليها الشيب منكراً منصوباً»^(٥).

ثم إن لطائف علم البيان والبدائع من تشبيهات وصور وكتابات واستعارات وجناس وطباق وتوربة وسجع، كلها ناتجة عن نظم الكلام، فيقول عبد القاهر:

(١) البلاغة والأسلوبية، ص ٢٧٥، د. محمد عبد المطلب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٤م.

(٢) مريم: ٣.

(٣) دلائل الإعجاز، ص ٢٢٨، د. عبدالقاهر الجرجاني.

(٤) مريم: ٣.

(٥) دلائل الإعجاز، ص ٢٧٦، د. عبدالقاهر الجرجاني.

إن هذه المعاني التي هي الاستعارة والكناية، والتمثيل، وسائل ضرورة المجاز من بعدها، من مقتضيات النظم، وعنها يحدث، وبها يكون، لأنه لا يتصور أن يدخل شيء منها في الكلم، وهي أفراد لم يتتوخُ بينها حكم من أحكام النحو، فلا يتصور هنا فعل أو اسم، قد دخلته الاستعارة من دون أن يكون قد ألف مع غيره^(١).

ويقول معززاً هذا المعنى في مكان آخر: «هذا ما ينبغي للعامل أن يجعله على ذكر منه أبداً، وأن يعلم أن ليس لنا إذا نحن تكلمنا في البلاغة والفصاحة مع معاني الكلم المفردة شغل، ولا هي منا بسبيل، وإنما نعمد إلى الأحكام التي تحدث بالتأليف والتركيب»^(٢).

وقد صرّح عبد القاهر في غير مكان في كتابه دلائل الإعجاز، أن النظم هو الأساس في روعة التشبيه والكناية والاستعارة، فيقول: «وجملة الأمر، أن ما رأينا في الدنيا عاقلاً أطّرَح النظم والمحاسن التي هو السبب فيها من الاستعارة والكناية والتمثيل، وضرور المجاز والإعجاز، وصدّ بوجهه عن جميعها، وجعل الفضل كله والمزيّة أجمعها في سلامه الحروف مما يشقّل»^(٣).

إن هذا يؤكّد لنا أمراً هاماً، وهو أنَّ تركيب الصيغ والعبارات، شديد الالتحام بعملية الإبداع، فلو نظرنا للغرض أو المعنى دون النظر إلى العلاقات النحوية من حيث فعاليتها في تلك الأغراض، فإننا نبتعد عن الإدراك الحقيقي لعملية الإبداع.

إن هذه العلاقات القائمة في التراكيب، تخلقها أدوات نحوية مألوفة ولكن باستعمالها في كل جنس أدبي، تقدم عطاء فنياً جديداً، وتشرى العمل الأدبي بمفاهيم ودلالات، لا تكتسب إلا عن طريق إمكانات النحو، فهو الطريق الأمثل لدراسة

(١) دلائل الإعجاز، ص ٣٠٤، عبد القاهر المهرجاني.

(٢) نفسه، ص ٥٥.

(٣) نفسه، ص ٢٩٦.

المستويات اللغوية المختلفة، فالنحو ليس عنصراً هاماً، أو جانباً ركناً في العملية الإبداعية، بل هو لحمة هذه العملية وسداها في الشعر والنشر^(١).

إن علم البيان بلطائفه وفروعه وفنونه جميعها جزء من النظم، عند عبد القاهر، وأن لا بيان بلا نظم، وأن سر جمال تلك الصور والتشبيهات والاستعارات والكلنائيات، يعود إلى النظم. «وبهذا يخضع عبد القاهر المجاز لسيطرة النحو أيضاً، ذلك أن الاستعارة والكلناء والتثليل، وسائل ضروب المجاز، من مقتضيات النظم، وعنها يحدث، وبها يكون، لأنه لا يتصور أن يدخل شيء منها في الكلم، وهي أفراد لم يتوفّر فيما بينها حكم من أحكام النحو، فلا يتصور أن يكون هنالك فعل أو اسم قد دخلته الاستعارة، من دون أن يكون قد ألف مع غيره.. وبهذا يخضع المجاز لسيطرة النحو، وعلاقاته التجاورية، يؤكّد عبد القاهر امتداد هذا التأثير على المجال الإبداعي كله. بحيث يمكن أن تخلل التراكيب المجازية على أساس منطلقات نحوية، فنجد - مثلاً - يستفيد بقاعدة الفاعل في المعنى، والفاعل نحوي - أي الفاعل الذي وقع منه الفعل في الواقع، والفاعل الذي أُسند إليه الفعل في اللغة، فيقيم تقابلًا بين الإسناد الذي يراعي فكرة الفاعل المعنوي، والإسناد الذي يراعي فكرة الفاعل نحوي^(٢).

أما عن علم البديع، فقد أشار إليه عبد القاهر، وربطه بالنحو من خلال نظرية النظم، وكان يفضل البديع الذي يأتي عفو الخاطر، في أثناء الكلام، دون صنعة واستكراء، ليخدم المعنى ويوضحه، وقد بين الموضع التي يحسن فيها البديع، في الفاصل السياق اللغوي، والموضع التي يستقيع فيها، وجعل المعنى ووضوحيه واستيفاءه، والحكم على روعة البديع.

ولهذا فقد ذكر بعض أنواع البديع، وأهمّل كثيراً من أنواعه، لاعتقاده أنها لا تفيد المعنى، بل تعمّيه فقال: «لقد سيطر شغفهم بالبديع حتى إن الواحد منهم، ينسى أنه يتكلم لِيُفهم، ويقول لِيُبين، ويخيّل إليه أنه إذا جمع بين أقسام البديع

(١) البلاغة والأسلوبية، ص ٤٣، د. محمد عبد المطلب.

(٢) البلاغة والأسلوبية، ص ٥٤، د. محمد عبد المطلب.

في بيت، فلا ضير أن يقع ما عنده في عمياء، وربما طمس بكثرة ما يتكلّفه على المعنى وأفسده^(١).

بعد هذا العرض لأفكار عبد القاهر الجرجاني، فإننا نلتمع، لا بل نعي، أنه قد عالج قضایا النحو والبلاغة ومسائلهما على أنها علم واحد، لأنهما اسمان لمضمون واحد لديه، ولم يجر بخلده، أنّهما سيفصلان علمين منفصلين، لكل منها قواعده وأسسه وحدوده ومصطلحاته، لأنّه وحد بينهما في نظرية النظم، وبين للعلماء بعده كيف يعالجون هذه القضایا اللغوية، بصرورها في بوتقة واحدة، لتنتج النحو البلاغي، القائم على سلامنة النظم وروعته وجماله.

«ولهذا فإن النحو عند عبد القاهر ليس الإعراب، ولا اللغة، وإنما قصد النحو الجمالي، وهذا النحو لا يهدف إلى موضع الفاعلية، أو المفعولية مثلاً، إنما يهدف إلى موجبها، وبعيد عن ذهن عبد القاهر أن يبدّد كل جمال في سبيل هذا النظم المبني على مقتضيات علم النحو.. إنما يريد مثله مع إقراره بهذا الجمال، الراجع إلى عدة نواحٍ في البلاغة، أن تراعي مع النظم وأن تجعل الفضل له في النهاية، لأن مزيّة النظم، تفوق كل المزايا الجمالية»^(٢).

بعد هذا العرض، يتبيّن لنا أن البلاغة والنحو قد اتصفوا بوحدة النشأة، والأهداف والأسس.

وأن النحو والبلاغة لدى العلماء الأوائل، قد امتزجا في علم واحد، حتى يمكننا أن نطلق على علماء النحو بلاغيين، وعلى البلاغيين علماء نحو، ولو تتبعنا نتاج النحويين والبلاغيين عبر القرون، لعثرنا على جوانب كثيرة مشتركة، بين النحو والبلاغة لديهم، ولكن نكتفي بهذا القدر من بيان الجهد في إبراز صلة النحو بالبلاغة عند النحويين والبلاغيين التي توجّت بما قدمه عبد القاهر الجرجاني

(١) أسرار البلاغة، ص ١٣، عبد القاهر الجرجاني.

(٢) بلاغة أسطرو بين العرب والميونان، ص ٣٦٢، د. إبراهيم سلامة، ط ٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٥٢ م.

في كتابيه دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، من صلة ثابتة بين هذين العلمين الجليلين، اللذين يعدان من أهم العلوم التي انتجتها القرىحة العربية، في ظل الإسلام، لخدمة لغة القرآن وبيانه، وإظهار إعجازه، وتوضيح أسراره.

من هنا فقد جاء عبد القاهر الذي استطاع أن يوضح هذا الاتجاه التكاملـي، بين النحو والبلاغة في نظرية النظم، التي بني صرحها، لتكون نواة لما يمكن أن نطلق عليه (النحو البلاغي) أو النحو القائم على المعنى. «لأن عبد القاهر كان يرى أن علوم البلاغة علم واحد، تتشعب مباحثه، وسمى في الدلائل علم المعاني باسم النظم»^(١) لا بل سمي علم المعاني الخاضع لمعاني النحو، والمندغم فيه باسم النظم.

لو استغل النحويون والبلاغيون آراء هذا العالم القدير، خلصوا النحو مما علق به من شوائب عملت على تعكير صفوه، وزادته جموداً وجفاء، وخلصوا البلاغة من تلك التقسيمات المنطقية، والقواعد الجافة، التي قيدت البلاغة، وجمدت اتجاهاتها، في خدمة فن القول العربي والنهوض به، «ولأن انتحاء كلام العرب، والقصد إلى طريقهم في التعبير، لا بد أن يستعمل على صفتين متداخلتين متكمالتين في وقت معاً، وهما الصحة والبلاغة، بل إن من أهل العلم بالعربية، من لا يقبل أن يقيم بينهما حاجزاً، ولا يرى أن يكون بينهما افتراق. وقد يرى مؤلاء أن الصحة في الكلام، تقضي أن يكون به بلاغ من يراد بإبلاغه إليه، أي أن يكون مصيباً غرضه في نفس من يتلقاه، وأن يكون مؤثراً ودقيقاً في نقل ما يريد منشئه أن يبلغ به في فكر من يقرؤه أو يسمعه، وفي شعوره، وفي أحاسيسه. وهذا هو الذي يقوم على حسن نظم الكلام، وتركيب أجزائه وترتيبها، وضبط العلاقة بينها»^(٢).

إن لغة القرآن الكريم خير ما يمكن لنا في هذا العصر تطبيق هذه الدراسة

(١) البلاغة نطور وتاريخ: ص ١٦١، د. شوقي ضيف، ط٥، دار المعارف المصرية، القاهرة ١٩٨١ م.

(٢) نحو المعاني: ص ٢٢، د. أحمد عبد السلام الجواري، مطبعة الجمع العلمي العراقي، بغداد ١٩٨٧ م.

عليها لاشتمالها على النحو والبلاغة معاً ودون فصل بينهما^(١) ويتم ذلك من خلال النص القرآني وفن القول العربي، شعره ونشره.

ولعل القرآن الكريم، أفضل نص يمكن أن تُبنى عليه هذه الدراسة، لما للمقام وسبب النزول من أثر بالغ في تنوع الأساليب القرآنية «فإن هناك كثيراً من الآيات القرآنية التي لا نستطيع فهمها، ولا الحكمة منها، إلا إذا رجعنا إلى جانب المقام، وهو في القرآن الكريم (أسباب النزول). فبمجرد أن نتعرّف على أسباب النزول الخاصة، نفهم عموم الأحكام، والحكمة منها، ومدى صلاحيتها، ولو عزلنا بعض الآيات القرآنية عن أسباب النزول، لما استطعنا أن ننزع بعض غموضها، أو لما فهمناها الفهم الكامل اللائق بها.

إن القرآن لا يأتي بأساليب النفي والاستفهام إلأنكارى أو التوبيخى عبثاً، ولا بأساليب التأكيد والقصر وغيرها، وإنما لكل أسلوب مناسبته الخاصة التي ينبغي أن نقف عندها^(٢).

فخير دراسة لغوية حديثة، هي التي تمزج النحو بالبلاغة، لإبراز النحو البلاغي الجمالي، حتى يكون رديفاً للنقد الأدبي، ومتّماً له، إذ لا فضل في فن قولٍ لا يلتزم فيه بقواعد اللغة وجمالياتها ومحاسنها.

(١) النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، ص ٣٢، د. محمد صلاح الدين مصطفى، مؤسسة الصباح، الكويت ١٩٧٨ م.

(٢) نفسه، ص ٣٠.

الفصل الثالث

أثر المعنى في النحو والبلاغة

تعددت الواقع والواقف، وزوايا الرؤية التي ينظر من خلالها إلى المعنى، كما تعددت التفسيرات بتنوع تلك الواقع والواقف، فالنحوي له نظرية خاصة إلى المعنى، ينبع عنها تفسير خاص، والبلاغي تعددت التفسيرات المعنية لديه، مما تولد منها، علم المعاني وعلم البيان وعلم البديع.

أما الفقهاء والأصوليون فقد نظروا إلى المعنى نظراً ثاقباً عميقاً، فحلّلوه تحليلياً عقلياً وفكرياً، لاستنباط الأحكام الفقهية الدقيقة التي تدل على توظيف المعنى توظيفاً عملياً.

كما أن القواعد المنطقية قائمة على المعاني، في المقدمة الصغرى، والمقدمة الكبرى والنتيجة، واتحادها واختلافها من حيث المطابقة، والتضمين واللزموم والحد، والمقوله والجنس والنوع والفصل والعرض، والكلية والجزئية والسائلة والمحاجة، وغيرها من القواعد المنطقية القائمة على المعنى، التي استفاد منها الفقهاء والأصوليون، في تشقيق المعنى، واستخلاص الأحكام واستنتاجها.

ويعد المفسرون من أكثر العلماء بحثاً في المعنى ودقائقه وخفاءاته فيقول الدكتور محمد برگات أبو علي : «المفسرون اهتموا بالمعنى لفهم كتاب الله وتاؤيهه»^(١) إذ لا فهم إلا من خلال الاهتمام بالمعنى.

«أما الفلاسفة، فجلُّ أبحاثهم قائمة على المعنى ومعنى المعنى»^(٢) كما تقوم

(١) مفهوم المعنى بين الأدب والبلاغة، ص ١٥، د. محمد برگات أبو علي، دار البشير، عمان ١٩٨٨م.

(2) The meaning of meaning. P. 160. C. K. Ogden and I. Richards. ARK. Edition, 1985 - London - England.

على المعاني المجردة والبحث في ماهياتها، كمعنى الحب، ومعنى الجمال، ومعنى الأخلاق، ومعنى الكون والحياة، ومعنى الوجود، ومعنى السعادة والشقاء وغيرها من المعاني الذهنية الفكرية الفلسفية المجردة.

ثم جاء علماء النفس فحللوا المعنى إلى معنى ميتافيزيقي، ومعنى تجربى ومعنى تحليلي، وأخضعوا هذه المعانى للنفس الإنسانية.

أما الأدباء والنقاد والفنانون، فقد بنوا مذاهبهم النقدية والفنية والأدبية على المعانى، وبخاصة المعانى الجمالية والفنية، لا المعانى العرفية المعجمية.

وهكذا فقد اختلفت النظرة إلى المعنى باختلاف الموقف والموقع، وزاوية الرؤية المؤدية إلى الهدف المنشود، ولكن ما يهمنا من هؤلاء جميعاً، النحويون والبلاغيون.

أثر المعنى في الدرس النحوي العربي:

يرى بعض الباحثين المحدثين، أن الدراسات النحوية العربية القديمة، قد انكبت على المبني، واتخذته أساساً ومحوراً، دون أن تلتفت تلك الدراسات إلى المعنى والمضمون: فقد اتسمت الدراسات اللغوية العربية، بسمة الاتجاه إلى المبني أساساً^(١) وأضاف هؤلاء الباحثون قائلين: «إن ما يؤخذ على النحاة أنهم اهتموا في الدراسات النحوية بالجانب اللفظي، وهو كل ما له علاقة ببيان وظائف التركيب»^(٢) وكان اهتمام البحث النحوي - على مر العصور واختلاف الباحثين - بالجانب الإعرابي، أكثر من الاهتمام بمكونات المعنى النحوي الأخرى، التي تشارك الإعراب في بيان المعنى، وإزالة الغموض»^(٣).

«إن طرائق النحو العربي القديم لا تمسّ معنى الجملة، لا من الناحية الوظيفية،

(١) اللغة العربية، معناها وبناؤها: ص ١٢، د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٥.

(٢) نفسه، ص ١٦.

(٣) النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، ج ١، ص ٧٠، د. محمد صلاح الدين بكر مصطفى.

ولا من ناحية الدلالة الاجتماعية التي تبني على اعتبار المقام، أي أن النحاة لم يعطوا عنابة كافية للجانب الآخر من دراسة النحو، وهو الجانب الذي يشتمل على طائفة من المعاني التركيبية، والمباني التي تدل عليها^(١).

لم يكتفوا بهذه الأقوال، بل أضاف بعضهم «أن هناك نقطة ضعف في النحو العربي، وهو ارتباطه الشديد بطبع الصناعة، حتى إنه يعرف أحياناً باسم صناعة النحو، ثم خلوه من الارتباط بالمضمون مما جعله يبدو جسداً بلا روح»^(٢).

وقالوا: إن جل اهتمام النحاة العرب في درسهم النحوي، كان منصباً على تعليل حركة أواخر الكلمات، دون الالتفات إلى المعنى، وأثره في الكلام. «وأن النحاة العرب، في استنباط القواعد النحوية، ارتبطوا بالمقال الذي لا يعطينا إلا معنى ظاهر النص، وهو معنى فارغ تماماً من محتواه الاجتماعي والتاريخي، ومنعزل تماماً عن كل ما يحيط بالنص من القرائن الحالية، ذات الفائدة الكبرى في تحرير المعنى»^(٣).

ولو تتبعنا هذه الأقوال بحق النحو العربي، من قبل بعض الباحثين المحدثين، لوجدنا الكثير الكثير، ولكنني أكتفي بهذا القول الأخير «ومن الغايات الكبرى التي تهدف إلى تحقيقها مناهج الدراسة النحوية الحديثة، فهم الجملة، وتحليلها تحليلاً لغوياً، ينير جوانبها، ويكشف عن عناصر تركيبها، ولكن الدراسات النحوية القديمة للغة العربية تركّزت - في الأعم والأغلب - على جزئيات لغوية، خصّصت لمعالجتها أبواب مستقلة، مما أدى إلى غياب الجملة العربية، عن مسرح النشاط اللغوي الغلاب الذي ملا الدنيا، وشغل الناس في الماضي - وأصبح الحديث عنها - إن وجد - ناقصاً مجزأاً في معظم الحالات، فهي لا ترد في دراستهم إلا حين كانوا يبحثون في موضوع يستلزم التمثيل لبعض أنواعها، مما

(١) اللغة العربية، معناها وبناؤها، ص ١٦.

(٢) نفسه، ص ٣٣٦.

(٣) نفسه، ص ٣٣٧.

يتصل بحالة إعرابية معينة^(١).

فنحن أمام قضية أملت علينا بعض الأسئلة والاستفسارات، فإلى أي مدى يمكن أن تصدق هذه الأقوال الصادرة عن بعض المحدثين بحق الدرس النحو العربي؟ وإلى أي مدى يمكن لنا أن نطمئن إليها، ونشق بها؟ وإن كانت غير وثيقة، فما الأدلة والبراهين والإثباتات العلمية المقنعة التي تفتّنها، وثبتت عدم دقتها؟.

إننا إذا ما اطلعنا على مناهج الدرس النحوى عند العرب، منذ أقدم نص نحوى مكتوب وصلنا، وهو كتاب سيبويه الذى يعده النحاة قرآن النحو، وأبا الكتب النحوية جميعها. وسرنا مع الزمن، عبر القرون، حتى كتب ابن هشام، وبخاصة (مغني اللبيب) نلمس أن هذه الأحكام والأقوال الصادرة بحق النحو العربي والنحاة، من قبل بعض المحدثين، فيها شيء من التجني، وعدم الدقة والموضوعية، وهي أحكام عامة جانبت كبد الحقيقة، وعین الصواب، لأنها تأثرت بمعطيات الدرس اللغوى الحديث في أوروبا وأمريكا، التي نتج عنها نظريات متعددة مختلفة في اللغة، منذ بلومفيلد ودي سوسيير، إلى تشومسكي ومن جاء بعدهم. فطلبوا من الخليل بن أحمد وسيبوه والمبرد وابن جنى، وابن فارس، وعبد القاهر، وابن الأنباري، وابن عقيل وابن هشام.. وغيرهم أن يخلعوا عمائمهم، ويرتدوا القبعات الإفرنجية، ليبنوا قواعد النحو العربي وفق النظريات اللغوية الحديثة، وتناسوا أن لكل لغة خصائصها وميزاتها وأصولها وقواعدها النظمية.

وكم سنكون مسرورين، لو عمل هؤلاء الذين طعنوا في الدرس النحوى العربي من جميع جوانبه، حتى عرّوه من كل فضيلة، على بناء نحو عربي ميسّر

(١) بناء الجملة في لهجة نابلس المعاصرة، ص ٣٢٧، رسالة دكتوراه، إعداد محمد جواد التوري.
إشراف د. رمضان عبد التواب، جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٨٢.

وانظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٣٣، د. مهدى الطزومى، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ١٩٦٤ م.

جديد مبرأً من تلك العيوب والمطاعين التي وجّهوها إلى النحو العربي التقليدي، خدمة للناشئة من طلبة العلم في المدارس والمعاهد والجامعات.

ولكن هيئات، هيئات، لأننا مهما درسنا من نظريات لغوية حديثة، فستبقى نعيش على فتات موائد هؤلاء الأفذاذ من علمائنا، الذين بنوا لنا تراثاً لغوياً ضخماً، سبقوا في كثير من جوانبه، النظريات اللغوية الحديثة، وتفوقوا عليها.

وقد أقرَّ بعض هؤلاء المحدثين الذين طعنوا في تراثنا النحوي واللغوي والبلاغي، أنَّ كثيراً مما توصلَ إليه النحويون والبلغيون العرب، لم يعرفه علماء اللغة الغربيون إلَّا في العصر الحاضر. «فمع قطع النظر عن رأيي الشخصي في هذا المجال، أجدهني مدفوعاً إلى المبادرة، بتأكيد أنَّ دراسة عبد القاهر للنظم، وما يتصل به، تقف بكبرياء، كتفاً إلى كتف مع أحدث النظريات اللغوية في الغرب، وتتفوق معظمها في مجال فهم طرق التركيب اللغوي، هذا مع الفارق الزمني الواسع الذي كان ينبغي أن يكون ميزة للجهود المحدثة، على جهد عبد القاهر»^(١).

كما ذهب غير باحث منصف إلى أنَّ كثيراً مما توصلَ إليه علماء اللغة في الغرب في هذا العصر، قد ورد في طيات قضايا النحو العربي منذ القدم.

ولهذا «فإنني أقمت مقابلاتي في مواضع كثيرة، على أمثلة من معالجات النحويين العرب، قدرت أنَّ أصولها متلاقيَّة مع أصول في مناهج النظر اللغوي الحديث.. ذلك أننا إذا تجاوزنا عن خصوصيات السياق التاريخي والثقافي لكل منها، وجدنا البحث اللغوي الحديث يضارع البحث اللغوي عند العرب»^(٢).

(١) اللغة العربية، معناها وبناؤها، ص ١٨، د. تمام حامد.

(٢) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي والحديث، ص ٢٢، د. نهاد الموسى، دار البشير، عمان، ط ٢ ١٩٨٧ م.

مدخل إلى علم اللسان الحديث (١، ٢، ٣) لعبد الرحمن الحاج صالح، اللسانيات، المجلد الأول، الجزء الأول ٩٧١، المجلد الأول، الجزء الثاني ١٩٧٦، المجلد الثاني، الجزء الأول ١٩٧٢.

وقد أورد الاستاذ الدكتور نهاد الموسى أمثلة عديدة أخرى، على هذا التشابه بين التراث النحوي العربي، والدرس اللغوي الغربي الحديث، فقال: هذه مسائل خمس، مما وقع فيه التوارد بين التراث النحوي العربي، والتقليد اللغوي الغربي، على نحو خاص، وذلك أنها تعالج أمثلة بأعيانها، على نحو متقارب إلى حد المطابقة.. وجدتها خاصة، جديرة بالتأمل حول هذه الظاهرة^(١).

إنَّ كُلَّ من يَدْعُى أن النحاة العرب قد جانبهم الصواب، لأنهم لم يتخذوا من المعنى أساساً في درسهم، لنحوِي، ادعاء باطل لا يقوم على دراسة عميقَة لهذا التراث النحوي (لأنَّ النحو والمعاني يشكلان علمًا متكاملًا نستطيع أن نسميه علم التراكيب^(٢)) فالناظر إلى كلام القزويني، يجده أنه يضع مباحث علم المعاني في نطاق إسناد الجملة، وعلاقاتها الداخلية والخارجية، وأساليبها، وهو كلام لا يبعد بالمعنى عن النحو^(٣).

فلا يمكن لنا أن ننكر، أن النحويين العرب، اعتمدوا على المعنى اعتماداً كلياً في بناء الدرس النحوي العربي، وبحث قضيَّاه (وأن معانِي النحو العربي وأصوله ليست - كما يتوهم كثير من الناس - قوالب جامدة، أو مقاييس محددة صُمِّماً، بل إنها مع كونها تقوم على أسس عقلية منطقية، فإنها ترعى الجوانب الفنية، والأحوال النفسية، لدى من ينشئ الكلام، وتعتمد بتقدير المنشئ ولحال من يتلقَّى عنه، ويأخذ منه^(٤)).

لو تتبعنا منهج أقدم نحوِي عربي، وصلنا فكره النحوي والبلاغي، مؤثراً في كتابه الكتاب، لرأينا أنه كان يغوص إلى أعماق المعنى، وينظر بسعة أفق إلى ما يحيط به من ظلال وهالات. (ولعلَّ ما أذهب إليه هنا لا يكون تحلماً شاذًا، ذلك أن ميخائيل كارتر، يلاحظ أن سببويه كان ينظر إلى الكلام على أنه شكل من

(١) انظر هذه المسائل في نظرية النحو العربي، ص ١٠٩ - ص ١١٩، نهاد الموسى.

(٢) دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، ص ٣٦، د. كمال بشر، دار المعارف بمصر ١٩٦٩ م.

(٣) الأصول، ص ٣٤٤، د. تمام حسان.

(٤) نحو المعاني، ص ٣٢، د. أحمد عبد الستار الجواري.

أشكال السلوك الاجتماعي، بآية أنه يحاكم (صوابيته) محاكمة ثقافية، ويطلق فيه أحكاماً أخلاقية، فهو حسن أو قبيح، شأنه في ذلك شأن سائر أنواع السلوك. ويلاحظ أيضاً أن سببويه، يترجح في التعبير عن (النحو) بين مفردات شتى مثل:

(الطريقة) و (السنة) و (المذهب) و (الوجه)، ولكن مفردة (النحو) أكثرها عنده دوراناً. وتشير هذه المفردات إلى أن سببويه كان يعالج موضوعه، على أنه طريقة العرب في كلامهم^(١).

ولم يكتف سببويه والنحوة العرب، بالاعتماد على المعنى في بناء درسهم النحوي، بل غاصوا أبعد من ذلك «فإن سببويه ومن معه من النحوة، ارتبط تفكيرهم النحوي بهذا المزع الذي لا أخطئه كلما طالعت تراث هذه الطبقة، وهو تحليل السليقة اللغوية ومنازعها في الإبانة، واستراق القواعد والقوانين التي انطوت عليها هذه السليقة، وكأنه ضرب من التحليل النفسي للغة، أو ضرب من مدارسة الفكر والمنطق الكامن وراء هذه اللغة»^(٢).

وما يلفت الانتباه إلى اعتماد سببويه على المعنى، في الدرس النحوي، أنه رأى أن النداء أول كلّ كلام وبدايته، لجلب انتباه المخاطب، فيقول: «إنَّ أَوْلَ الْكَلَامَ أَبْدَأَ النَّدَاءَ، إِلَّا أَنْ تَدْعُهُ اسْتِغْنَاءً بِإِقْبَالِ الْمَخَاطِبِ عَلَيْكَ، فَهُوَ أَوْلَ كَلَامَ لَكَ بِهِ تَعَطُّفُ الْمَكَلْمُ عَلَيْكَ، فَلَمَا كَثُرْ وَكَانَ الْأَوْلَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، حَذَفُوا مِنْهُ تَخْفِيفًا، لَأَنَّهُمْ مَا يَغْيِرُونَ الْأَكْثَرَ فِي كَلَامِهِمْ»^(٣) فقد ربط المعنى النحوي بال موقف الاجتماعي، وبالناحية النفسية لاستدعاء المخاطب، للاقبال عليه، ليخاطبه وهو مقبل عليه، لما في ذلك من إيحاء نفسي عميق، ورحم الله ابن جني إذ قال بعده: «فلو كان استماع الأذن مغنياً عن مقابلة العين مجزئاً عنه، لما

(١) نظرية النحو العربي، ص ٤٤، د. نهاد الموسى.

(٢) دلالات التراكيب، ص ٧، د. محمد أبو موسى، ط ١ مكتبة وهبة، القاهرة ١٩٧٩ م.

(٣) كتاب سببويه، ج ٢، ص ٢٠٨.

تكلف القائل ولا كلف صاحبه الإقبال عليه، والإصغاء إليه، وعلى ذلك قالوا: رب إشارة أبلغ من عبارة، وقال لي بعض مشايخنا - رحمه الله - أنا لا أحسن أن أكلم إنساناً في الظلمة^(١).

إن المعنى مع النحو ونخاعه، الذي عمل على حيويته، فالنحويون وعلى رأسهم أبو سعيد السيرافي ينكرون كل الإنكار، أن تُقتصر مهمة النحو على صحة التركيب، من الناحية الإعرابية، فهم يراغعون المعاني، قبل مراعاة الألفاظ، أو أن الألفاظ نفسها إذا رتبّت ترتيباً خاصاً مطابقاً لقواعد النحو حفظ المعنى، بل إن المعنى هو الذي أملى هذا الترتيب. وكان النحويون يُقرّون للمعاني قيمتها، ويحاولون إرضاءها بطرق مختلفة من وجوه التصريف^(٢).

وأنتي أرى أن لا صحة لتركيب لغوي إلا بصحة المعنى، وبما أن النحو قائم على صحة التركيب وسلامته، فهو إذن قائم على صحة المعنى أيضاً.

الجملة العربية والدرس النحوي:

بما أن النحاة العرب انطلقوا في الدرس النحوي من الجملة ومكوناتها، فإنهم وضعوا حدأً للجملة، كادوا يتفقون عليه، وهو «جملة يحسن عليها السكوت»، وتجب بها الفائدة للمخاطب. كقام عبد الله. وجلس زيد. فال فعل والفاعل جملة. أو قوله: القائم زيد^(٣) أو «إنها كل كلام مفيد مستقل بنفسه، وهي على ضربين: جملة مركبة من مبتدأ وخبر، وجملة مركبة من فعل وفاعل»^(٤) أو «ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، وهي عبارة عن الفعل وفاعله، كقام زيد، والمبتدأ وخبره، كزيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما نحو: ضرب اللصر».

(١) الخصائص، ج ١ ص ٢٤٧، ابن جنني، تحقيق محمد علي النجار، دار المكتب المصرية ١٩٥٢ م.

(٢) بلاغة ارسطو بين العرب واليونان، ص ٣٥٨، د. إبراهيم سلامـة.

(٣) المقتضب: ج ١ ص ٨، المبرد.

(٤) اللّمع في العربية، ص ١١٠، ابن جنـي، تحقيق حسين محمد شرف، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٩ م.

وأقام الزيدان، وكان زيد قائماً، وظننته قائماً^(١).

كان سيبويه أول من تعامل مع الجملة العربية في الدرس النحوي، بصورة موثقة في كتابه، «فيعرف للجملة حدودها واستقلالها، ولكنَّه أيضًا يدرك أنَّ الجملة جزء من سياق كلامي موصول، ونراه يتتجاوز النظرة إليها في ذاتها، ويمد بصره إلى ما حولها من عناصر السياق الكلامي». ثم نراه يعتد الموقف الكلامي كلاً واحداً، فيغتفر حذف أحد العناصر من الجملة، إذا كان في سياقها الكلامي دليل عليه، «قال: فاما الفعل الذي لا يحسن إضماره، فإنه أن تنتهي إلى رجل لم يكن في ذكر ضرب، ولم يخطر بباله، فتقول: زيداً. فلا بد له من أن يقول له: اضرب زيداً.. وأما الموضوع الذي يضرر فيه وإظهاره مستعمل، فنحو قولك: زيداً، لرجل في ذكر (ضرب)، تريده: اضرب زيداً»^(٢).

وعلى نحو ما يلاحظ سيبويه أنَّ الكلام يتألف من عناصر لغوية خالصة، يلاحظ أنه قد يقوم على عناصر لغوية، وعنابر أخرى من العالم الخارجي نراها أو نسمعها أو نحسُّها أو نشمُّها أو نذوقها، وتصبح هذه الأشياء الواقعة في مجال خبرة الحواس عنده كأنها أجزاء في بناء اللغة، تقوم مقام العناصر اللغوية الخالصة من الألفاظ. قال في باب عقده في حذف المبتدأ وذكر الخبر: «وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبدالله... كأنك قلت: ذاك عبدالله، أو هذا عبدالله، أو سمعت صوتاً فعرف صاحب الصوت، فصار آية لك على معرفته، فقلت: زيد وربى. أو مسست جسداً، أو شمت ريحًا، فقلت: زيداً! أو المسك! أو ذقت طعاماً، فقلت: العسل...»^(٣).

«هذه آيات دالة على أنَّ سيبويه، أدرك ما يكون من اندغام اللغة في نظامها الداخلي الخاص بالحياة في مجالها الخارجي العام، أو أدرك أنَّ بين اللغة وسياقها

(١) مغني اللبيب، ج ٢ ص ٣٧٤، ابن هشام. تحقيق محمد محبي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت. بلا.

(٢) كتاب سيبويه، ج ١ ص ٢٩٦.

(٣) كتاب سيبويه، ج ٢ ص ١٣٠.

الاجتماعي علاقـة عضـوية^(١).

لقد ربط سيبويه السياق اللغوي بحال المخاطب، والظروف المحيطة بالمتكلـم والكلام «وتلقـانا في الكتاب أمثلـة كثـيرة من الجـمع بين التفسـير اللـغـوي النـحـوي، وملاـحظـة السـيـاق، وذـلك حيث نـرى سـيبـويـه يـقف إـلى تـراكـيب مـخـصـوصـة، فـيـرـدـها إـلى أنـماـط لـغـوـية مـقـرـرـة، وـيـقـدـر ما يـكـون عـرـض لـهـا مـن الـوجـهـة الـلـغـوـية الـخـالـصـة، مـن حـذـف أو غـيـرـه، وـفـقـ نـظـرـيـة الـعـاـمـلـ، وـلـكـنـه لا يـقـفـ عندـ ذـلـكـ، بل يـتـسـعـ فيـ تـحـلـيلـ التـراكـيبـ، إـلى وـصـفـ المـوـاـقـفـ الـاجـتـمـاعـيـةـ الـتـيـ تـسـتـعـمـلـ فـيـهاـ، وـمـاـ يـلـاـبـسـ هـذـاـ الـاسـتـعـمـالـ مـنـ حـالـ المـخـاطـبـ، وـحـالـ المـتـكـلـمـ، وـمـوـضـوـعـ الـكـلـامـ، وـقـدـ هـذـاهـ هـذـاـ الـاتـسـاعـ إـلـىـ اـسـتـكـنـاهـ الـبـنـيـةـ الـجـوـانـيـةـ لـلـتـرـكـيـبـ الـنـحـويـ، وـرـسـمـ خـطـوـطـ هـادـيـةـ فـيـ تـعـلـمـ الـعـرـبـيـةـ تـعـلـمـاـ يـضـعـ كـلـ تـرـكـيـبـ مـوـضـعـهـ، وـيـعـرـفـ لـكـلـ مـقـالـ مـقـامـهـ^(٢).

ولـهـذـاـ فـإـنـ الـمـعـنىـ كـانـ أـسـاسـ حـدـ الـجـمـلـةـ عـنـدـ النـحـويـنـ، وـلـأـنـ هـذـهـ الـجـمـلـةـ الـعـرـبـيـةـ بـأـنـوـاعـهـاـ، كـانـ الـمـجـالـ الـذـيـ وـقـفـ عـنـدـ النـحـويـنـ بـحـثـاـ وـدـرـاسـةـ وـمـحـاوـرـةـ، لـاستـنبـاطـ قـوـاعـدـهـمـ وـاستـنـتـاجـهـاـ.

وـقـدـ كـانـواـ مـضـطـرـيـنـ أـنـ يـتـخـذـواـ مـنـ الـجـمـلـةـ مـيدـانـاـ لـنـشـاطـهـمـ الـلـغـوـيـ، وـالـنـحـوـيـ، وـلـيـسـ النـصـ، لـتـكـونـ اـسـتـنـتـاجـاتـهـمـ أـكـثـرـ دـقـةـ وـصـوـابـاـ، لـأـنـهـ كـلـمـاـ كـانـ الـمـيـدانـ مـحـدـداـ، كـانـ النـتـائـجـ دـقـيقـةـ. فـهـذـ الـجـمـلـةـ هـيـ الـمـدىـ الـأـقصـىـ الـذـيـ وـقـفـ عـنـدـ النـحـاءـ، فـلـمـ يـتـنـاـولـواـ وـحدـةـ أـكـبـرـ مـنـهـاـ.. وـلـقـدـ كـانـ النـحـاءـ عـلـىـ حـقـ عـنـدـمـاـ وـقـفـواـ هـذـاـ المـوقـفـ، لـأـنـ تـرـكـيـبـ النـصـ الـمـتـصلـ، إـنـ سـمـعـ بـاستـنبـاطـ بـعـضـ الـضـوابـطـ الـفـضـفـاضـةـ بـالـنـسـبـةـ لـعـلـاـقـاتـ الـجـمـلـ وـمـعـانـيـهـاـ، فـمـاـ كـانـ لـهـمـ أـنـ يـتـمـكـنـواـ مـنـ إـخـضـاعـ أـيـ عـنـصـرـ أـكـبـرـ مـنـ الـجـمـلـةـ لـمـثـلـ مـاـ تـخـضـعـ لـهـ التـرـاكـيـبـ الـنـحـوـيـةـ مـنـ التـقـيـيدـ^(٣).

(١) نـظـرـيـةـ النـحـوـ الـعـرـبـيـ فـيـ ضـوءـ مـنـاهـجـ النـظـرـ الـلـغـوـيـ الـحـدـيـثـ، صـ ٩٩ـ، دـ. نـهـادـ الـمـوسـىـ.

(٢) نـفـسـهـ، صـ ٩٧ـ.

(٣) الـأـصـولـ، صـ ٣١٠ـ، دـ. تـسـمـاـ حـسـانـ.

كما أن المعنى المستفاد من الجملة، كان المتكا الذي اعتمد عليه النحاة في الإعراب «فالجهة الأولى التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة، ولا يراعي المعنى، وكثيراً ما تزلّ الأقدام بسبب ذلك، وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه، مفرداً أو مركباً»^(١).

فضرب ابن هشام غير مثال، ليثبت صحة رأيه، وهي أمثلة دامغة تثبت أثر المعنى ودقته في صحة الإعراب وصوابه، وأن الإعراب فرع المعنى، فقال: «قال الشلوبين: حكى لي أن نحوياً من كبار طيبة الجزاولي، سئل عن إعراب (كلالة) من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورثُ كِلَالَةً أَوْ امْرَأَةً﴾^(٢) فقال: أخبروني ما الكلالة؟ فقالوا له: الورثة، إذا لم يكن فيهم أب فما علا، ولا ابن فما سفل. فقال: فهي إذا تمييز^(٣).

ومما يؤكّد اعتمادهم على المعنى في الإعراب، وإن المعنى دليل المعرب، لأنّه واقع في الخطأ لا محالة، إذا لم يفهم المعنى، ويدقق في خفاياه، قول ابن هشام: «وَهَا أَنَا مُوَرِّدُ بَعْنَوْنَ اللَّهِ أَمْثَلَةً، مَتَى بُنِيَ فِيهَا عَلَى ظَاهِرِ الْلَّفْظِ، وَلَمْ يَنْظُرْ فِي مُوْجَبِ الْمَعْنَى، حَصَلَ الْفَسَادُ، وَبَعْضُ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ وَقَعَ لِلْمَعْرِبِينَ فِيهِ وَهُمْ بِهَذَا السَّبَبِ، وَسْتَرُوا ذَلِكَ مَعِينَاهُ»^(٤).

فأورد اثنين وعشرين مثالاً من آيات القرآن الكريم، والشعر العربي بين فيها خطأ المعرب القائم على عدم فهم المعنى بدقة وتعمق. وساكتفي بذكر بعض هذه الأمثلة، لأن المجال لا يتسع لذكرها جميعاً.

فقال ابن هشام: «وَمَا حَكَاهُ بَعْضُهُمْ مِنْ أَنَّهُ سَمِعَ شِيخاً يَعْرِبُ لِتَلَامِيذهِ (قَيْمَاءً) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عَوْجَا قَيْمَاءً﴾^(٥) صفة لعوجا. قال:

(١) مغني اللبيب، ج ٢ ص ٥٢٧، ابن هشام.

(٢) النساء: ١٢.

(٣) مغني اللبيب، ج ٢ ص ٥٢٨، ابن هشام.

(٤) نفسه ج ٢، ص ٥٢٩.

(٥) الكهف: ٢.

فقلت له: يا هذا، كيف يكون العوج قيماً؟ وترحّمت على من وقف من القراء على ألف التنوين في (عوجا) وقفّة لطيفة، دفعاً لهذا التوهم، وإنما (قيماً): حال: إنما من اسم ممحذوف، وهو عامله. أي إنزاله قيمة، وإنما من الكتاب^(١).

ومنه قوله: «وقول ابن السيد في قوله تعالى: ﴿وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حُجَّ الْبَيْتِ مِنْ أَسْتَطاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(٢) إن (من) فاعل بالمصدر حجّ، ويردّه أن المعنى حينئذ، ولله على الناس أن يحجّ المستطيع، فيلزم تأثيم جميع الناس إذا تخلف مستطيع عن الحجّ، وفيه مع فساد المعنى ضعف من جهة الصناعة، لأن الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذ، حتى قبل: إنه ضرورة.. المشهور في (من) أنها بدل من الناس، بدل بعض، وجوز الكسائي كونها مبتدأ، فإن كانت موصولة فخبرها ممحذوف، أو شرطية، فالمحذوف جوابها، والتقدير عليها: من استطاع فليحجّ»^(٣).

نلمس أثر المعنى في هذه الآية، التي حملت إليها حكماً إلهياً مفروضاً، فنعي من خلالها مدى حاجة الفقهاء والمفسرين إلى النحو واللغة والبلاغة، لتكون أحكامهم واستنتاجاتهم قائمة على فهم دقيق وعميق للمعنى والإعراب، والتركيب اللغوي، والمعنى السياقي.

كما أثبتت هذه الآية، أن النحويين انطلقاً في درسهم النحوي وإعرابهم من المعنى الصحيح السليم، الذي لا يؤدي إلى خطأ في الأحكام الشرعية، وحتى لا يكون فهمهم وإعرابهم خارجاً عن نطاق المعنى المقصود، فكانوا عوناً للمفسرين والفقهاء والأصوليين والبلغيين، لأن المعنى هو حلقة الوصل بينهم جميعاً، هذا المعنى الذي كان منطلق الأحكام، والقواعد عند هؤلاء جميعهم.

«ولهذا فإننا نظرنا بمفهوم المعنى عند المفسرين، وتتنوع التعبير فيما بينهم،

(١) مغني اللبيب ج ٢، ص ٥٣٤، ابن هشام.

(٢) آل عمران: ٩٧.

(٣) مغني اللبيب. ج ٢، ص ٥٣٦، ابن هشام.

وتحتختلف التراكيب في توضيح ذلك، ومع هذا فإنهم جميعاً يقررون بقيمة المعنى في دراساتهم وتفسيرهم، وهم بذلك ينبعجون مع الأدباء والنقاد والبلاغيين وال نحوين في فهم نظرية المعنى وفنونها، بوصفها أداة لفهم جماليات فن القول العربي، والكشف عن إعجاز القرآن الكريم^(١).

وعلى ذلك، فإن النحو العربي، في درسه وأحكامه، لم تكن مهمته مقصورة على الإعراب، ونظامه وأحواله، والبحث في العوامل والعلل، بل زاده النحاة العرب اتساعاً وشمولاً، ليبحث في الجمل من حيث نظمها وتاليفها، وعلاقات الفاظها بعضها ببعض، ووسائل التعبير عن هذه العلاقات، والمعاني الناتجة عنها، وعلاقة المعنى بمواقع الألفاظ ووظائفها. لأن معظم الابحاث النحوية، لا يتعلّق بالعامل وضبط الاواخر، بل أبحاث في الجملة وتكونيتها، وقد نص بعض أئمة النحاة على مهمة النحو بهذا المعنى، بل بأوسع من هذا المعنى، يقول أبو سعيد السيرافي: كما جاء في الإمتاع والموانسة - «معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير، وتوكّي الصواب في ذلك، وتجنب الخطأ من ذلك، وإن زاغ شيء عن هذا النعت، فإنه لا يخلو من أن يكون سائغاً بالاستعمال النادر، والتاويل البعيد، أو مردود لخروجه على عادة القوم الجارية على فطرتهم»^(٢) فالنحو - في رأيه - يبحث في الحركات والسكنات والحرروف، وتأليف الكلام، فمهما لا تقتصر على ضبط الاواخر من أجل العوامل^(٣).

كما أظهر النحاة العرب العلاقات بين الألفاظ والجمل، وأثر السياق في معنى الألفاظ، وأثر هذا المعنى على إعرابها، وفق علاقات وروابط ووشائج تصل بين الألفاظ، لتكون المعنى المقصود، حتى لا تكون الألفاظ مرصوفة، بلا روابط «إذ

(١) مفهوم المعنى بين الأدب والبلاغة، ص ٢٧، د. محمد برگات أبو علي.

(٢) الإمتاع والموانسة، ج ١ ص ١٣٤، تحقيق أحمد أمين الزين، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٩-١٩٤٤م.

(٣) أصول النحو العربي، ص ٢٦٥، د. محمد عبد، عالم الكتب، القاهرة ١٩٧٨م.

تتطلب أجزاء التركيب المختلفة أنواعاً معينة من التطابق والترابط، يكسب التركيب تماساً يجعله ذا معنى، وبدون ذلك تصبح الكلمات المتراءة منعزلة بعضها عن بعض، ويصبح المعنى غير المنال، و المجالات التطابق تكون في العلامة الإعرابية، والتكلم والخطاب والغيبة، أو ما يسمى الشخص، والإفراد والثنية والجمع أو العدد. والتذكير والتأنيث، أي النوع. والتعريف والتنكير، أو التعين. إن المطابقة في أي مجال من هذه المجالات الخمسة، تقوي الصلة بين المتطابقين، فتكون تلك المطابقة قرينة على ما بينها من ارتباط في المعنى، وتكون قرينة لفظية على الباب النحوي الذي تقع فيه، ويعبر عنه كل منها. إذ إن المطابقة بين أجزاء التركيب هي التي تجعل له معنى يمكن أن نفهمه من هذا التركيب، وبدونها تتفكك تلك الأجزاء، وتفقد قدرتها على التعبير عن المعنى^(١) وقد ركز النحاة العرب على التماسك بين الألفاظ من حيث أداء وظائفها المعنوية في السياق. «وجعلوا إتمام المعنى هو معيار الجملة، فيه يحدد بدؤها ونهايتها، فإذا لم يتم المعنى، لا تسمى البنية التركيبية جملة، ولكن هذا المعنى يتحقق بصفة تامة وفقاً للظروف المتمثلة بالسياق والظروف والمستوى الثقافي، ودرجة الانتباه عند المستقبل للجملة»^(٢).

فبني النحويون الوظائف النحوية ومصطلحاتها على الوظائف المعنوية الواردة في السياق، فقد تؤدي اللفظة في السياق وظيفة الفاعل، بالنسبة للفعل، أو وظيفة الخبر بالنسبة للمبتدأ، أو وظيفة المبتدأ بالنسبة للخبر، أو وظيفة الشرط بالنسبة للجواب، أو وظيفة الجواب للشرط، أو الجواب للطلب، أو وظيفة الصفة النحوية الإعرابية، متعلقة بوظائف معنوية واردة في سياق الجمل والعبارات، وفق نظام بناء الجملة العربية.

«ويلعب السياق اللغوي دوراً هاماً في تقرير معنى المفردة، وتحديده، وحين نذكر السياق اللغوي، يتadar إلى الذهن نوعان أو مستويان من السياق: السياق النحوي، أو

(١) مشكلة المعنى بين النحو البلاغة، ص. ١١٠، رسالة دكتوراه، إعداد محمد فؤاد علي الدين.

(٢) الجملة العربية، ص. ٣٥، د. محمد إبراهيم عبادة. منشأة المعارف، الإسكندرية ١٩٨٤.

البنية النحوية، التي ترد فيها الكلمة، بوصفها وحدة نحوية، والسياق المعجمي، الذي ترد فيه المفردة بوصفها وحدة دلالية معجمية.

وفيما يتعلق بال النوع الأول، فمن لمعروف أن الكلمات لا تتواли في الجملة على نحو عشوائي، بل يخضع ترتيبها، لأنساق تركيبية مضطربة، وعلاقات شكلية داخلية معقدة، تشكل في مجموعها قواعد التركيب النحوي في لغة ما^(١).

كما بين النحاة العرب التطابق اللغطي في الجملة العربية التي تؤدي معنى سليماً، من حيث الإفراد والتشنيه والجمع، والتذكير والتأنيث، والتعريف والتنكير، وغير ذلك، كما في قولنا: الطالب نشيط، والطالبان نشيطان، والطلاب نشيطون، والطالبة نشطة، والطالبات نشيطات.

والتطابق في الإشارة والمشاركة، والصفة والموصوف، وغير ذلك، كما في قولنا: هذا طالب نشيط، وهذه طالبة نشطة، وذلك طالب نشيط وتلك طالبة نشطة.

إن هذا التطابق اللغطي، بنت عليه العربية نظامها، في تماسك ألفاظها في السياق اللغوي، الذي يؤدي معنى مستقيماً مالوفاً لدى أبناء اللغة، وسرعان ما يشعر ابن اللغة بنشاز في بناء الجملة الذي ينعكس على المعنى فيخلخله إذا ما سمع قائلاً يقول: الطالبان نشيط، أو الطالب نشيطان، أو الطالبان نشيطون، أو هذه طالب نشطة. أو هذا طالبة نشطة. لأن هذا السياق اللغوي الأسلوبى، يخالف النظام الذي ترد عليه اللغة، فلا تؤدي الكلمات وظائفها، لعدم تماسكتها وتطابقها، مما ينعكس على المعنى.

وبين المبرد أثر هذا التطابق بقوله: «فاما قولهم: الليلة الهلالُ، ولا يجوز الليلة زيد، لأن ظروف الزمان لا تتضمن الجثث، وإنما استقام هذا المعنى لأن فيه معنى

(١) التطور الدلالي بين لغة الشعر ولغة القرآن، ص ٧٥، د. هودة أبو عودة، مكتبة المنار،الأردن، الزرقاء ١٩٨٥ م.

المحدث، إنما يريد: الليلة بحذف الهلال، فللمعنى صلح. ولو قلت: الليلة الهلال، كان جيداً. تريد الليلة ليلة الهلال. فلما حذفت ليلة، أقيمت الهلال مقامها، مثل قوله الله عز وجل: «واسأل القرية»^(١) تريد أهل القرية^(٢).

وذكر الماجحظ هذا التطابق والاقتران اللفظي في اللغة العربية بعامة، وفي القرآن الكريم بخاصة. وكأنني به قد استقرأ الفاظ القرآن الكريم، وسبر غورها، واستشعر مواقعها في الكلم، ولهذا فقد قرن بين ورود هذه الألفاظ وما تبعها من الفاظ، فكأنها توائم متصلة فيما بينها، إذ يقول: «الا ترى أن الله - تبارك وتعالى - لم يذكر في القرآن الجوع إلا في موضع العقاب، أو في موضع الفقر المدقع والعجز الظاهر.. وكذلك ذكر المطر، لأنك لا تجد القرآن يلفظ به إلا في موضع الانتقام.. ولفظ القرآن الذي نزل عليه، أنه إذا ذكر الأ بصار، لم يقل الأسماع، وإذا ذكر سبع سماوات، لم يقل الأرضين. وفي القرآن معان لا تكاد تفترق، مثل الصلاة والزكاة، والجوع والخوف، والجنة والنار، والرغبة والرهبة، والمهاجرين والأنصار، والجن والإنس»^(٣).

وقد استغل النحاة هذا التطابق اللفظي في السياق اللغوي، المؤدي إلى معنى يحسن السكتوت عليه، وبينوا أبواب النحو على وظائف الألفاظ وتطابقها في سياق الكلام، ضمن تلك المعاني المستفادة من الموقف والمقام، فقد تصلح جملة لتؤدي معانٍ مقبولة في مقام، وهي نفسها مرفوضة في مقام آخر.

«وتقول: زيد أبوك حقاً، وهو زيد معروفاً، وأنا عبد الله أمراً وأضحاً. وذلك لأن هذه الحالات إنما تؤكّد ما قبلها، لأنك إذا قلت: هو زيد وأنا عبد الله. فإنما تخبر بخبرين، فإذا قلت: معروفاً وبينـا - فإنـما المعنى أنـي قد بيـنت لكـ هذاـ وأوضـحتـهـ، وفيـهـ الإـخـبارـ، لأنـهـ عـلـيـهـ يـدـلـ. ولو قـلـتـ أناـ عـبـدـ اللهـ منـطلـقاـ. لمـ يـجـزـ. لأنـ المـنـطـلـقـ لاـ يـؤـكـدـنـيـ. الاـ تـرـىـ أـنـكـ لوـ قـلـتـ: أناـ عـبـدـ اللهـ منـطلـقاـ، لـكـانـ المعـنىـ فـاسـداـ، لأنـ هـذـاـ الـاسـمـ لاـ يـكـونـ

(١) يوسف: ٨٢.

(٢) المقتصب، ج ٢ ص ٣٥١، البرد.

(٣) البيان والتبيين، ج ١ ص ١٩، الماجحظ.

لي في حال الانطلاق، وبفارقني في غيره، ولكن يجوز أن تقول: أنا عبد الله. مصفرأ نفسك لربك، ثم تقول: أكلًا كما يأكل العبيد، وشاربًا كما يشرب العبيد، لأن هذا يؤكّد ما حدّدت به، وكذلك لو قلت مفتخرًا أو موعدًا: أنا عبد الله شجاعاً بطلًا. وهو زيد كريماً حليماً، أي فاعرفه بما كنت تعرفه به، كان جيداً.

وهذا باب إنما يفضله ويفسده معناه، فكل ما صلح به المعنى فهو جيد، وكل ما فسد به المعنى فمردود^(١).

ومثل هذا ما ذكره عبد القاهر الجرجاني، بتحديد الفروق الدقيقة في الخبر، مرتبًا هذه الفروق على التعريف والتنكير والتقديم والتأخير، والصور الجميلة العربية الأخرى، القائمة على معانٍ النحو، ليبيّن لنا، أنه كان لا ينظر إلى النحو من الزاوية الضيقية التي تعول على اللفظ والإعراب فحسب، بل كان ينظر إلى النحو من زاوية أشمل وأعم، لتحتوي المعنى، وما يتترّب على اختلاف الصورة الجميلة العربية في التركيب من اختلاف في المعنى، والخروج به - أحياناً - إلى الالتواء المؤدي إلى اللامالوف واللامعقول، فيقول: «ولا ينبغي أن يغرك أنا إذا تكلمنا في مسائل المبتدأ والخبر، قدرنا الفعل في هذا النحو تقدير الاسم كما نقول في زيد يقوم: إنه في موضع زيد قائم، فإن ذلك لا يقتضي أن يستوي المعنى فيها استواء لا يكون من بعده افتراق، فإنهما لو استويا هذا الاستواء لم يكن أحدهما فعلًا والآخر اسمًا، بل كان ينبغي أن يكونا جمِيعاً فعلين، أو يكونا اسماً. ومن فروق الإثبات أنك تقول: زيد منطلق، وزيد المنطلق، والمنطلق زيد، فيكون لك في كل واحد من هذه الأحوال غرض خاص، وفائدة لا تكون فيباقي، وأنا أفسر لك ذلك.

اعلم أنك إذا قلت: زيد منطلق، كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلاقاً كان، لا من زيد، ولا من عمرو، فانت تفيده ذلك ابتداء، وإذا قلت: زيد المنطلق كان كلامك مع من عرف أن انطلاقاً كان إما زيد وإما من عمرو، فانت تُعلمه أنه كان من زيد دون غيره، والنكتة: أنك تثبت في الأول الذي هو قوله: زيد منطلق، فعلًا لم يعلم

(١) المقتضب، ج٤، ص. ٣١٠، المبرد.

السامع من أصله أنه كان، وثبتت في الثاني الذي هو: زيد المنطلق، فعلاً قد علم السامع أنه كان، ولكنه لم يعلمه لزيد، فاُفادته ذلك. فقد وافق الأول في المعنى الذي له كان الخبر خبراً، وهو إثبات المعنى للشيء.. ثم إنهم إذا أرادوا تأكيد هذا الجواب، أدخلوا الضمير الثاني الذي هو: زيد المنطلق، فعلاً قد علم السامع أنه كان، ولكنه لم يعلمه لزيد، فاُفادته ذلك. فقد وافق الأول في المعنى الذي له كان الخبر خبراً، وهو إثبات المعنى للشيء.. ثم إنهم إذا أرادوا تأكيد هذا الجواب، أدخلوا الضمير المسمى فصلاً بين الجزئين، فقالوا: زيد هو المنطلق، ومن الفرق بين المسألتين إنك إذا انكرت الخبر جاز أن تأتي بمبتدأ ثان، على أن تشركه بحرف العطف في المعنى الذي أخبرت به عن الأول، وإذا عرفت لم يجز ذلك، وتفسير هذا إنك تقول: زيد منطلق وعمرو، تزيد وعمرو منطلق أيضاً. ولا تقول: زيد المنطلق وعمرو، ذلك لأن المعنى من التعريف على أنك أردت أن تثبت انتلاقاً مخصوصاً قد كان من واحد، فإذا أثبتته لزيد لم يصح إثباته لعمرو^(١).

فلكل عبارة من هذه العبارات معنى خاص، يختلف عن الآخر، لأن العبرة ليست بالإعراب، وإنما بالنظر إلى المعنى الذي نشأ من اختلاف الصيغة، وصورة التركيب. فلكل تركيب معنى خاص، لا يسد مكانه تركيب آخر، لأنه يؤدي إلى معنى فاسد. فمع أن التركيب السابق يتكون من مبتدأ وخبر في جميع صوره، إلا أن الاختلاف لم ينشأ عن الإعراب، وإنما نشأ عن تعريف الخبر وتنكيره الذي أدى إلى معنى جديد.

فلم يهمل النحويون العرب المعنى، ولم يهملوا وظائف الألفاظ المعنوية وال نحوية، ضمن وجودها في الجملة. «إذ أن أداء الكلمات لوظيفتها النحوية يفهم من شيئين: أحدهما يختص بالكلمة وصيغتها. والآخر يختص بوجودها في الجملة، وهو موقعها. فالكلمة التي تأتي على صيغة من صيغ الماضي تؤدي وظيفة الماضي في الجملة. والكلمة التي تأتي على صيغة المضارع، تؤدي وظيفة المضارع في الجملة. أما

(١) دلائل الإعجاز، ص ١٢٤، عبد القاهر الجرجاني.

الموقع وهو الهم، فيقصد به أبواب النحو حيث تقع الكلمة فاعلاً أو مبتدأ أو خبراً أو صفة أو غير ذلك^(١).

وهذا ما أوضحه المبرد بقوله: «إنما كان الفاعل رفعاً لأنَّه هو الفاعل.. والمفعول به نصباً إذا ذكرت من فعل به، وذلك لأنَّه تعدى إلى فعل الفاعل. وإنما كان الفاعل رفعاً والمفعول به نصباً، ليُعرف الفاعل من المفعول به»^(٢).

ولننظر إلى دقة في تحكيم المعنى في الإعراب بقوله: «وكذلك إذا قلت: لم يقم زيد، ولم ينطلق عبد الله، وسيقوم أخوك. فإن قال قائل: إنما رفعت زيداً أو لا لأنَّه فاعل. فإذا قلت: لم يقم، فقد نفيت عنه الفعل، فكيف رفعته؟ قبل له: إن النفي إنما يكون على جهة ما كان موجباً، فإنما أعلم السامع من الذي نفيت عنه أن يكون فاعلاً، وكذلك إذا قلت: لم يضرب عبد الله زيداً. علم بهذا اللفظ من ذكرنا أنه ليس بفاعل. ومن ذكر أنه ليس بمفعول. الا ترى أن القائل إذا قال: زيد في الدار. فاردت أن تنفي ما قال أنك تقول: ما زيد في الدار، فترد كلامه ثم تنفيه»^(٣).

اهتم العلماء العرب بالمعنى في شتى الدراسات «وأن العربية ببلاغتها ونحوها وصرفها وفقها، لم تستو على سوقها من غير تلبسها بالمعنى الذي من أجله وجدت»^(٤).

وقد بين الأستاذ الدكتور محمد برkat أبو علي أن النحاة العرب أسسوا نحوهم، وبنوا أبوابه، وسموا اصطلاحاته على المعنى، وضرب على ذلك أمثلة فقال: «حتى إن النحاة أقاموا أبوابهم النحوية في التواسخ، وما يتبعها، على المعاني، ومن ذلك أنهم قالوا: فعلًا تاماً، وذلك أنه تام بذكر فاعله، أو نائب فاعله، وقالوا فعلًا ناقصاً: أي لا يتم معناه إلا بوجود اسم وخبر بعده. فالفعل

(١) أصول النحو العربي، ص ٢٦٨، د. محمد عبد.

(٢) المقتضب، ج ١ ص ٨، المبرد.

(٣) نفسه، ج ١ ص ٨، المبرد.

(٤) مفهوم المعنى بين الأدب والبلاغة، ص ٣١، د. محمد برkat أبو علي.

النَّاْمَ مَعَ فَاعِلَهُ أَوْ نَائِبِهِ يَشْكُّلُ وَحْدَةً وَاحِدَةً، وَالْفَعْلُ النَّاقِصُ يَكْتُمُ بِزِيادَةِ معْنَى أَكْثَرٍ مِنَ الْزِيَادَةِ الَّتِي انْضَمَّتْ إِلَيْهِ الْفَعْلُ النَّاْمَ، وَمِنْ هَنَا كَانَ الْعَنْيُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ الْفَعْلُ النَّاْمَ، غَيْرُ الْعَنْيِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ الْفَعْلُ النَّاقِصُ، وَكُلُّ معْنَى مَعْنَى فَعْلِهِ يَؤْلِفُ وَحْدَةً مَعْنَوِيَّةً مَنْسَجِمَةً فِي التَّرْكِيبِ»^(١).

إِنْ مِنَ الْغَبَاءِ أَنْ يَظْنَنَ ظَانُ أَنَّ النَّحُوَ الْعَرَبِيَّ مَفْصُولٌ عَنِ الْمَعْنَى، وَأَنْ لَاَ ثَرَّ للْمَعْنَى فِي الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ الْعَرَبِيِّ «وَلَعِلَّ أَهُمْ وَأَخْطَرُ مَا يَمْكُنُ تَأْكِيدُهُ حَقْيَقَةُ قَالُوهُمْ بِهَا غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْبَاحِثِينَ، وَهِيَ أَنْ عَزَلَ مَعْنَى النَّحُوِّ عَنِ النَّحُوِّ، مَسَاءَةً إِلَيْهِ بِالْغَةِ، وَجَنُوحَ بِهِ عَنِ السَّبِيلِ السَّوِيِّ أَيْ جَنُوحٌ، وَتَجْرِيدُ النَّحُوِّ مِنْ رُوْحِهِ، حَتَّى يَصِيرَ جَسْمًا بِلَا رُوْحٍ، وَإِهَابًا بِلَا مَحْتَوِيٍ»^(٢).

الْحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى فِي الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ:

مَمَّا يَؤْكِدُ اهْتِمَامَ النَّحَّاَةِ الْعَرَبِ بِالْمَعْنَى وَاعْتِمَادَهُمْ عَلَيْهِ فِي تَفْسِيرَاتِهِمْ، وَتَخْرِيجَاتِهِمْ، وَجُودُ ظَاهِرَةِ الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى، فِي الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ لِدِيْهِمْ، فَهَذِهِ الظَّاهِرَةُ تُكَشِّفُ لَنَا عَنِ الْعَلَاقَةِ الْحِمِيمَةِ بَيْنَ النَّحُوِّ وَالْمَعْنَى، سَوَاءً أَكَانَ الْمَعْنَى الْمَعْجمِيُّ، أَوْ الْمَعْنَى الْاجْتِمَاعِيُّ، أَوْ مَعْنَى الْمَقَامِ، لَأَنَّ هَذِهِ الْمَعْنَى جَمِيعُهَا تَصْبِبُ فِي مَجْرِيِ الْمَعْنَى الْوَظِيفِيِّ فِي السِّيَاقِ. (وَيَعْوَلُ النَّحْوَيُونَ عَلَى الْمَعْنَى مَعْوِلًا كَبِيرًا، وَيَمْثُلُ التَّفَاتَهُمْ إِلَى الْمَعْنَى عَامَّةً، وَالْمَسْتَوِيِّ الدَّلَالِيِّ خَاصَّةً مَلْحَظًا ثَابِتًا يَفْزَعُونَ إِلَيْهِ وَيَصْدِرُونَ عَنْهُ فِي التَّفْسِيرِ النَّحْوِيِّ، وَخَاصَّةً إِذَا تَخَلَّفَ التَّفْسِيرُ عَلَى الْمَسْتَوِيِّ النَّحْوِيِّ الْخَالِصِ.. وَيَجْعَلُونَ الْمَعْنَى حَكِيمًا فِيمَا يَجُوزُ وَمَا لَا يَجُوزُ، فَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ ابْنَ السَّرَّاجَ يَذَهِّبُ إِلَى أَنَّهُ «لَا يَجُوزُ أَنْ تَسْتَشِنِي النَّكْرَةُ مِنَ النَّكْرَاتِ فِي الْمَوْجِبِ، لَا تَقُولُ: جَاءَنِي قَوْمٌ إِلَّا رِجْلًا، لَأَنَّ هَذَا لَا فَائِدَةَ فِي اسْتِثْنَائِهِ»^(٣) وَوَاضِعًا أَنَّهُ يَعْوَلُ عَلَى الإِفَادَةِ مِنْ جَهَةِ الْمَعْنَى وَفَقَاءً مَا يَجْدِهُ أَبْنَاءُ الْلِّغَةِ فِي

(١) نَفْسَهُ، ص ٧٨، د. محمد بركات أبو علي.

(٢) نَحُوُ الْقُرْآنِ، ص ١٦، د. أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد ١٩٧٤.

(٣) الأصول في النحو، ج ١ ص ٣٤٦، ابن السراج.

سلايقهم. وكان اعتبار المعنى عندهم ضرباً من اختبار الاطراد في التفسير النحوي، وكأنما كانوا يتعاونون هذا الملاحظ، ليختبروا صلاحيته في إطار مناظرهم الخلافية الخصبة، فحين أرادوا أن يفسروا نصب المستثنى، التفت الزجاج وأئمه على الفارسي إليه، فذهبوا إلى أن عامل نصب المستثنى هو (إلا) ذلك أن معناها (استثنى) وهو فعل ينصب ما بعده، ولكن هذا التأويل المعنوي لم يثبت للامتحان طويلاً، فإن غيرهما قد نبه إلى أن الوجه ليس (استثنى) على الدوام، إذ يمكن لنا أن نقرّ غيره في مثل وافق النواب.. إلا عبدالله، فإنه قد يحتمل أن يكون التأويل (امتنع) أو (رفض).. واضح من ذلك أن مدار الخلاف هو على المعنى المفهوم من (إلا) في كل حال.. ومن وجوه ما أسعدهم به المعنى على هذا الصعيد، أن غير الإيجاب في الاستثناء الناقص والمنفي، يجيء نفياً ونهياً واستفهاماً إنكارياً، كما يكون غير الإيجاب في تأويل معنى الحكم.. ومن لطيف ما تهيا لهم بالالتفات إلى المعنى، تفسير وجوب النصب، نصب المستثنى المكرر، في مثل: ما أتاني إلا زيد إلا عمراً..^(١).

منذ بدايات التفكير النحوي العربي، كان الحمل على المعنى، المنفذ إلى التأويل والتخرير، لأن الحمل على المعنى وسيلة دلالية بارعة، ربطت بين بناء الجملة وبنيتها، أو بين سطحها وعمقها، في منهج النحاة العرب، وكشفت عن دور المعنى، أو الدلالة في التعريف النحوي، أيا كان اتساع هذا المعنى الذي يحمل عليه الكلام أو ضيقه، وبذلك يُعد الحمل على المعنى وسيلة أكثر شمولاً من كل ما جأ إليه النحاة في منهجهم، مثل التقرير والتأويل، والإضمار أو الحذف، لأنه وراء كل هذه الوسائل المختلفة^(٢).

فكان الحمل على المعنى مخرجاً لطيفاً جأ إليه النحاة العرب تجاه المباني التي لم تلتزم بقواعد، فلم يجدوا مندودة لقبول تلك الأساليب والتركيب

(١) نظرية النحو العربي، ص ٧٣-٧٥، د. نهاد الموسى.

(٢) ظاهرة الحمل على المعنى في الدراسات النحوية، ص ٥٩، رسالة جامعية، إعداد محمد أشرف مبروك إسماعيل، إشراف د. محمد حماسة، كلية دار العلوم، القاهرة ١٩٨٩ م.

والمباني، إلا بحملها على المعنى، وهي كثيرة متعددة، لا حصر لها، مبثوثة في كتبهم، حتى إن بعضهم، ركب الصعب، وخرج على المألوف في غوصه إلى المعنى ليحمل عليه الأسلوب الشاذ.

ومن الأمثلة الدقيقة الواضحة التي ثبت لجوء النحاة العرب إلى الحمل على المعنى ما أورده سيبويه، في غير موضع في كتابه، ومنها ما يتعلّق بموضوعنا، وهو حمل (إلا) على معنى (لكن) معتمداً على المعنى وصحته، بقوله: «هذا باب يختار فيه النصب، لأن الآخر ليس من نوع الأول، وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قوله: ما فيها أحد إلا حماراً، جاءوا به على معنى ولكن حماراً، وكروهوا أن يبدلوا الآخر من الأول، فيصير كأنه من نوعه، فتحمل على معنى ولكن»^(١).

لو تتبعنا الحمل على المعنى في كتب النحويين العرب، لوجدنا أن هذه النظرية أساسية في إقامة الدرس النحوي لديهم، ومن ذلك قول المبرد:

«والاستثناء على وجهين: أحدهما أن يكون الكلام محمولاً على ما كان عليه قبل دخول الاستثناء، وذلك قوله: ما جاءني إلا زيد، وما ضربت إلا زيداً، وما مررت إلا بزيدٍ، فإنما يجري هذا على قوله: جاءني زيد، ورأيت زيداً، ومررت بزيدٍ، وتكون الأسماء محمولة على أفعالها»^(٢).

ومن الحمل على المعنى في باب الاستثناء: «قولك: ما مررت بأحد يقول ذاك إلا زيد، وما رأيت أحداً يقول ذاك إلا زيداً، هذا وجه الكلام، وإن حملته على الإضمار الذي في الفعل، يعني المضمر في (يقول) فقلت: ما رأيت أحداً يقول ذاك إلا زيد، فعربي»^(٣).

وأرى أن من أكثر الأبواب النحوية ارتباطاً بالحمل على المعنى، تناوب حروف الجر في اللغة، لأن حروف الجر العربية تتناوب في استعمالاتها بالحمل على المعنى

(١) كتاب سيبويه، ج ٢ ص ٣١٩، وانظر المقتضب، ج ٤، ص ٤١٢، المبرد.

(٢) المقتضب، ج ٤، ص ٣٨٩، المبرد.

(٣) الأصول في النحو، ج ١ ص ٢٩٥، ابن السراج.

المستفاد من السياق. «هل للحروف معنى واحد أو أكثر؟ وإذا قدر أن للحرف عدة معان، فهل هذه المعاني محمولة على الحقيقة، أو على المجاز؟ والجواب عن هذين السؤالين، يقتضي بسط أقوال النحاة في هذه القضية»^(١).

يرى النحويون أن معاني حروف الجر متداخلة، وهذا التداخل في المعاني، يؤدي إلى تناوب في الاستعمال اللغوي في هذه الحروف.

فوضع حرف الجر في موضع جر آخر، إنما يكون إذا قصد معنى آخر وقد حاولت أن أضع حرفاً موضع الآخر من الحروف التي نص على جواز وقوعها موقع غيرها، فوُجِدَت أن ذلك غير مقبول، ولا ميسور، إلا إذا أردنا معنى آخر غير المعنى الذي يشير إليه ظاهر النص، مع الحرف الآخر^(٢).

وعلى ذلك يقرُّ الدكتور محمد حسن عواد - بعد دراسة وثبتت - أن لا تناوب بين بعض حروف الجر، إلا بالحمل على المعنى فقط فيقول: «وانتهينا إلى بطidan نيابة بعض حروف الجر عن بعضها بعضاً، وأن الشواهد التي سبقت للدلالة على التعاور راجعة إلى التركيب لا إلى الحرف. ورأينا أن كل حرف يؤدي معنى خاصاً به، لا يؤدي غيره، وقد ينجر مع الحرف معانٌ أخرى تؤول إلى المعنى الكلّي الذي يختص به حرف دون غيره، ونحن في ذهابنا هذا المذهب نلتقي مع البصريين، ونأخذ بما قالوه، فإن وجدت شاهداً من شواهد العربية يشير ظاهره إلى أن حرف الجر كذا وقع موقع غيره، فامعن النظر في التركيب، فإنه واجد في النهاية الحرف على بابه، وهو المعنى الذي يفيده ابتداء»^(٣).

كما أنَّ الحمل على المعنى كان المنفذ الحقيقي للنحوة في تأويل كثير من القراءات وتوجيهها وتحريجها وتعليقها، لأنَّ من مزايا اللجوء إليه، واتخاذه وسيلة من وسائل التحليل، أنه قد يمد النحوي بنظرة عميقَةٍ أخرى تقرب

(١) تناوب حروف الجر في لغة القرآن الكريم ص ١٠، د. محمد حسن عواد، دا الفرقان، عمان ١٩٨٢م.

(٢) نفسه ص ١٨، د. محمد حسن عواد.

(٣) نفسه ص ٨١، د. محمد حسن عواد.

التركيب إلى الفهم، فتبعده عن الخطأ والشذوذ، ويصبح مقبولاً، لأن معناه أصبح قريباً إلى الإدراك والفهم.

كما اتخد النحويون البصريون، والنحويون الكوفيون الحمل على المعنى سلاحاً للدفاع عن آرائهم في مسائل الخلاف التي وقعت بينهم، ففي مسألة منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، وأوردوا على ذلك أمثلة شعرية عديدة، ومنها قول ذي الأصبع العدواني:

وَمَنْ وَلَدَوْا عَامِرٌ ذُو الْطُّولِ وَذُو الْعَرْضِ

فترك صرف (عامر) وهو منصرف، ولم يجعله قبيلة، لأن وصفه فقال:
ذُو الْطُّولِ وَذُو الْعَرْضِ، ولو كانت قبيلة لوجب أن يقول: ذات الطول، ذات العرض، ولا يجوز أن يقال: إنما لم يصرفه لأنه ذهب به إلى القبيلة، كما قرأ سيد القراء أبو عمرو بن العلاء **﴿وَجَئْتَكَ مِنْ سَبَا بَنْبَأْ يَقِين﴾**^(١) فترك صرف سبا، لأنه جعله اسمأ للقبيلة حملأ على المعنى، وقال النابغة الجعدي:

مِنْ سَبَا الْمَاضِرِينَ مَارِبٌ إِذْ يَبْنُونَ مِنْ دُونِ سَبِيلِهِ الْعَرِمَا

فلم يصرف (سبا) لأنه جعله اسمأ للقبيلة، حملأ على المعنى، وقال الله تعالى:
﴿أَلَا إِنْ ثَمُودَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودٍ﴾^(٢) فلم يصرف (ثمود) الثاني، لأنه جعله اسمأ للقبيلة حملأ على المعنى.. وقال عدي بن الرقاع العاملي:

غَلَبَ الْمَاسَمِيقَ الْوَلِيدُ سَمَاحَةُ وَكَفَى قُرَيْشُ الْمَعْضِلَاتِ وَسَادَهَا

فلم يصرف (قريش) لأنه جعله اسمأ للقبيلة حملأ على المعنى، والحمل على المعنى كثير في كلامهم^(٣).

(١) النمل: ٢٢.

(٢) هود: ٦٨.

(٣) الإنفاق في مسائل الخلاف، جـ ٢، ص ٥٠، ابن الأنباري، تحقيق محمد محبي الدين عبد الحميد، دار الجليل، بيروت ١٩٨٢ م.

وقد لجأ النحاة إلى الحمل على المعنى، في مسائل متعددة، لتأييد آرائهم وردت في الإنصاف في مسائل الخلاف، لا يتسع المجال لذكرها، وساكتفي بمسألة المؤنث بغير علامة تأنيث، مما على زنة اسم الفاعل، فقالوا: «إنما حذفوا علامة التأنيث من (طالق) ونحوه لأنهم حملوه على المعنى، كأنهم قالوا: شيء طالق، أو إنسان طالق، كما قالوا: رجل ربعة، فائشوا والموصوف مذكور على معنى نفس ربعة، كما جاء في الحديث «مُذْ دجتُ الإِسْلَام» لأن الإسلام بمعنى الملة. وكما حكى الأصمسي عن أبي عمرو بن العلاء قال: سمعت أعرابياً يمانياً يقول: فلان لغوب، جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: جاءته كتابي؟ فقال: أليس بصحيفة؟ والحمل على المعنى كثير في كلامهم»^(١).

وقد بحث الدكتور عبد الفتاح الحموز الحمل على المعنى في كتابه (التأويل النحوي في القرآن الكريم) ووضع فيه فصلاً كاملاً، قسمه إلى المسائل التالية: الحمل على التوهم، والحمل على الموضع، والتضمين، والعوامل المعنوية، والحمل على الحكاية. إذ أشبع هذه المسائل بحثاً، مثبتاً أن هذه الأقسام جميعها، تدرج تحت موضوع الحمل على المعنى، فاورد أمثلة كثيرة من القرآن الكريم، لتأييد رأيه في هذه المسائل جميعها، فقال: «والحمل على التوهم والتضمين من مسائل الحمل على المعنى عند ابن جنّي»^(٢) فاستقصى مظاهره في القرآن الكريم، معززاً بهذه المظاهر بالشواهد القرآنية المختلفة.

المعنى والإعراب في الدرس النحوي:

عد النحويون العرب الإعراب، من أكثر القرائن دلالة على المعنى، وعولوا عليه في بيان اختلاف المعنى، لاختلاف حركة الآخر، في الجمل والعبارات. فيقول ابن فارس، ونقل عنه السيوطي: «من العلوم الجليلة التي اختصت بها العرب، الإعراب الذي هو

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، ص٧٦٢، ابن الأنباري.

(٢) التأويل النحوي في القرآن الكريم، ج٢، ص١٢٧٦ - ص١١٦٥، د. عبد الفتاح الحموز، مكتبة الرشيد، الرياض ١٩٨٤ م.

الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولو لاه ما ميّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام، ولا صدرٌ من مصدر، ولا نعت من توكيده^(١).

ولعل الأخطاء الأولى التي وقع فيها العرب، بعد أن اختلطوا بالشعوب الأخرى، وابتعدوا عن طبعهم وسلقيهم اللغوية السوية، كانت في الإعراب، وبخاصة في قراءة آيات الكتاب الكريم، مما أملى على العلماء، وضع قواعد الإعراب، لضبط القراءة، وبخاصة في القرآن الكريم، فكان الخطأ العائد إلى الإعراب، وتغيير حركة أواخر الكلم، من سياق إلى سياق، هو الذي دفع النحويين العرب إلى الاهتمام بقرينة الإعراب، لما لها من أثر في تغيير معنى السياق.

فالفردات الداخلة في التركيب الجملي، يتأثر بعضها ببعض، ويؤثر بعضها ببعض، فتعمل العلاقات الإعرابية الناتجة من رفع ونصب وجر على تحديد المعنى المقصود. «فالإعراب إذن قرين النظم، وسليل التركيب، بل هو دليله الأظهر في الألفاظ المفردة، ولا سيما الأسماء، وما يضارعها من الأفعال... ولعل الأظهر في الألفاظ المفردة، ولا سيما الأسماء، وما يضارعها من الأفعال... ولعل من أجل فوائده، وأعظم مزاياه، أنه يفسح لنشئ الكلام في حرية الاستزادة من معاني النحو، في تقديم أو تأخير... فالحقيقة التي لا مراء فيها أن الأصل في معاني النحو هو الإعراب، بل إنه على الأصح هو قسم النظم وشطره الآخر في بيان المعنى، حيث يرکن إليه في التعبير عن أغراض في الكلام، ما كان لها أن تظهر لولاه، مثل تقديم المسند حين يراد اختصاصه بالاهتمام في الجملة الاسمية، كتقديم الخبر، أو تقديم المفعول به، وتأخير الفاعل»^(٢).

-
- (١) الصاحبي في فقه اللغة، ج١، ص٤٩، ابن فارس.
- المزهر في علوم اللغة، ج١، ص٢٢٧، السيوطي، دار التراث، القاهرة، بلا.
- الأشباه والنظائر، ج١، ص٧٨، السيوطي، راجعه وقدّم له: د. فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨٤ م.
(٢) نحو المعاني، ص٤٩، د. أحمد عبد السنار الجواري.

لم يكن اهتمام النحاة العرب بالإعراب وأحواله، أكثر من غيره من القراءن الأخرى، كموقع الكلمة في السياقـ (الرتبة) ومطابقة الضمائم بعضها البعض (المطابقة) والصيغة، والقراءن المعنوية الأخرى، إلا تأكيداً على أهمية الإعراب وأثره الواضح في إظهار المعنى وتحديده وتوضيحه في السياق. فويرى بعض النحوين أن الإعراب أفضل وسيلة للإبانة عن المعنى، مع التيسير على المتكلّم. ويقول الزجاجي : «إن الأسماء لما كانت تعثورها المعاني، ف تكون فاعلة ومحفولة ومضافة، ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا: ضرب زيد عمراً، فدلوا برفع زيد، على أن الفعل له، وبنصب عمرو، على أن الفعل واقع به، وقالوا: ضرب زيد، فدلوا بتغيير أول الفعل، ورفع زيد، على أن الفعل ما لم يُسم فاعله، وأن المفعول قد ناب منابه»^(١).

ولهذا فإن من يتأمل في مصطلحات الإعراب وحركاته من رفع ونصب وخفض وجذب، يجد أنها لم توضع مصادفة أو اعتباطاً، بل قصد إلى العلاقة فيها بين معنى اللفظ ودلالته، ومعنى الاصطلاح، وهناك علاقة واضحة بين معناها الاصطلاحي النحوي ومعناها اللغوي.

كما نجد أن لحركة الإعراب في الجملة العربية أثراً واضحاً جلياً في تعين المعنى الذي يخدم الفكرة المقصودة، وأن هذه الحركة الإعرابية، قد تؤدي إلى معنى بعيد عن دلالات التركيب، وخيراً ما يوضح هذا الأثر ذلك الخبر الذي أورده ابن جنّي في كتابه الخصائص، قائلاً: «قدم أعرابي في خلافة عمر - رضي الله عنه - المدينة، فقال: من يقرئني شيئاً مما أنزل على محمد؟ فأقرأه رجل سورة براءة بهذا اللحن. ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحِجَّةِ الْأَكْبَرِ، أَنَّ اللَّهَ بْرِيٌّ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾^(٢) بكسراً لام رسوله - فقال الأعرابي : إن يكن

(٢) الإيضاح في علل النحو، ص ٦٩، الزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت ١٩٨٦ م.

(٣) التوبة: ٣.

الله بريء من رسوله، فأنما أبرا منه. فبلغ عمر مقالة الأعرابي، فدعاه، فقال: يا أمير المؤمنين، إني قدمت المدينة.. فقال عمر له: ليس هكذا يا أعرابي، فقال: كيف هي يا أمير المؤمنين؟ فقال: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحِجَّةِ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾^(١) – بالضم والفتح – فقال الأعرابي: وأنا أبرا ثمن بريء الله ورسوله منهم^(٢).

لعن صحة هذا الخبر، فإننا نلاحظ أن حركة الإعراب الملحوظ في قراءتها، قد ضللت الأعرابي، فبرا من الرسول، ولكنه عاد إلى الصواب، عندما قرئت الحركة له بصورة سليمة.

ومثل هذا الخبر ما ذكر عن أعرابي دخل البصرة، فسمع المؤذن يؤذن: أشهد أن محمداً رسول الله – بفتح لام رسول – فقال: ما به؟ لأن المعنى لم يتم بالحكم عندما فتحت لام لفظة رسول.

كما بين ابن فارس – وعنده أخذ السيوطي – أثر الإعراب، وتغيير حركة الآخر في المعنى قائلاً: «قال ابن فارس في باب الخطأ الذي يقع به الإفهام من القائل، والفهم من السامع، يقع ذلك من المتحاطبين من وجهين:

أحدهما: الإعراب، والآخر والتصريف: فاما الإعراب فيه تميز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين، وذلك أن قائلاً لو قال: ما أحسن زيد، – غير معرب – لم يوقف على مراده، فإذا قال: ما أحسن زيداً أو ما أحسن زيدِ. أو ما أحسن زيدَ، أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده. وللعرب في ذلك، ما ليس لغيرهم، فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني، فيقولون: كم رجلاً رأيت؟ في الاستخار. وكم رجل رأيت. في الخبر، يراد به التكثير»^(٣).

(١) التوبة: ٣.

(٢) الخصائص، ج ٢ ص ٨.

(٣) الصاحبي في فقه اللغة، ص ١٦١، ابن فارس، وانظر المزهر في علوم اللغة ج ١، ص ٣٢٩، السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى ورفاقه، دار التراث، القاهرة، بلا.

وقد كانت هذه الحركات الإعرابية أصواتاً قائمة في نفوس العرب، لازمة للالفاظ في مواقعها الإعرابية في السياق اللغوي.

ولى جانب الإعراب بالحركات، من فتحة وضمة وكسرة، فقد عوّل العرب على الإعراب بالحروف، للتفريق بين المعاني، فقال ابن جنّي :

حضرني قدماً بالموصى أعرابي عقيلي جوثي تميمي، يقال له: محمد بن الغسان الشجري. وقلما رأيت بدويَاً أفعص منه. فقلت له يوماً - شغفاً بفضاحته، والتذاذاً بتناوله، وجرياً على العادة معه في إيقاظ طبعه، واقتداه زند فطنته: كيف تقول: أكرم أخوك أباك؟ فقال: كذلك. فقلت له: أفتقول: أكرم أخوك أبوك؟ فقال: لا أقول: أبوك أبداً. فقلت: فكيف تقول: أكرمني أبوك؟ فقال: كذلك. قلت: ألسْت تزعم أنك لا تقول: أبوك أبداً؟ فقال: أيشِ هذا؟ اختلفت جهتا الكلام. فهل قوله: اختلفت جهتا الكلام إلا كقولنا نحن: هو الآن فاعل، وكان في الأول مفعولاً؟ فانظر إلى قيام معاني هذا الأمر في أنفسهم، وإن لم تقطع به عباراتهم^(١).

كما وضع النحويون قاعدة نحوية معروفة هي : الإعراب فرع المعنى. أي أن الإعراب قائم ومتوقف في صحته وصوابه على ما تحمل الجمل والعبارات اللغوية من معانٍ تؤديها.

ويكاد يتتفق معظم النحوين العرب على أن حركات الإعراب، تدل دلالة لا غموض فيها على المعاني ، في سياق التراكيب اللغوية التي تشمل الأسماء من أخبار وفاعلية ومفعولية وإضافة واتباع . إلا محمد بن المستنير، المعروف (بقطرب) الذي أنكر ذلك، وعاب عليهم هذا الاعتلal، وقال: «لم يُعرب الكلام للدلالة على المعاني ، والفرق بين بعضها وبعض ، لأننا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب، مختلفة المعاني . وأسماء مختلفة الإعراب ، متفقة المعاني .

(١) الخصائص: ط١، ص٧٦، ٢٥٠، ابن جنّي، وانظر معجم الأدباء، ج١٢، ص١٠٥، ياقوت الحموي.

فمما اتفق إعرابه واختلف معناه قوله: إن زيداً أخوك. ولعل زيداً أخوك. وكان زيداً أخوك. اتفق إعرابه واختلف معناه. ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قوله: ما زيد قائماً. وما زيد قائم. اختلف إعرابه واتفق معناه. ومثله: ما رأيته منذ يومين، ومنذ يومان، ولا مال عندك، ولا مال عندك، وما في الدار أحداً إلا زيد، وما في الدار أحد إلا زيداً.. وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزم السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزم الإسكان في الوقف والوصل. وكانوا يبطئون عند الأدراج، فلما وصلوا، وأمكنهم التحرير، جعلوا التحرير معاقباً للإسكان، ليعدل الكلام. فقال المخالفون له ردأ عليه، لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرة، ورفعه أخرى، ونسبة، وجاز نصب المضاف إليه، لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكوناً يعتد به الكلام. وأي حركة أتى بها المتكلّم أجزاته، فهو مخير في ذلك، وفي هذا فساد للكلام، وخروج عن أوضاع العرب، وحكمة نظام كلامهم^(١).

وقد وافق قطربي في رأيه وتأثيره الدكتور إبراهيم أنيس، من المحدثين^(٢). ولكنني أرى أن النحويين كانوا على صواب، فيما ذهبوا إليه في جانب، وأن قطربياً والدكتور إبراهيم أنيس، على صواب فيما ذهبوا إليه في جانب آخر، لأن الإعراب يدل على المعاني في جانب من التراكيب اللغوية، ولم يكن حركات وصل بين الكلمات، كما يرى قطربي والدكتور إبراهيم أنيس، فقد وصل إلينا القرآن الكريم متواتراً بالرواية الشفوية، جيلاً بعد جيل، معرجاً، ولا يستطيع منكر أن يقول: إن الرسول - ﷺ - كان يسكن أواخر الكلم في قراءته للقرآن الكريم، إلا عندما تضطّرّه الضرورة إلى وصل الكلمات. ولا أظن أن النبي وال المسلمين بعده قرأوا قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾^(٣) قوله تعالى:

(١) الإيضاح في علم النحو، ص ٧٠، الزجاجي.

(٢) انظر من أسرار اللغة. ص ٢١٢، د. إبراهيم أنيس، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦١م.

(٣) فاطر: ٢٨.

﴿لَيْسَ الْبَرُّ أَنْ تَوْلُوا وَجْهَكُمْ قَبْلُ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾^(١) بتسكين أواخر الكلم.

ثم إن وجود الألف في آخر الأسماء النكرة المنصوبة، دليل على وجود الإعراب في اللغة العربية، لأن هذه الألف موجودة في الرسم العثماني للقرآن الكريم. ويكتفي أن ننظر إلى سورة مريم، لنتأكد من صحة هذا القول، فقد ختمت آياتها من الآية الثالثة، حتى الآية الثالثة والثلاثين بالفاظ منصوبة مختومة بالألف التي تتبع الاسم المنون الفتح. ومنها قوله تعالى: **﴿إِذْ نَادَى رَبُّهُ نَدَاءً خَفِيًّا، قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهُنَّ الْعَظِيمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا، وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبُّ شَقِيًّا﴾**^(٢).

ثم إن الشعر الجاهلي بخاصة، والشعر العربي بعامة، لو لا الإعراب لتكسرت أوزانه وبحوره بالتسكين، ولفقد النغم الرائع في موسيقاه الناتج عن التنوين.

كما أنه قد لا يكون للإعراب أي أثر في المعنى، كما في قولنا: ضرب عيسى موسى. لأن حركة الإعراب لا تظهر على هذه الأسماء، وهنا لا بد من قرائين كالرتبة والمطابقة والصيغة، لتحديد المعنى وتوضيحه، لأنه لا أثر لحركات الإعراب على المعنى في كثيর من الأسماء المبينة التي لا تظهر على أواخرها حركات الإعراب.

من خلال ما تقدم، فقد لعب المعنى دوراً رئيساً في الدرس النحووي العربي، ولعلني لا أبالغ إذا قلت: إن أبواب النحو وموضوعاته ومصطلحاته، بأصوله وفروعه جميعها قائمة على المعنى «فسيق النحاة في أمر المعنى، عندما أقاموا تقسيم أبواب النحو على المعنى»^(٣).

(١) البقرة: ١٧٧.

(٢) مريم: ٤، ٣.

(٣) مفهوم المعنى بين الأدب والبلاغة، ص ٤٩، د. محمد بركات أبو علي.

أثر المعنى في الفكر البلاغي

بما أن النحو والبلاغة يرتبطان بوحدة المنشا - كما أوضحت من قبل - وأن المعنى يشكل الأساس الذي بني عليه الدرس النحوي العربي، منذ نشأته، فإن المعنى هو الذي انبثقت من خلاله النظريات البلاغية، بأسسها وقواعدها ونكاتها، وفنونها وأفنانها.

ولئن اقتصر اهتمام النحويين على المعنى الظاهر للتركيب اللغوي، فقد غاص البلاغيون إلى معنى المعنى، والمعاني الشوائي، وهي معان بلاغية كامنة خلف المعاني الأولية الظاهرة « لأن ما يراه البلاغيون، أن اللفظ لا يتتصف بالبلاغة باعتبار إفادته المعنى الأول، لأن هذا المعنى - كما يرون - مطروح في الطريق، يتناوله الأعرابي والعجمي والنبطي .. فلا ينظر إليه البلاغي، وإنما باعتبار إفادته المعنى الثاني الذي يتحقق به الغرض المقصود له الكلام، فهذا المعنى الثاني، هو معنى المخصوصية التي تناسب المقام، ويتعلق بها الغرض لاقتضاء المقام لها، كالتأكيد بالنسبة للأنكارات، والإيجاز في الضجر، وكالإطناب في الحبّة، وغير ذلك من المخصوصيات الزائدة على أصل المراد^(١).

فكان هذا المعنى الثاني صيداً ثميناً لعلماء البلاغة، في الأساليب العربية، وبخاصة في علم المعاني، فقالوا في أسلوب الأمر: إنه خرج إلى معانٍ أخرى، كما قالوا في النهي والاستفهام والنداء مثل ذلك، معتمدين على المعاني الثانية في سياق تلك الأساليب.

وكذلك في علم البيان، إذ بنوا المجاز والاستعارة والتشبيه والكتابية على المعاني الثانية، فيقول عبد القاهر الجرجاني: « الكلام على ضربين: ضرب أنت تصل منه إلى الغرض، بدلالة اللفظ وحده، وذلك إذا قصدت أن تخبر عن زيد مثلاً بالخروج على الحقيقة، فقلت: خرج زيد. وعلى هذا القياس. وضرب آخر، أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلّك اللفظ على معناه

(١) مشكلة المعنى بين النحو والبلاغة، ص ٤، رسالة دكتوراه، محمد فؤاد.

الذى يقتضيه موضوعه فى اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية، تصل بها إلى الغرض، ومدار هذا الأمر على الكنایة والاستعارة والتمثيل.

أولاً ترى أنك إذا قلت: هو كثير رماد القدر. أو قلت: طويل النجاد. أو قلت في المرأة: نزوم الضحى. فإنك في جميع ذلك، لا تفيد غرضك الذي تعنى من مجرد اللفظ، ولكن يدل اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره، ثم يعقل السامع من ذلك المعنى، على سبيل الاستدلال معنى ثانياً، هو غرضك كمعرفتك من كثير رماد القدر أنه مضياف. ومن طويل النجاد، أنه طويل القامة. ومن نزوم الضحى في المرأة، أنها متربة مخدومة، لها من يكفيها أمرها.

وكذا إذا قال: رأيتأسداً. وذلك الحال على أنه لم يُرد السبع - علمت أنه أراد التشبيه، إلا أنه بالغ فجعل الذي رأه بحيث لا يتميز عن الأسد في شجاعته. وكذلك تعلم من قوله: بلغني أنك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى، أنه أراد التردد في أمر البيعة، واختلاف العزم في الفعل وتركه.

واذ قد عرفت هذه الجملة، فها هنا عبارة مختصرة، وهي أن تقول: المعنى ومعنى المعنى؟ تعني بالمعنى: المفهوم من ظاهر اللفظ، والذي تصل إليه بغير واسطة. وبمعنى المعنى: أن تعقل من اللفظ معنى ثم يُفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر كالذي فسرت لك^(١).

ولهذا فإنه يتولد من الأسلوب الأدبي، طبقتان من المعاني: طبقة ظاهرة للعيان، يميزها السامع دون إعمال فكر وتأويل، ويفهمها أهل اللغة عامة، وهذا ما يُطلق عليه المعنى الأول، وهو المعنى الظاهر المباشر المفهوم من الكلام، أو ما يُسمى بدللات التركيب الظاهرية. أما الطبقة الثانية من المعنى، فهي المخفية خلف الطبقة الظاهرة الأولى، وهي ما يُطلق عليه المعنى الثاني، أو معنى المعنى، لأن المعنى الأول في السياق يوصي إلى المعنى الثاني.

هذه المعاني الثانية هي التي يأتي بها الأدباء، وهي الأغراض التي يصاغ لها

(١) دلائل الإعجاز، ص ١٨٤، عبد القاهر الجرجاني.

الكلام، فهي منبثقة من نتاجهم الأدبي، وعليها يعول النقاد في التمييز بين الأدباء والشعراء قوًّا وضعفاً، ونجاحاً وفشلًا، من خلال الأعمال الأدبية، وفن القول بأنواعه، ممتزجة بأحساس الأديب أو الشاعر أو المنشئ وعواطفه ووجوده.

«إذ إن تلك المعاني هي أصل في البناء الشعري لدى الشاعر، ومن معجمه الشعري الذي يعرف لكل معنى موقعه، دون الغفلة عن وظيفة كل معنى في إطار استخدامه وتركيبه»^(١) ولا أجد اختلافاً أو تناقضاً أو تضارباً بين المعينين، لأنَّ المعنى الثاني منشق عن المعنى الأول، وصورة منعكسة عنه، غير أنَّ المعنى الثاني العميق يرتبط بنفسية الأديب، ويحتوي أهدافه وأغراضه ومقاصده ومراميه.

«ولهذا فالمعنى عند البلاغيين معنيان: نفسي، وباز قائم باللفظ، ولذلك قالوا: لا نعرف حدَّ المعنى حتى نعرف تركيب البلاغة، ولا نعرف تركيب البلاغة حتى نعرف البلاغة»^(٢).

لم يقتصر الاهتمام بالمعنى على البلاغيين فقط، بل شاركهم علماء الفقه وأصول الدين والتفسير، فكان الفقهاء والأصوليون والمفسرون أكثر العلماء غوصاً إلى المعنى الثانية في القرآن الكريم «فأفادت المعاني في فهم أصول الفقه، ولذلك أعلنا أنَّ علمي أصول الفقه والمعاني في غاية التداخل، فإن الخبر والإنشاء اللذين يتكلُّم فيهما المعاني، هما موضوع غالب الأصول»^(٣).

ويضيف الأستاذ الدكتور محمد برکات أبو علي قائلاً: «ويتصل بذلك أنَّ المفسِّرين قد فطنوا منذ زمن سحيق في القدم، إلى الفرق بين ظاهر القرآن وباطنه، فكان فهمهم لهذا الفرق، تفرِيقاً منهم بين المعنى المقالِي، والمعنى المقامي»^(٤) وقد أشار الرافعي إلى ما تحمله الألفاظ من معانٍ في السياق اللغوي القرآني فقال:

«وليست الكلمة في القرآن كما تكون في غيره، بل السمو فيها على الكلام،

(١) مفهوم المعنى بين الأدب والبلاغة، ص ٦٨، د. محمد برکات أبو علي.

(٢) نفسه، ص ١٠٤، د. محمد برکات أبو علي.

(٣) مفهوم المعنى بين الأدب والبلاغة، ص ١١٣، د. محمد برکات أبو علي.

(٤) نفسه، ص ١٣٢، د. محمد برکات أبو علي.

أنها تحمل معنى، وتؤمئ إلى معنى، و تستتبع معنى، وهذا ما ليس في الطاقة البشرية، وهو الدليل على أنه كتاب أحكمت آياته، ثم فصلت^(١).

ولهذا فقد وجدنا اختلافاً منهجياً لدى المفسرين المسلمين، لـأي الذكر الحكيم، و اختلافاً في تفسير الآيات و تأويلها « لأن الكشف عن المعاني الثانية في القرآن الكريم يحتاج إلى لبقة وفهم وحذر و تؤدة وبصيرة، لأنها دقائق غامضة كامنة في التعبير كاللآلئ في الأصداف، وهي كثيرة في القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: ﴿ هُوَ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ ﴾^(٢) هي متاع الغرور إذا اهتك عن طلب الآخرة، فاما إذا دعوك إلى طلب رضوان الله، و طلب الآخرة، فنعم المتاع، ونعم الوسيلة، فالمعاني الثانية في هذه الآية كثيرة ومتعددة منها: تحذير حال الدنيا، لأن اللهو واللعب والزينة والتفاخر، أمور ما أحقرها في حقيقة الأشياء، و تعظيم حال الآخرة، لأنها بين العذاب أو الثواب، و هما أمران عظيمان، وأن الحياة الدنيا حكمة وصواب، ولم تخلق للعبث والمهاترة، فوراء خلقها معان كثيرة، وأهداف متعددة وغايات تترى، وتلك المعاني تحتاج إلى فكر ونظر وتأمل في سرّ هذا الوجود وما يقتضيه^(٣).

وقال تعالى ﴿ إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَعْوَتْ وَنَحْيَا ﴾^(٤) فإن قيل: فما وجه تقديم الموت على الحياة، في الحكاية عن منكري البعث؟ لأنّه يموت بعض ويولد بعض، وينقض قرن ويأتي قرن آخر، وهناك وجوه كثيرة للتقديم والتأخير، للذكر وللحذف، للتعريف والتنكير، للإفراد، والثنائية والجمع وغيرها من فنون المعاني^(٥) ومن المعاني الثانية في أسلوب القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿ يَا حَسْرَةٍ

(١) وحي القلم، ج ٢ ص ٢٧٢، مصطفى صادق الرافعي، المكتبة التجارية بمصر ١٩٥٥ م.

(٢) الحديد: ٢٠.

(٣) المعاني الثانية في الأسلوب القرآني، ص ٣٠٧، د. فتحي عامر، منشأة المعارف، الإسكندرية ١٩٧٦ م.

(٤) المؤمنون: ٣٧.

(٥) المعاني الثانية في الأسلوب القرآني، ص ٣٤٥، د. فتحي عامر.

على العباد ما يأتיהם من رسول إلّا كانوا به يستهزئون ^(١) معناه أنه لو كانت الحسرة بما يصح نداوته، لكان هذا وقتها. ولكننا لا نستريغ لمعنى التنبية الذي يخرج إليه النداء في هذا المقام، والأولى هو التحسّر والتخوّف في الآية الأولى، والحسّر عليهم لفعاليهم من جهة المؤمنين في الآية الثانية. ويجوز أن يكون التحسّر من الله تعالى على سبيل الاستعارة في معنى تعظيم ما جنوه على أنفسهم، وفرط إنكاره له وتعجبه منه، وهو معنى يتفق وموقف المكذّبين بالرسل، وينسجم مع حالهم أكثر من التنبية، وإن كان التنبية على حال المكذّبين بالرسل، لا يتنافي والمقام، لأن في ذلك عظة لمن يتعظ ^(٢).

وقد اتصلت المعاني البلاغية بثلاث حلقات متصلة: الأولى: المنشى والثانية: المستمع أو المخاطب. والثالثة: فن القول الواصل بينهما.

كما اتصلت كل حلقة من هذه الحلقات الثلاث بحلقات أخرى، يربطها جميعاً إطار واحد.

فمن الحلقات التي تتصل بالمنشى؛ شخصيته وثقافته وصدقه والتزامه ومن الحلقات التي تتصل بالمخاطب والمستمع، المستوى الثقافي والاجتماعي، والجانب النفسي والحضاري.

هذه الجوانب عند كلٍّ من المنشى والمتلقي لها أثرها في فن القول العربي، شرعاً أو نثراً.

أما في النص القرآني، فالامر على خلاف ذلك «لأن البلاغة العربية تراعي حال المخاطب والمتكلّم، ويجري هذا في الأساليب البشرية بين الناس أمّا في أسلوب القرآن الكريم، فالحال يختلف، إذ المرااعة تكون في بناء حياة الفرد والجماعة في غير تحويل من المتكلّم، وهو الله تعالى على فائدة خاصة له، أو نفع ماديّ، أو كسب معنوي، لأن الله - عزّ وجلّ - في غنى عن رضا البشر والناس أجمعين، ومن هنا

(١) بس: ٣٠.

(٢) المعاني الثانية في الأسلوب القرآني، ص ٣٨٨، د. فتحي عامر.

ينبغي أن نحترس عندما نشرح معنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال في البلاغة العربية. إذ كثير من الأمثلة في الأدب العربي تتحدث في بلاغتها و مجالها وتأثيرها، عن نفس المتكلّم، إذا كان شاعراً أو ناثراً^(١).

ولهذا فللقرآن خصيصة تميّزه عن فن القول العربي في هذا المجال، لأنّه ليس كلام بشر، إنما هو كلام الله - تعالى - فيتغير مفهوم الصدق في كلام الناس، إنما مفهوم الصدق ثابت لا يتغيّر في كلام الله، في كل زمان ومكان.

«والنص القرآني في محاكمته وحكمه للصادق واحد في كل وقت من غير تأثير ب الكبير أو صغير أو حاكم أو محكوم أو فقير أو غني ، أصحاب سلطان أو سواه، ويضاف إلى ما تقدّم ومراعاة المقام، مقام من؟؟؟ المنشئ أو المتلقّي ، هذا يتلوّن في فن القول العربي ، إنما المقام واحد أمام النص القرآني»^(٢).

أما الحلقة الثالثة المتمثّلة في فن القول الموصل بين المنشئ والمتلقّي، فيتصل بها طبيعة هذا القول وتركيبه وتشكيله اللفظي والمعنوي، ونظامه الصوتي، ودلالاته وصوره.

وقد وضعت هذه الحلقات الثلاث: المنشئ والمتلقّي وفن القول الموصل بينهما في إطار نظرية واحدة، تُسمى مطابقة المقال لمقتضى الحال مع فصاحته.

وهذه النظرية هي محور البلاغة بعلومها الثلاثة، وما يتبعها. لا بل هي حدّ البلاغة الشامل لجميع فنونها وأفاناتها وعلومها ومصطلحاتها ونكاتها ولطائفها «وبهذا نفهم معنى إيصال ما في نفس الإنسان إلى غيره من غير إغلاق أو غموض، بل بتأثير وفائدة وإمتاع، وخاصة علوم البلاغة، ليس في مصطلحاتها وتشكيلاتها، بل إيصال المعاني التي تقوم في النفس ويرغب صاحبها في نقلها

(١) دراسات في البلاغة. ص ١٣، د. محمد برّكات أبو علي، وانظر، لفنات وموافق ص ٦٨
د. محمد برّكات أبو علي، مكتبة الرسالة، عمان ١٩٧٨ م.

(٢) سر العربية وبيانها، ص ١٩، د. محمد برّكات أبو علي، دار البشير، عمان ١٩٨٨ م.

إلى غيره^(١)) فالمنشئ هو العنصر الأساس في توصيل المعاني التي في نفسه إلى المتلقى، بواسطة الألفاظ التي يستخدمها في السياق اللغوي لهذه الغاية، وهو ما يسمى (فن القول) فركَّزت علوم البلاغة اهتمامها على هذا الجانب، لأن المعاني تختلف باختلافه، وتتغير بتغيير تشكيله «فقد ركب الكندي المتكلف إلى أبي العباس المبرد وقال له: إني لا جد في كلام العرب حشوأ، فقال أبو العباس: في أي موضع وجدت ذلك؟ فقال: أجد العرب يقولون: عبدالله قائم. ثم يقولون: إن عبدالله قائم. ثم يقولون: إن عبدالله لقائم. فالالفاظ متكررة والمعنى واحد. فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الالفاظ، فقولهم: عبدالله قائم إخبار عن قيامه. وقولهم: إن عبدالله قائم. جواب عن سؤال سائل. وقولهم: إن عبدالله لقائم. جواب عن إنكار منكر قيامه»^(٢).

إن تفسير المبرد هذا يوضح لنا، أن مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته هو جوهر البلاغة، وأن تأدية المعنى المعتمل في النفس إلى المتلقى وتوصيله، هو المحور الذي بنت عليه علوم البلاغة أبحاثها وفكرها ونظرياتها ومصطلحاتها، وأن هذا المعنى المضمن في الألفاظ، هو روح عملية التوصيل، التي ركزت عليها البلاغة، من خلال مطابقة المقال لمقتضى الحال. فتركيز البلاغة على مقتضى الحال يقصد منه مراعاة المنشئ الدقة فيما ينقل من معانٍ مخترزة في نفسه إلى المتلقى بطريق الجمل والعبارات المرصدة بينهما، مراعيًّا المواقف المحيطة بالمتلقى، والمقامات التي تكتنف الموقف الذي تم فيه التوصيل، فيراعي الظروف المحيطة، والعلاقات الاجتماعية وأحداث الماضي والحاضر، واستشراف المستقبل، كما يراعي العادات والتقاليد والقيم والمعتقدات، وطبقة المخاطب ومركزه الاجتماعي وال رسمي، وثقافته وموافقه، فيُخضع هذه المعطيات والمؤثرات جميعها للمعنى، ليقتضي فهم المتلقى والتأثير فيه.

(١) فصول في البلاغة، ص ١٨٨، د. محمد بركات أبو علي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان ١٩٨٣م.

(٢) دلائل الإعجاز، ص ٢١٩، عبدالقاهر البرجاني.

فمقام السعادة والسرور والابتهاج يختلف عن مقام الحزن والالم، ومقام التهنئة غير مقام التعزية، ومقام الاستخبار والاستفسار غير مقام الاخبار، ومقام النصر مناقض لمقام الهزيمة، ومقام الوعد معاكس لمقام الوعيد، ومقام الشجاعة لا يتناسب ومقام الخوف والجبن.

وهناك مئات المقامات المختلفة التي تفرض على المنشئ أن يراعيها في أثناء عملية التوصيل والاتصال اللغوي، لانه لا يخاطب نفسه، وإنما يخاطب متلقياً يعدّ عنصراً أساسياً في عملية التوصيل اللغوي.

فعلى المتكلّم أن يرتّب الفاظه في السياق اللغوي، وفق ترتيب معانيه في نفسه، وإلى ذلك أشار أبو سعيد السيرافي في قوله: «افهم عن نفسك، ثم رُمْ أن يفهم عنك غيرك»^(١).

ولعلّي لا أجاذب الحقيقة إذا قلت: إن الملاحظ كان من أوائل الذين بينوا اثر المقام والمقال في المعنى والبلاغة، فقال: «والمعنى ليس بشرف لأن يكون من معاني الخاصة، وكذلك ليس يتضمن بأن يكون من معاني العامة. وإنما مدار الشرف على الصواب، وإحراز المنفعة مع موافقة الحال، وما يجب لكل مقام من المقال.. وينبغي أن يعرف المتكلّم أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاماً ولكل حالة من ذلك مقاماً، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات»^(٢).

كما بينَ أنَّ المقام والمقال عِيار البلاغة وميزانها، فقال: «إذا أعطيت كل مقام حقه، وقمت بالذى يجب من سياسة ذلك المقام، وأرضيت مَنْ يعرف حقوق

(١) المقاييسات، ص ٧٨، أبو حيان التوحيدي، تحقيق حسن السندي، المكتبة التجارية، القاهرة ١٩٢٩م.

(٢) البيان والتبيين، ج ١ ص ٩٧، الملاحظ.

الكلام فانت بليغ^(١).

اما عن علاقة المنشى بالمتلقي، والتوصيل بينهما، فقد كان دقة المعنى ووضوحه النغم الذي عزف على أوتاره البلاغيون، فقال المحافظ. «يكفي من حظ البلاغة أن لا يؤتى السامع من سوء إفهام الناطق، ولا يؤتى الناطق من سوء فهم السامع»^(٢). ولأى جانب البلاغيين، يرى النقاد أن جودة التوصيل بين المنشى والمتلقي، تجعل فن القول مميزاً في معناه ومبناه «لان الفنان لا يكفيه أن يعبر تعبيراً صادقاً جميلاً عن عواطفه، بل عليه أيضاً أن يحسن توصيل هذه العواطف إلى القارئ»^(٣) وهذه العواطف جزء متدرج في المعاني.

إن المخاطب جزء من عملية الإبداع الفني لدى المنشى: «فيجب أن يكون المتكلم مع المخاطب كالطبيب الحاذق، والنطاسي البارع مع المريض، يجب أن يفحصه فحصاً دقيقاً، وأن يفرض له من الدواء أو الكلام ما يلائم، والأضر به، وأن البلوغ مع المخاطبين كالقائد أمام الحصن، يجب أن يهاجمه من حيث ينتظر الظفر والفتح، وبالسلاح الذي به يفوز»^(٤).

وعلى ذلك فإن فصاحة الكلام وبلامنته، قائمة على ما اكتنفه من معانٍ وأفكار مرتبطة بالمقام والمقال، فيكون الكلام موجزاً في المقامات التي تتطلب الإيجاز، ويخرج إلى الإطناب، حيث يتطلب الموقف إطناباً، ويقصد به إلى التوكيد، في مواضع التوكيد، ويبينى على التقديم والتأخير، والذكر إذا كان فيها خدمة للمعنى، وتقربياً له، كما يجب أن يراعى فيه طبيعة الموضوع، فلكل موضوع أسلوبه الخاص به الذي يناسبه من الألفاظ والمعاني، لأن الموضوع جزء من المقام «فبلاغة الكلام ليست في نظمته، ولا في ترتيب ألفاظه، وإنما في مطابقة الكلام لقتضى الحال أو المقام مع فصاحتها، ويحلل لك البلاغيون الجمل على هذا النحو ليقفوك على

(١) البيان والتبيين، ج ١ ص ٨٢، المحافظ.

(٢) نفسه، ج ١ ص ٦٣، المحافظ.

(٣) مقالات في النقد الأدبي ص ٧٤، د. محمود السمرة، دار الثقافة، بيروت، بلا.

(٤) مقتضى الحال بين البلاغة القديمة والنقد الحديث، ص ٣٨٤، إبراهيم الخولي.

طاقات التعبير المختلفة لهذا الترتيب، أو ذاك، أو ليقفوك على خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره^(١).

ليس مقتضى الحال هذا مقتصرًا على ما تفضل به الاستاذ أمين الخلوي عندما قال: «وَقُصْرُ الْقَدْمَاءِ الْبَحْثُ الْبَلَاغِيُّ عَلَى الْأَلْفَاظِ مِنْ حِيثُ أَدْوَاهَا لِلْمَعَانِي الْجَحْزِيَّةِ بِالْجَمِيلَةِ الْوَاحِدَةِ، أَوِ الْجَمْلِ الْمُتَصَلِّهِ فِي مَعْنَى وَاحِدٍ، وَلَمْ يَجُازُوا ذَلِكَ، فَعِلْمُ الْمَعَانِي تَعْرُفُ بِهِ أَحْوَالُ الْلُّفْظِ الْعَرَبِيِّ، مِنْ حِيثُ مَطَابِقَتِهِ لِمَقْتَضِيِ الْحَالِ»^(٢) لأنهم رأوا في مقتضى الحال كلًّا ما يحيط بالمنشئ والمتلقي، وفن القول الموصل بينهما من ظروف وأحوال ومؤثرات.

ولعل أكثر ما يخدم البلاغة ويعمل على تطويرها، لخدمة الأساليب العربية، إيجاده التوصيل بين المنشئ والمتلقي «فِإِذَا اقْتَرَبَ الْمُتَلَقِّي مِنْ رُوحِ صَاحِبِ النَّصِّ فَإِنَّهُ يَقْتَرَبُ مِنْ الْمُشَاعِرِ الْنَّفْسِيَّةِ الصَّادِقَةِ الَّتِي تَحْمِلُهَا عَبَاراتُ النَّصِّ مِنْ حَاجَاتِ الْمُؤْلِفِ وَغَرَائِزِهِ وَمِيَولِهِ، وَبِهَذَا يَكُونُ التَّأْثِيرُ الْوَجْدَانِيُّ مُتَوَاصِلًا بَيْنَ الْكَاتِبِ وَالْمُتَلَقِّيِّ، مِنْ خَلَالِ التَّشْكِيلَاتِ الْبَلَاغِيَّةِ فِي تَوْحِيدِ الْمُصْطَدِّحَاتِ، وَاتِّفَاقِ الْنُّفُوسِ بِمَا يَخْدُمُ الْوَجْدَانَ الصَّادِقَ مِنْ خَلَالِ الْأَدَوَاتِ الْبَلَاغِيَّةِ وَاللُّغُوِيَّةِ مُجَمَّعَةٍ غَيْرِ مُنْفَصِّلَةٍ فِي إِطَارِ الصُّورَةِ وَالْأَسْلَوبِ»^(٣).

وقد فتَّقَ الْبَلَاغِيُّونَ الْقَدْمَاءَ فِنَّ الْقَوْلِ الْعَرَبِيِّ تَفْتِيقًا عَمِيقًا، فَكَشَفُوا عَنِ لَطَائِفِهِ الْبَلَاغِيَّةِ، وَاضْعَفُوا الْمُصْطَدِّحَاتِ الْبَلَاغِيَّةِ، عَلَى ضَوءِ مَا وَجَدُوهُ مِنْ خَبَايَا دَفِينَةٍ فِيهِ.

ومن يتابع علوم البلاغة، يلمس هذه المكتشفات الثمينة التي بنوا عليها علوم البلاغة. وهي – بلا شك – تدل على عمق نظرتهم إلى فن القول، كما

(١) دراسات في البلاغة، ص ٤٧، د. محمد بربرات أبو علي.

(٢) مناهج تجديد في النحو والبلاغة، ص ٢٦٧، أمين الخلوي، دار المعرفة، القاهرة ١٩٦١ م.

(٣) فصول في البلاغة، ص ٩١، د. محمد بربرات أبو علي.

تدل مئات المصطلحات البلاغية التي وضعوها على عبقريتهم.

فقد بحثوا عن جماليات فن القول العربي، وعمما اشتمله من معانٍ وصور وتشبيهات واستعارات وكنايات وبدائع. وهي جوانب أساسية في ثقافة الناقد، لأن هذه المعاني والصور والتشبيهات والبدائع، لم يأت بها الأدباء والشعراء والمنشئون في فنهم القولي، تزييناً له وتحسيناً وزركشة، وتلويناً، وإنما هي مكونات أساسية في صلبه، ولو لاها لما امتاز أسلوب على أسلوب، أو فُضِّلَ أسلوب على آخر، فهي عنصر جوهرى في أسلوب الأديب والشاعر والمنشئ، تكسبه رونقاً وجمالاً وسحرًا وعدوبة، «وقد كان للبلاغة سلطان أيام كان العمل العربي تحدوه هذه الحقائق، ويعيش في كنفها، ثم لما نضبت القرائح، وأدركها العجز عن الابتكار والإبداع، راح صناع القرىض يلتسمون العون من البلاغة، وما ضمته من نماذج كانت عندهم بمثابة جملة القيم الكلية التي لا غنى عنها»^(١).

إنني لاقف باستهجان واستغراب، من موقف بعض أولئك الذين يقدحون ببلاغتنا العربية، ويتهمنها بالعمق والجمود، حتى تمادي بعضهم بأن قال: إنه أصبح لافائدة من وجودها، وتدريسها، وتعلّمها، وعلى رأس هؤلاء، سلامة موسى في كتابه (البلاغة العصرية) الذي نادى فيه بتقويض البلاغة العربية لأسباب واهية^(٢)، وتناسي أن بلاغتنا العربية ذات تاريخ طويل، ارتبطت خلاله، بدستور هذه الأمة محاجرة نصه الإلهي العظيم، كاشفة عن معانيه وإعجازه وبيانه، وروعة نظمه.

فكان بذلك غذاء دسمًا للأدباء والشعراء والكتاب على مرّ القرون، ومنهلاً فراتاً يروي ظما الشادين للأدب، يচقل أذواقهم، ويوسع خيالهم وإدراكيهم وينمي أذواقهم.

(١) التركيب اللغوي للأدب، ص ٩١، د. لطفي عبد البديع، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٧٠ م.

(٢) انظر: البلاغة العصرية واللغة العربية، سلامة موسى، سلامة موسى للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٦٤ م.

وظلت علوم البلاغة منارات يهتدى بها الأدباء والشعراء والنقاد. هذه العلوم البلاغية الماثلة في كتب البلاغة العربية، التي نمت وترعرعت، عبر العصور. فهل نهمل هذا التراث البلاغي الهائل الذي أوجده عقول علمائنا، وارتبط بتراث أمتنا الفكري والحضاري، ونسير خلف ناعق هدام؟

والى هذا المعنى أشار الدكتور محمد برkat أبو علي يقوله: «من كلّ ما تقدم كنا نهدف إلى إعلان مفهوم قائم في نفوسنا، وهو أن البلاغة العربية، من اللوم التي لم تحترق ولم تنضج، لم تخترق لأنها أحد مفاتيح الإعجاز القرآني، والجمال الأدبي، ما دام قرآن يُتلى، و المسلمين يؤمّنون به عقيدة وسلوكاً، ويتعبدون به، فإن الحاجة للبلاغة قائمة وماسة، ما بقيت لغة العرب، فالعرب وغيرهم من دارسي اللغة العربية وآدابها بحاجة إلى إتقان هذا المعيار البلاغي، أو الإلام به.

أما أنها لم تنضج، فلان الوسائل التي تعرض بها بحاجة إلى تجديد، وثقافة العصر الذي تشيع فيه»^(١).

ليس معنى هذا أن بلاغتنا العربية التي وصلتنا، وبخاصة التي يطلق عليها البلاغة المقدّدة، على طريقة العجم وأهل الفلسفة، مبرأة من التقصير في عصرنا هذا، لا بل إنها بحاجة إلى تجديد وتطوير لتساير روح العصر ومتطلباته.

وبذلك نبقي على القديم ونأخذ الصالح منه، ونخلطه بالجديد النافع الذي لا يقتلعنا من جذورنا، و يجعلنا نضرب صفحات عن تراثنا.

فنعيد للبلاغة حياتها ورونقها وغايتها، بوصلها بال النقد ونظرياته، وربطها بالنصوص الأدبية، ذات المستوى الفني الرفيع، لتكشف عن معانيها الأدبية ومواطن الجمال والروعة فيها، لتساعد الطالب على الفهم والتذوق، وتنمى لديه حبّ الفنون الأدبية بأنواعها جميعاً، لأنها صور لفن القول.

(١) البلاغة عرض وتوجيه وتفسير، ص ٨، د. محمد برkat أبو علي.

وكي لا تبقى بلاغتنا العربية مهفاً لسهام المشككين في قدرتها، لأنها تقتصر في دراسة الأعمال الأدبية، على كشف ما فيها من معان وصور وتشبيهات واستعارات وكنایات، وجناس وطباق وتورية إلى غيرها من اللطائف البلاغية.

فإنني أرى أن نوسّع مجال البلاغة، ونطور وظيفتها، ونربطها بالنقد الأدبي، والدراسات النحوية واللغوية لتناول النصوص الأدبية، وفنون القول تناولاً شاملًا، فهماً ودراسةً ومحاورةً وتحليلًا، لأنني أرى أن البلاغة قاعدة وأساس للنقد، لأنها من عناصر النقد الدقيقة التي لا يستغني عنها الناقد. « ولو حاولنا أن نفسّر بلاغة القرآن الكريم، أو حديث الرسول - ﷺ - الشريف، أو فصيح كلام العرب، لما استطعنا أن نتحسّس الإشارة أو الفائدة أو الهدایة أو الإعجاز لمجرد أن هذه النصوص قد احتوت على استعارة أو كناية، أو تمثيل أو تشبيه، أو أي لون من ألوان علوم البلاغة في المعاني أو البيان أو البديع، وإنما بالإضافة إلى ذلك، لا بد من مساس هذه النصوص، واتصالها بنفوس قائلتها وارتباطها ب حاجات ساميّتها ومتلقيها، ولهذا فإن العنوان الذي يضم علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع) يوضح لنا أن النصوص البلاغية لا تقف قيمتها عند احتواها الفنون البلاغية، بل يضاف إلى ذلك ما يتبدّى في مناشط الحياة من حديث نفسي، أو تقلب مجتمع، أو نشاط مادي، أو خلاف ذلك، بما يعرض للمجتمعات في رقيّها أو انحطاطها، وللأمم في سرورها وشرورها.

ومعنى هذا أن بلاغة إعجاز القرآن، لا تكون في فهم الفنون البلاغية، كما أن فن القول العربي لا يعدو قضية التراكيب، والنظرية الجمالية، إلى ما فيه خدمة الإنسان منفرداً ومجتمعًا.. ولذلك فالنظر البلاغي في النتاج الإنساني يشمل ما يحمل من رسالة هادفة، وقيمة اجتماعية ونفسية وخلقية تؤدي إلى بناء المجتمع، وتعين على تمسكه^(١).

وقد تنبه البلاغيون العرب إلى هذا الجانب الهام، وهو أن بلاغة فن القول

(١) دراسات في البلاغة، ص ٧٥، د. محمد برّكات أبو علي.

وفصاحته ليس بما اشتمل عليه من تشبيهات واستعارات، وإنما إلى جوانب أخرى عديدة، تكمن في نظم الكلام وتركيبه ومعانيه، فيقول عبد القاهر الجرجاني «إنك ترى الناس إذا ذكرروا قوله تعالى: ﴿وَاشتعل الرأس شيباً﴾^(١) لم يزيدوا فيه على ذكر الاستعارة، ولم ينسبوا الشرف إلا إليها، ولم يروا للمزية موجباً سواها، وليس الأمر على ذلك، ولا هذا الشرف العظيم، ولا هذه المزية الجليلة، وهذه الروعة التي تدخل على النفوس عند هذا الكلام المجرد الاستعارة. ولكن لأن سُلْكَ بالكلام طريق ما يُسند الفعل إليه إلى الشيء. وهو لما هو من سببه، فيرفع به ما يُسند إليه، ويؤتى بالذى الفعل له في المعنى منصوباً بعده.. وذلك أننا نعلم أن اشتتعل للشيب في المعنى، وإن كان هو للرأس في اللفظ.. وإن أُسند إلى ما أُسند إليه، يُبيّن أن الشرف كان لأن سُلْكَ فيه هذا المسلك، وتوخى به هذا المذهب أن تدع هذا الطريق فيه، وتأخذ اللفظ فتسنده إلى الشيب صريحاً، فتقول: اشتتعل شيب الرأس والشيب في الرأس. ثم تنظر هل تجد ذلك الحسن وتلك الفخامة؟ وهل ترى الروعة التي كنت تراها؟ فإن قلت: فما السبب في أن كان (اشتعل) إذا استعير للشيب على هذا الوجه كان له الفضل؟ فإن السبب أنه يفيد مع لمعان الشيب في الرأس الذي هو أصل المعنى الشمولي وأنه قد شاع فيه، وأخذه من نواحيه، وعم جملته، حتى لم يبق من السواد شيء أو لم يبق منه إلا ما لا يُعتد به. وهذا ما لا يكون إذا قيل: اشتتعل شيب الرأس أو الشيب في الرأس. بل لا يوجب اللفظ حينئذ أكثر من ظهوره فيه على الجملة.. ونظير هذا في التنزيل قول - عز وجل - ﴿وَفَجَرَنَا الْأَرْضُ عِيُونًا﴾^(٢) التفجير للعيون في المعنى، وأوقع على الأرض في اللفظ، كما أُسند هناك الاشتتعال إلى الرأس^(٣). وقد أشار إلى هذا الجانب العلوي في كتابه (الطراز)^(٤).

(١) مريم: ٤.

(٢) القمر: ١٢.

(٣) دلائل الإعجاز، ص ٧٥، عبد القاهر الجرجاني.

(٤) الطراز، المنضمن لأسرار البلاغة، ج ٣، ص ٤١٩، يحيى بن حمزة العلوي.

ومن هنا فقد كان لروعه المعنى، وجمال النظم، وموافقته للمقام، السبب المباشر في فصاحة الكلام وبلاعنته، لا بما اشتمل عليه من تشبيهات واستعارات.

وهذا ردّ مقنع لأولئك الذين يرون أن البلاغة العربية تنظر إلى فن القول من جانب اشتتماله على التشبيهات والاستعارات والكتابات، وأن هذه اللطائف البلاغية هي مقياس النص الجيد.

إن هذا ادعاء لا أساس له من الصحة يفتنه ما أورده كل من عبد القاهر والعلوي في كتابيهما، قبل قليل.

وعلى الرغم من ذلك فإني أرى أن تجديد البلاغة العربية، يكون بوضع أسس موروثة من بلاغتنا تكون صالحة لزماننا، بدمجها مع أسس جديدة نابعة من حاجاتنا إليها، تكون نافعة في تطوير بلاغتنا، فنمزج تلك الأسس الموروثة بالأسس الجديدة النافعة في وضع مقدمة توضيحية لبلاغتنا العربية، تتناول فن القول العربي، بأنواعه القديمة والحديثة، شعراً ونثراً، ليكون النص منطلقاً لبلاغتنا، تتناول فيه الصور والخيال والعواطف والوجودان، وما يحيط بالنص من مؤثرات، نسمّيها (مفترضي الحال) وتتناول المنشئ وما يحيط به من ظروف كاشفة عن نسبته ووجوداته وعواطفه واتجاهاته وقيمه ومثله وثقافته وفكره والتزامه.

ثم نربط تلك الأسس بدراسة المعاني وما يدور في فلكها، مستفيدين من اهتمام بلاغتنا الموروثة بالمعنى ومعنى المعنى . والمعاني الشواني، ونربط هذه المعاني باوعيتها من الفاظ وجمل وتركيب، ننطلق منها إلى بيان رقتها أو عذوبتها أو سهولتها أو جزالتها أو جرسها أو موسيقاهما في النص، سواء أكان قصيدة أو قصة أو مقالة أو رسالة أو خطبة. أو غير ذلك. وبذلك تُصبح بلاغتنا بالأصلية والمعاصرة، لأننا أخذنا الموروث الصالح منها، ومزجناه بالجديد النافع.

المصادر والمراجع -

- ١- أثر النحاة في البحث البلاغي، د. عبدالقادر حسين، دار نهضة مصر، القاهرة ١٩٧٥ م.
- ٢- الإحکام في أصول الأحكام، ج٢، ابن حزم، تحقيق أحمد شاکر، القاهرة / بلا.
- ٣- أساليب الاستفهام في القرآن الكريم، د. عبد العليم السيد فودة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، القاهرة / بلا.
- ٤- أساليب الشرط في القرآن الكريم، رسالة جامعية، عبدالله محمد آدم، جامعة الأزهر ١٩٧٩ م.
- ٥- الأسلوب، أحمد الشايب، ط٦، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٦٦ م.
- ٦- أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمد رشيد رضا، مطبعة محمد صبيح، القاهرة ١٩٥٩ م.
- ٧- الأشباه والنظائر، السيوطي، تحقيق، د. فايز ترحبني، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨٤ م.
- ٨- الأصول، د. تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب ١٩٨١ م.
- ٩- أصول التفكير النحوی، د. علي أبو المكارم، الجامعة الليبية ١٩٧٣ م.
- ١٠- الأصول في النحو، ج١، ابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٥ م.
- ١١- أصول النحو العربي: محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة ١٩٧٨ م.
- ١٢- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، البطليني، تحقيق مصطفى السقا، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٨٢ م.

- ١٣ - الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، ابن الأنباري، تحقيق محمد محبي الدين عبد الحميد، دار الجليل، بيروت ١٩٨٢ م.
- ١٤ - الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، تحقيق، د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت ١٩٨٦ م.
- ١٥ - البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٧٢ م.
- ١٦ - بлагة أرسطو. بين العرب واليونان، د. إبراهيم سلامة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٥٢ م.
- ١٧ - البلاغة والأسلوبية، د. محمد عبدالمطلب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٤ م.
- ١٨ - البلاغة تطور وتاريخ، د. شوقي ضيف، ط٥، دار المعارف، القاهرة ١٩٨١ م.
- ١٩ - البلاغة عرض وتجيئ وتفسير، د. محمد برگات أبو علي، دار القكر للنشر، عمان ١٩٨٣ م.
- ٢٠ - البلاغة العصرية واللغة العربية، سلامة موسى، سلامة للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٦٤ م.
- ٢١ - البلاغة، المبرد، تحقيق، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة، القاهرة ١٩٦٤ م.
- ٢٢ - بيان إعجاز القرآن - ضمن ثلاثة رسائل، الخطابي، تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف مصر ١٩٦٨ م.
- ٢٣ - البيان والتبين، الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ١٩٤٨ م.
- ٢٤ - التأويل النحوي في القرآن الكريم، د. عبدالفتاح الحموز، مكتبة الرشيد، الرياض ١٩٨٤ م.

- ٢٥- التركيب اللغوي للأدب، د. لطفي عبد البديع، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٧٠ م.
- ٢٦- التطور الدلالي بين لغة الشعر ولغة القرآن، د. عودة أبو عودة، مكتبة المنار، الأردن ١٩٨٥ م.
- ٢٧- التفكير البلاغي عند العرب، د. حمادي صمود، منشورات الجامعة التونسية ١٩٨١ م.
- ٢٨- تناوب حروف الجر في القرآن الكريم، د. محمد حسن عواد، دار الفرقان، عمان ١٩٨٢ م.
- ٢٩- تيسير العربية بين القديم والحديث، د. عبد الكريم خليفة، مجمع اللغة العربية الأردني، عمان ١٩٨٢ م.
- ٣٠- الجملة العربية، د. محمد إبراهيم عبادة، منشأة المعارف، الاسكندرية ١٩٨٤ م.
- ٣١- الخصائص، ج١، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٦ م.
- ٣٢- دراسات في علم اللغة - القسم الأول - د. كمال بشر، دار المعارف، مصر ١٩٦٩ م.
- ٣٣- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمد رضوان وفايز الداية، دار قتيبة، دمشق ١٩٨٣ م.
- ٣٤- دلالات التراكيب، د. محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة ١٩٧٩ م.
- ٣٥- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق، د. شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٤٧ م.
- ٣٦- الرسالة العذراء، إبراهيم بن المدبر، تحقيق د. زكي مبارك، دار الكتب المصرية ١٩٣١ م.

- ٣٧ - سر العربية وبيانها، د. محمد بركات أبو علي، مكتبة الرسالة، عمان
١٩٨٧ م.
- ٣٨ - سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، شرح وتصحيح عبد المتعال الصعيدي،
مكتبة صبيح، القاهرة ١٩٦٩ م.
- ٣٩ - سبويه إمام النحاة، د. علي النجدي ناصف، مكتبة نهضة مصر بالفجالة،
القاهرة ١٩٥٣ م.
- ٤٠ - شروح التلخيص، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر ١٩٣٧ م.
- ٤١ - الصورة البلاغية عند بهاء الدين السبكي، د. محمد بركات أبو علي،
مكتبة الرسالة، عمان ١٩٧٩ م.
- ٤٢ - الصاحبي في فقه الله، أحمد بن فارس، دار إحياء العلوم، بيروت /
١٩٦٥ م.
- ٤٣ - الطراز، ج٣، يحيى العلوi، دار الكتب العلمية، بيروت / بلا.
- ٤٤ - ظاهرة الحمل على المعنى في الدراسات النحوية، رسالة جامعية، محمد
أشرف، كلية العلوم، القاهرة ١٩٨٩ م.
- ٤٥ - العقد الفريد، ج٢، ابن عبد ربه الاندلسي، تحقيق مفید قمھیة، دار
الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٣ م.
- ٤٦ - العمدة، ج١، ابن رشيق القيرواني، تحقيق محمد محیی الدین
عبدالحمید، دار الجليل، بيروت ١٩٧٢ م.
- ٤٧ - الفهرست، ابن النديم، طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٧٩ م.
- ٤٨ - كتاب سبويه، سبويه، تحقيق عبد السلام هارون، ج٣، عالم الكتب،
بيروت ١٩٨٣ م.
- ٤٩ - كتاب الصناعتين، أبوهلال العسكري، تحقيق علي محمد ومحمد أبو
الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٧١ م.

- ٥- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٥ م.
- ٥١- اللام في العربية، ابن جني، تحقيق حسين محمد شرف، عالم الكتب، القاهرة ١٩٧٩ م.
- ٥٢- المثل السائر، ج ٢، ابن الأثير، تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبابة، مكتبة نهضة مصر، القاهرة ١٩٦٠ م.
- ٥٣- المزهر في اللغة، السيوطي، دار التراث، القاهرة / بلا.
- ٥٤- مشكلة المعنى بين النحو والبلاغة، رسالة جامعية، محمد فؤاد، كلية دار العلوم، القاهرة ١٩٨٦ م.
- ٥٥- المعاني الثانية في الأسلوب القرآني، د. فتحي عامر، منشأة المعارف، الاسكندرية ١٩٧٦ م.
- ٥٦- المعاني في ضوء أساليب القرآن، د. عبدالفتاح لاشين، المكتبة الأموية ١٩٨٣ م.
- ٥٧- المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، رسالة جامعية، عبد العزيز عبده، جامعة الأزهر ١٩٨٤ م.
- ٥٨- المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج ١، القاضي عبد الجبار، تحقيق محمد حلمي وآخرين، الدار المصرية للنشر، القاهرة ١٩٥٢ م.
- ٥٩- مغني اللبيب، ابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت / بلا.
- ٦٠- مفهوم المعنى بين الأدب والبلاغة، د. محمد بركات أبو علي، دار البشير، عمان ١٩٨٨ م.
- ٦١- مقالات في الأدب والنقد، د. محمود السمرة، دار الثقافة، بيروت / بلا.
- ٦٢- مقتضى الحال بين البلاغة القديمة والنقد الحديث، رسالة جامعية، إبراهيم الغولي، جامعة الأزهر ١٩٨٢ م.

٦٣- المقتضب، المبرد، تحقيق محمد عبدالحالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت
١٩٦٣ م.

٦٤- مقدمة ابن خلدون، ابن خلدون، تحقيق علي عبد الواحد، دار نهضة مصر،
القاهرة.

٦٥- من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦١ م.

٦٦- مناهج بلاغية، د. أحمد مطلوب، وكالة المطبوعات، الكويت ١٩٧٣ م.

٦٧- مناهج التجديد في النحو والبلاغة، أمين الحولي، دار المعرفة، القاهرة،
١٩٦١ م.

٦٨- النحو العربي نقد وتجيئ، د. مهدي المخزومي، المكتبة العصرية، صيدا،
لبنان ١٩٦٤ م.

٦٩- نحو القرآن، د. أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي،
بغداد ١٩٧٤ م.

٧٠- نحو المعاني، د. أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي،
بغداد ١٩٨٧ م.

٧١- النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، د. محمد صلاح الدين مصطفى،
مؤسسة الصباح، الكويت ١٩٧٩ م.

٧٢- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، د. نهاد
الموسى، دار البشير، عمان ١٩٨٧ م.

٧٣- النكث في إعجاز القرآن، ضمن ثلاثة رسائل، الرماني، دار المعرفة، مصر
١٩٦٤ م.

٧٤- وحي القلم، مصطفى صادق الرافعي، المكتبة التجارية بمصر ١٩٥٥ م.

75- The meaning of meaning. C. K. Ogden, and I. A. Richards ARKE.
Edition 1985 - London - England.

الدوريات والمجلات

- ١- مجلة دراسات الجامعة الأردنية: المجلد السادس، العدد الثاني، كانون الأول، ١٩٧٩ م.
- ٢- مدخل إلى علم اللسان الحديث، اللسانيات، المجلد الأول، الجزء الأول، ١٩٧١ م، المجلد الأول، الجزء الثاني، ١٩٧٢ م.
- ٣- مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية، د. نهاد الموسى.



فهرس الموضوعات

٧ - ٥	١- المقدمة
١٨ - ٩	٢- الفصل الأول
١٨ - ٩	- صلة النحو بالبلاغة
١٨ - ٩	- وحدة الأصل والجذور والأهداف
٦٦ - ١٩	٣- الفصل الثاني
٤٨ - ١٩	- بلاغة التحويين ونحو البلاغيين
٦٦ - ٤٩	- مزج البلاغة بالنحو عند عبدالقاهر الجرجاني
١١٢ - ٦٧	٤- الفصل الثالث
٦٨ - ٦٧	- أثر المعنى في النحو والبلاغة
٨٥ - ٦٨	- أثر المعنى في الدرس التحوي
٩١ - ٨٦	- الحمل على المعنى في الدرس التحوي
٩٧ - ٩١	- المعنى والإعراب في الدرس التحوي
١١٢ - ٩٨	- أثر المعنى في الفكر البلاغي
١١٩ - ١١٣	٥- المصادر والمراجع
١٢١	٦- فهرس الموضوعات